أثر التفاعلات الدولية حول البرنـامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠١٠

إعداد

هديل نصر الدين محمد القنيبي

المشرف

الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص دراسات السلام والنزاعات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الأردن

٢٨ آذار ٢٠١١

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨

أعضاء لجنة المناقشــــــــة	**التوقيــــــــع**
الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة، رئيساً	
أستاذ في العلاقات الدولية ومناهج البحث العلمي	....
الدكتور سامي ابراهيم الخزندار، عضواً	
أستاذ مشارك في تحليل السياسة الخارجية	....
الدكتور جمال عبد الكريم الشلبي، عضواً	
أستاذ مشارك في النظرية السياسية	....
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان، عضواً	
أستاذ في العلاقات الدولية	
جامعة مؤتة	....

الإهـــداء

أهدي ثمار جهدي المتواضع إلى والداي العزيزين

كعربون محبة ووفاء واخلاص ... ولأقول كلمة "شكراً"

شـــكر وتقديـــر

بعد شكري لله على نعمه وتوفيقه، أتقدم بالشكر إلى أستاذي ومعلمي وموجهي الأستاذ الدكتور عدنان هياجنة لتكرمه بالإشراف على رسالتي، وتقديم النصح والتوجيه والإرشاد، ومساعدتي خلال أيام الدراسة منذ مرحلة البكالوريوس في برنامج العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، حتى إتمام رسالة الماجستير إلى آخر كلمة فيها. وهذا يدفعني أيضاً إلى شكر أساتذتي في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الهاشمية وتقديرهم على المجهودات العلمية التي قدموها للجميع. كما وأتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة والمؤلفة من الدكتور سامي الخزندار والدكتور جمال الشلبي من الجامعة الهاشمية، والدكتور عبد الفتاح الرشدان من جامعة مؤتة.

قائمـــة المحتويـــات

قائمـــة الجــداول

الملخص

"أثر التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠١٠"

إعداد

هديل نصر الدين محمد القنيبي

المشرف

الأستاذ الدكتور عدنان محمد هياجنة

قامت الدراسة بتحليل أثر التفاعلات السياسية الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، في الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠١٠)، من خلال طرح مجموعة من التساؤلات البحثية، التي هدفت إلى محاولة فهم وتفسير المنظور الإقليمي والدولي في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وتقديم رؤية تحليلية لأثر ذلك المنظور على الأمن في منطقة الخليج، والتحقق من أهمية العلاقة الارتباطية بين تلك التفاعلات وبين استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لقضايا الأمن الإقليمي لديها.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال الإطار المنهاجي للدراسة، والذي تضمن الرجوع لعدد من الدراسات الأكاديمية السابقة التي اهتمت بمعالجة مشكلة الدراسة، ومن ثم صياغة الفروض العلمية والعملية والتي كانت على النحو التالي: أنه كلما زادت التفاعلات الدولية التصعيدية تجاه البرنامج النووي الإيراني، قل مستوى الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد تم اختبار تلك الفروض بشكل عملي من خلال المؤشرات التي تم اعتمادها بناءً على التعريفات الإجرائية للمتغيرات، والتي كانت من خلال دراسة أثر عدد كل من التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والتصريحات الرسمية الصادرة عن كل من الاتحاد الأوروبي

والولايات المتحدة وإسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني، على حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى حجم صفقات التسلح العسكري التي تعقدها تلك الدول. وقد تم استخدام قواعد بيانات عالمية معتمدة في عملية جمع البيانات واختبار الفروض.

وكانت النتائج النهائية أن هناك علاقة ارتباطية بين التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. وهي علاقة قادرة على تفسير تأثير التقارير الدولية والقرارات الأممية والتصريحات الرسمية الصادرة عن الأطراف المعنية، على اتجاهات الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وعقدها لاتفاقيات التسلح مع الدول الأخرى، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أظهرت التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني إجماعاً دولياً نحو الرفض التام السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي، وتبنيها لمواقف تصعيدية ضدها، في الوقت الذي تستمر فيه إيران بتمسكها ببرنامجها. وقد انعكست تلك التفاعلات على هواجس الأمن وعدم الاستقرار الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، لتصبح من الدول الأكثر تأثراً من الحالة التصعيدية تجاه البرنامج النووي الإيراني، وظهر ذلك من خلال زيادة إنفاقها العسكري وزيادة تسلحها.

وقد حاولت الدراسة تقديم رؤية جديدة لطبيعة تأثير التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، بالاعتماد على نظرية الفعل ورد الفعل (S - R) التي قدمها M.Sullivan (٢٠٠٢)، في تحليله لنمط السياسة الدولية كجزء من نظرية المساومة. بحيث تم تفسير السلوك العسكري الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي كرد فعل على البرنامج النووي الإيراني، وعلى التفاعلات الدولية الحاصلة حول ذلك البرنامج.

الفصـــل الأول

الإطـــار المنهاجـــي للدراســـة

الفصل الأول: الإطار المنهاجي للدراسة

المقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التفاعلات السياسية الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على قضية الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠١٠)، من خلال محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي طبيعة وأهداف البرنامج النووي الإيراني داخلياً وخارجياً؟ وما هي طبيعة التجاذبات والمواقف الدولية إزاء التطورات الحاصلة في البرنامج النووي؟ وما هي السياسة التي اتبعتها الأطراف المعنية من أجل التأثير على الموقف الإيراني من برنامجه النووي؟ وكيف يمكن أن تؤثر التجاذبات والتفاعلات السياسية حول البرنامج النووي على الأمن الإقليمي في الخليج، وبالتحديد أمن دول مجلس التعاون الخليجي؟ وما هي ردود فعل دول المجلس على السلوك الإيراني تجاه التفاعلات الدولية حول برنامجه النووي؟

وتعد قضية البرنامج النووي الإيراني من أبرز القضايا على الساحة الدولية منذ عام (٢٠٠٣) بعد أن خلقت تطوراتها الأجواء غير الطبيعية في المجتمع الدولي وأثارت صدامات وأزمات بين أطراف مختلفة اقليمية ودولية، واحتوت قدر من التعقيد في الأسباب والدوافع الإيرانية وردود الفعل الدولية، وكانت بالتالي نتاجاً لمجموعة من المتغيرات التي لا ترتبط بتفاعل العلاقات الإيرانية الأمريكية فحسب، بل بقضايا منع الإنتشار النووي على الصعيد الدولي. وقد لاقت المسألة النووية الإيرانية قدراً كبيراً من الإهتمام الدولي والإقليمي وأثارت

مخاوف من إيجاد حالة من التصعيد العسكري، والتي يمكن أن تهدد مصالح الدول الكبرى من جهة، وعوامل الامن والإستقرار في دول المنطقة من جهة أخرى (مبيضين، ٢٠٠٧). وستنقسم الدراسة إلى أربعة فصول وهي؛

- الفصل الأول: الإطار المنهاجي للدراسة. وسيشير إلى مشكلة الدراسة وأهميتها، والدراسات العلمية السابقة التي اهتمت بدراسة الملف النووي والأمن الإقليمي لدول الخليج العربي، وكذلك ستبين الفروض العلمية والعملية التي تتبناها الدراسة ومن ثم التعريفات الاسمية والإجرائية، ومنهج الدراسة، وتبرير للفترة الزمنية التي تتعامل معها الدراسة، ولمصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها من أجل دراسة المتغيرات وتحليلها.
- الفصل الثاني: التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني. وستشتمل على تحليل المواقف الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني من قبل الأطراف الدولية المعنية، والتي تتضمن ما يلي: التقارير الرسمية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول التطورات الحاصلة في البرنامج النووي الإيراني، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ضد البرنامج النووي الإيراني، والتصريحات الرسمية الصادرة عن كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تجاه إيران وبرنامجها النووي.
- الفصل الثالث: الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. ويتضمن دراسة ردود الفعل الصادرة عن دول مجلس التعاون في التعاطي مع قضايا الأمن الإقليمي، في ظل حصيلة التفاعلات الدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني وردود الفعل الإيرانية عليها كسلوك مهدد للأمن الإقليمي في منطقة الخليج. وسيكون ذلك من خلال تحليل حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وحجم صفقات التسلح التي تعقدها دول المجلس.

- الفصل الرابع: مناقشة نتائج الدراسة. ويشمل على ربط جميع مؤشرات العوامل المستقلة والتابعة التي تعاملت معها الدراسة، وتحليل طبيعة العلاقات بينهم واتجاهها من أجل التحقق من فروض الدراسة، والتي ستكون من خلال دراسة معاملي الارتباط والانحدار للعلاقة بين المتغيرات حسب الفروض، ومناقشة مجمل ما خرجت به الدراسة من نتائج وتحليلات، والإجابة على التساؤلات البحثية، وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها، والوصول إلى النتائج النهائية.

مشكلة الدراسة:

يرى كثير من الباحثين والمراقبين أن قضية البرنامج النووي الإيراني أصبحت من أبرز القضايا على الساحة الدولية منذ عام (٢٠٠٣)، بعد أن رفضت إيران التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حسب ما أشارت إليه تقارير الأخيرة، وبدء الدول الأوروبية الثلاث (الترويكا: المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) التفاوض معها بشأن برنامجها النووي كممثل عن الاتحاد الأوروبي، ومن ثم إعلان الولايات المتحدة رغبتها في الانضمام للعملية التفاوضية الأوروبية إذا قبلت إيران بوقف أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة، واستمرار الموقف الإسرائيلي التصعيدي ضد إيران وبرنامجها النووي، والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد إيران لإيقاف طموحاتها النووية.

وقد خلقت تطورات القضية أجواءً غير طبيعية في المجتمع الدولي، وأثارت صدامات وأزمات بين الأطراف الإقليمية والدولية المختلفة، واحتوت على درجة من التعقيد في الأسباب والدوافع الإيرانية وردود الفعل الدولية، بعد الرفض الإيراني من وجهة نظر الأطراف المعنية استكمال العملية التفاوضية واستمرارها في أنشطتها النووية، واصرارها على تمسكها في حقها في برنامجها وحصولها على الطاقة النووية لأهداف سلمية، واستمرار المجتمع الدولي في المقابل في تخوفاته من النوايا الإيرانية في التسلح النووي العسكري، ما دفع الأطراف المعنية نحو اللجوء إلى مجلس الأمن لاستصدار القرارات العقابية ضد إيران وبرنامجها النووي، من أجل وقف طموحاتها النووية التسلحية وإعادتها لطاولة المفاوضات.

ولاقت المسألة النووية الإيرانية قدراً كبيراً من الاهتمام الدولي والإقليمي وأثارت مخاوف من إيجاد حالة من التصعيد العسكري، والتي يمكن أن تهدد مصالح الدول الكبرى من

جهة، وعوامل الأمن والاستقرار في دول منطقة الشرق الأوسط (وبالتحديد منطقة الخليج العربي) من جهة أخرى (مبيضين، ٢٠٠٧). وعلى صعيد آخر، فإن هناك ارتباط وثيق بين الإصرار الإيراني على الاستمرار ببرنامجه النووي، وتشكل الأزمات والتوترات في العلاقات وفي النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وتجددها، وهذا يؤكد على أن الملف النووي الإيراني يشكل معضلة أمنية وتنموية لدول المنطقة، خاصة إذا ما تم استخدام القوة العسكرية للتعامل معه، حيث يمكن أن يقود الصراع في المنطقة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار التي ستؤدي إلى مزيد من التخلف السياسي والاقتصادي (هياجنة، ٢٠٠٨).

لذا؛ فإن هذه الدراسة تتوقع أن تجد علاقة بين التفاعلات السياسية وردود الفعل الدولية للأطراف المعنية بالبرنامج النووي الإيراني وتطوراته من جهة، وحالة التوتر وعدم الاستقرار المهددة للأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، إذا ما ظهر أن تلك التفاعلات سوف تخلق نظام محدد من العلاقات يدفع إيران نحو اتخاذ سلوكيات مهددة للنظام الإقليمي في منطقة الخليج. وسيتضح كل ذلك من خلال الاختبار العلمي لتلك القضية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التطورات والمواقف الدولية التي أخذت تتبلور بخصوص البرنامج النووي الإيراني، بعد إعلان إيران رغبتها في تخصيب اليورانيوم ووقـوف الغـرب مناهضاً لها. كما وتنبع أهميتها من حداثة موضوعها واسـتمرار تطوراتهـا وأبعادهـا وعلـى مستويات مختلفة وبشكل متسارع مع الزمن. لذا يمكن تقسيم الدراسة إلى أهميتين:

- الأهمية العلمية:

١. محاولة فهم وتفسير المنظور الإقليمي والدولي في التعامل مع قضـية البرنـامج النـووي الإيراني. فالمناظرات الشهيرة بين كـل مـن Kenneth Waltz وScott Sagan والتـي تعكس رؤى المتفائلين والمتشائمين حيال قضايا الانتشار النووي وسبل التعامل معها، تشير إلى أهمية اتخاذ المجتمع الدولي الدبلوماسية والحوار مع إيران كمنظور دولي للتعامل مـع البرنامج النووي الإيراني (Sagan & Waltz, 2007)، وهو الأسلوب الذي يتخذه الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تستمر فيه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في الضغط علـى إيران وتثير المخاوف ضد الطموحات النووية الإيرانية لدى مجلـس الأمـن، ولـدى دول الخليج العربي.

٢. تقديم رؤية تحليلية لأثر ذلك المنظور على الأمن في منطقـة الخلـيج، والتأكـد مـن أن التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني سوف تؤدي إلى زيادة عوامـل التـوتر وعدم الاستقرار في المنطقة. فإذا ما تم الاستعانة بمنهج Sullivan في التفـاوض الـدولي والذي يرى بأن العلاقات الدولية هي عبارة عن أفعال وردود أفعـال (Sullivan, 2002)،

فإن ذلك يمكن أن يقودنا إلى أن السلوك العسكري الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي هو عبارة عن ردود أفعال تجاه السلوكيات الدولية في التعامل مع الملف النووي الإيراني.

- الأهمية العملية:

١. محاولة تحليل وربط مؤشرات التفاعلات السياسية الدولية حول البرنامج النووي للأطـراف المعنية، على المستوى الأحادي (الدول) وعلى المستوى الأممي (المنظمـات)، بمؤشـرات الأمن الإقليمي في المنطقة من حيث الإنفاق العسكري والإنفاق على التسلح.

٢. التحقق – وبشكل عملي، من أهمية العلاقة الارتباطية بين التفاعلات الدولية، وبين استجابة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع قضايا الأمن الإقليمي لديها.

٣. تقديم دراسة لصناع القرار تساعدهم في إعادة تقييم أولويات التعامل مع طبيعة التهديد القادم من المشروع النووي الإيراني على الأمن الإقليمي للمنطقة. فقد كشفت تسريبات ويكيليكس مؤخراً أن التهديد الإيراني يهيمن على المناقشات الدبلوماسية الأمريكية خاصة مع القيادات العربية، وأظهرت ما يسود من قلق لدى الدول العربية وبالتحديد لدى دول مجلس التعـاون الخليجي التي ترى بأن إيران فعلاً "مخادعة وخطيرة"، ويأملون الـتخلص مـن مخـاطر التهديدات القادمة من جارتهم بأي طريقة كانت، ويحثون الولايات المتحدة بشكل سري على اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد إيران بأقرب فرصة ممكنة، ليس فقـط بسـبب مشـروعها النووي بل أيضاً بسبب دعمها للحركات السياسية المتطرفة والإرهاب في الشرق الأوسـط، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس (Limbert, 2010)، (Mahjoub, 2010).

الدراسات السابقة:

تحت هذا البند، سوف يتم استعراض أهم الأدبيات والمناقشات التي اهتمت بدراسة العامل المستقل "التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني"، ومن ثم الدراسات التي درست العامل التابع "الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي"، وبعدها استعراض الدراسات التي جمعت بين العاملين المستقل والتابع.

دراسات العامل المستقل:

الدراسات الأكاديمية التي اهتمت بدراسة البرنامج النووي الإيراني، ودراسة تطوراته وتأثيراته والتفاعلات الدولية حوله، جاءت ضمن الدراسات التي اهتمت بتحليل قضايا الانتشار النووي، وهي من أهم قضايا العلاقات الدولية التي نالت اهتماماً واسعاً على الصعيدين الأكاديمي والسياسي. وقد أدى تطور البرامج النووية منذ نهاية الحرب الباردة (وخاصة الإيراني والكوري الشمالي)، والتخوفات من خطر الإرهاب النووي، والتعاون والوساطة الحاصلة في مجال الطاقة النووية، وظهور التحديات الجديدة في ظل بيئة النظام الجديد إلى ظهور العديد من الدراسات المهتمة بقضايا الانتشار النووي، والتي ركزت معظمها على مساعي الدول – أو الأطراف المعنية – نحو امتلاك الأسلحة النووية، وكيفية الحصول على المواد الأساسية لصناعة تلك الأسلحة، وكذلك دراسة تبعات الانتشار النووي وامكانية إبقاء الأسلحة النووية بعيداً عن أيدي المتطرفين والفاعلين من غير الدول (Thayer, 2009).

نظريات الانتشار النووي:

دخلت معظم المناقشات النظرية حول تحليل قضية الانتشار النووي من حيث الأسباب والنتائج وعلاقته بالأمن والاستقرار الدوليين، ضمن تفسيرات المدارس الفكرية لنظريات العلاقات الدولية – وبالتحديد ضمن تفسيرات نظريات الردع، منذ بداية ظهور معالم الانتشار النووي في ظل بيئة الحرب الباردة واستمرت حتى تطورات العصر الحالي. كان أهمها تفسيرات المدرسة الواقعية Realism والتي سيطرت على التفكير منذ خمسينيات القرن الماضي، وكانت الأكثر إقناعاً في تفسير الانتشار النووي – وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد ارتكزت الواقعية التقليدية على افتراض أن الدول وهي الفاعل الوحيد في النظام الدولي، تسعى وبمساعدتها الذاتية لزيادة قوتها من أجل البقاء في ظل نظام دولي تنافسي فوضوي، وترى بأن الحصول على السلاح النووي هو رد فعل عقلاني للدول التي تسعى للحفاظ على مصالحها، خاصة وأن الأمن يمثل التحدي الرئيسي لبقاء الدولة. وقد ركزت المدرسة على الضغوط الخارجية كسبب للانتشار النووي، وقالت بأن التهديدات القادمة من دول الجوار والأعداء تلعب دوراً مهماً في عملية الانتشار النووي، وأن الدول سوف تتسلح نووياً عندما ترى أن ذلك سوف يسهم في زيادة أمنها الوطني أمام منافسة القوى الخارجية (White, 1996).

وقد انتشرت نظرية الردع العقلاني Rational Deterrence Theory كنظرية بسيطة ومؤثرة في الدراسات الأكاديمية خلال الحرب الباردة، من أجل تفسير الانتشار العامودي للقدرات النووية التسلحية بين الدول وتأثيرها على النظام الدولي. وحسب النظرية؛ فإن الدولة عندما تمتلك قدرات الضربة النووية الثانية، فإن الحروب بين الدول المتسلحة نووياً غير محتملة بناءً على حقيقة التدمير المتبادل المؤكد. وبالتالي فإن ذلك سيمثل حافزاً أمام الدول للوصول إلى

القدرات النووية لتحمي نفسها من الحرب وتضمن بقائها، وهذا يعني بأن الأسلحة النووية سوف تنتشر، وأن انتشارها سيكون أفضل للسلام والأمن الدوليين [١] (Waltz, 1981).

أما أستاذ العلوم السياسية بجامعة ولاية ممفيس Glenn Chafetz (١٩٩٣)، فقد رأى انتشار الأسلحة النووية من وجهة نظر ليبرالية [٢]، واعتقد بأن العالم منقسم إلى قسمين؛ دول المركز Core States ودول المحيط Periphery States. تتشابه دول المركز بأنظمتها السياسية الديمقراطية والقيم والعادات المشتركة، وتتعاون فيما بينها في ظل نظام أمني جمعي تشترك فيه جميع الدول في ظل بيئة تعاونية لأن الجميع شركاء، وسوف تسعى من أجل تأمين مصالحها نحو التعاون الدولي بدل البحث عن المساعدة من الخارج وتطوير الأسلحة النووية. أما دول المحيط، فلأنها لم تطور من خبراتها الديمقراطية والقيم المشتركة مع الدول الأخرى، فإن هواجس الأمن سوف تبقى مسيطرة على أهدافها، وستزداد الحوافز أمامها من أجل تطوير الأسلحة النووية (Chafetz, 1993 cited in White, 1996).

إلا أن Richard Betts (١٩٩٣) أستاذ دراسات الحرب والسلام بجامعة كولومبيا، قد أبدى تركيزاً أكبر على السياسة المحلية والخصائص القومية للدولة، وقال أن تشكيلة النظام

---

[١] عندما تمتلك الدولة السلاح النووي، فإن نسبة انتصارها على عدوها تكون ساحقة عندما تستعمل قدراتها النووية فلا يتمكن العدو من الانتقام، وهي بذلك تكون قد امتلكت قدرات الضربة النووية الأولى. إلا أن امتلاك الدولة لقدرات الضربة النووية الثانية، سوف يعمل على ردع الأعداء من شن الحرب عليها لتمكنها من الانتقام والرد على أي تهديدات أو ضربات موجهة ضدها (Waltz, 1990).

[٢] تؤمن المدرسة الليبرالية في علم العلاقات الدولية بأهمية تحقيق الدولة للمكاسب اعتماداً على حسابات المنفعة والتكلفة، وتوظف نظريات اللعبة لتفسير العلاقات بين الدول، وتقول بأنه حتى في ظل النظام الفوضوي فإن التعاون ممكن بين الدول من خلال بناء القيم والأنظمة والمؤسسات (براون، ٢٠٠٤).

الدولي الفوضوي تؤدي إلى إيجاد أنواع مختلفة من الدول، القوية والضعيفة والمنعزلة والعدوانية، وهم بذلك يختلفون في ردود أفعالهم تجاه الانتشار النووي لأن سلوكهم يتحدد بطبيعة النظام الدولي، وسوف تسعى الدول لامتلاك السلاح النووي عندما ترى بأنه يتلاءم مع مكانتها الدولية، أو لمواجهة تهديدات قادمة من جوارها أو أعدائها، أو لكسر عزلتها أو إيجاد مكانة لها في المجتمع الدولي (كسلوك الدولة المعزولة بسبب نظامها السياسي الداخلي)، وهذا يعني أن طبيعة النظام الدولي تشكل حوافز أمام الدول من أجل امتلاك السلاح النووي (Betts, 1993).

أما الواقعية الجديدة Neorealism فقد ربطت بين طبيعة القطبية السائدة وانتشار الأسلحة النووية، وقالت أن التحول من النظام الثنائي إلى المتعدد سوف يسهم في زيادة انتشار الأسلحة النووية، نظراً لرغبة الدول في تأكيد أمنها بعد غياب القوة الكبرى وارتفاع مستوى التهديد الخارجي. لذا فإن التحول سوف يهدد السلام الدولي ويكثف الانتشار النووي، ويمكن أن يعيد الحروب بين الدول بعد أن تتسلح نووياً، وأن الدول المالكة للسلاح النووي لن تتخلى عنه طالما استمرت حالة عدم الاستقرار والتخوفات القادمة من الدول الأخرى (Mearshimer, 1993). وقد فسر الباحث في الدراسات المهتمة بالدفاع والأسلحة النووية Mitchell Reiss (١٩٩٣) عدم انتشار الأسلحة النووية بالسرعة التي يتوقعها الواقعيون بأن الضغوط المحلية مثل تكلفة التسلح النووي، والنخب السياسية المعارضة، والمخاطر البيئية، وارتباط تلك القضايا بالقيود الدولية وقوة الرأي العام العالمي، قد أقنعت كثير من الدول بأن ليس من مصلحتها تطوير ترساناتها العسكرية (Reiss, 1993 cited in White, 1996). وهناك من ركز على الجوانب العلمية والتقنية للانتشار النووي وربطها بالجانب السياسي، على اعتبار أن الانتشار كما هو جزء من السياسة فهو أيضاً جزء من العلوم والتكنولوجيا، وبنى افتراضاته على أساس أن التكنولوجيا النووية هي المحدد الأساسي، وما إن تملك الدولة هذه التكنولوجيا حتى تبدأ في

تصنيع السلاح النووي. لكن التحدي الأساسي أمام العديد من الدول وحتى الفاعلين من غير الدول من وجهة نظر أستاذ العلوم السياسية `Owen Cote (١٩٩٦) ليست بطبيعة الأسلحة النووية، بل بقدرة الأطراف في الحصول على المواد الانشطارية اللازمة، سواء كان ذلك من خلال قدرتهم على تطويرها أم من خلال سرقتها أو شرائها لأنفسهم (Cote`, 1996).

المتفائلين والمتشائمين حيال الانتشار النووي:

حاول Kenneth Waltz[٣](١٩٨٩، ١٩٩٠) الجمع بين الواقعية الجديدة ونظرية الردع العقلاني في تفسيره للانتشار النووي. فقد استخدم نظرية الردع العقلاني في تفسير الانتشار البطيء للأسلحة النووية وتأثيرها على السلم الدولي، وقال بأن الدول وهي الفاعل العقلاني والوحيد تحاول المحافظة على نفسها بنفسها، وعندما ترى في السلاح النووي ضرورة وأنها الطريقة الأفضل من أجل تأمين نفسها أمام التهديدات، فإنها لن تتوانى عن اتخاذ قرار امتلاكه كونه سلاح دفاع وردع أمام التحديات المحيطة بالدولة. ومع ذلك، فإن عقلانية الدولة سوف تمنعها من المخاطرة بنفسها فيما إذا قررت استخدامه ضد الأعداء الخارجيين، لأن كلفة التدمير العالية لن تشجع الدول على شن الحروب أو حتى القيام بمغامرات عسكرية، حتى وإن حصلت تلك الحروب فإنها لن تمس المصالح العليا للدول، لأن حساباتها العقلانية لن تجعلها تخاطر من أجل مكاسب قليلة مقابل الخسائر المتوقعة، لذا فإن فرصة شن الحروب سوف تقل. وبما أن السلاح النووي سلاح ردعي بسبب قدرة الضربة الثانية (حتى لو لم يتم اثبات قدرة تلك الضربة) فإن سباق التسلح بين الدول أيضاً سوف يقل بعدما يقل مستوى التهديد الخارجي (Waltz, 1981. 1990).

---

[٣] من أهم منظري علم العلاقات الدولية، ومن مؤسسي منظور الواقعية الجديدة.

من هنا؛ فإن Waltz (١٩٨٩، ١٩٩٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧) لا يعتقد بأن الانتشار النووي شيء سيء. فالأسلحة النووية تمثل القوة الثانية من أجل السلام، فهي تزيد من فرص السلام عندما تجعل الحروب صعبة البدء وتعطي الدول قدرة على تحقيق أهدافها بدون استخدام القوة، وهو يعتقد أن الردع النووي سوف يستمر بالعمل. ورغم أنه لا يشجع الانتشار النووي الكبير بين الدول، فإنه عقلاني عندما يقول بأن الانتشار سوف يستمر لأن الدول سوف تبقى تناضل من أجل أمنها. وهو يفضل الانتشار التدريجي والبطيء للأسلحة النووية على الانتشار السريع أو عدم الانتشار، ولديه نظرة تفاؤلية لمستقبل الانتشار لإيمانه بأن سلوك الدول النووية الجديدة سوف يعكس اهتمامها بمصالحها بشكل يجنبها الحروب النووية والحروب الوقائية والحوادث النووية. أما من حيث التعامل مع البرامج النووية الجديدة، فليس هناك قلق حيال ذلك لأن الدول عندما ترى في السلاح النووي وسيلة لزيادة مستوى أمنها عندما تكون مهددة، فإن سياسة القوى الكبرى في منعها لن تجدي نفعاً، لكن تستطيع تلك القوى اقناع الدولة الراغبة في التسلح بالتخلي عن برنامجها التسلحي، من خلال التعاون معها في تطوير البرنامج السلمي أو بترتيبات أمنية مشتركة، أو من خلال إجبارها على تركه بضربات استباقية على المنشآت النووية أو شن الحروب الوقائية ضدها (Waltz, 1989. 1990)، (Sagan & Waltz, 2002. 2007).

أما أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفرد Scott Sagan (٢٠٠٢)، فقد طور منظوراً مرتكزاً على نموذج السياسات البيروقراطية Bureaucratic Politics Model في تفسيره للانتشار النووي بين الدول الجديدة ودور المؤسسات في صناعة القرار النووي، وركز على ديناميكيات الانتشار النووي ومحاولة فهم أثر الأسلحة النووية على الاستقرار والسلم الدولي، ووصل إلى نتيجة أن الأسلحة النووية لن تؤدي إلى السلام بل إلى حالة عدم الاستقرار في العالم. فقد كان من المتشائمين حيال الانتشار النووي بين الدول الجديدة وقال بأن الأسلحة

النووية خطيرة ومدمرة، ولا حق للدول في امتلاكها لأنها تنطوي على مخاطر عديدة. وبما أن السلاح النووي سلاح لا يمكن استخدامه، فإن الدول سوف تستمر في سباق تسلحها التقليدي مع الدول الأخرى (الأعداء)، مما يشجع على المزيد من العنف بين الدول المالكة للسلاح النووي. وعندما تشعر تلك الدول بالتهديدات فإنها سوف تسعى نحو حماية أسلحتها النووية بإخفائها أو نقلها من مكانها فتقل سيطرتها عليها، هذا سيزيد من احتمالية استيلاء الإرهابيين عليها أو سرقتها أو شرائها (Sagan & Waltz, 2002).

وقد استخدم النظرية التنظيمية Organizational Theory ليتحدى فيها افتراضات المدرسة الواقعية، بأن الدولة هي الفاعل العقلاني والوحيد وأنها تتصرف بناءً على مصالحها، وقال أنه ليس بالضرورة أن تكون الدولة عقلانية حتى لو امتلكت السلاح النووي، فحسابات المنفعة والتكلفة غير قابلة للتطبيق، وأنها معرضة لسوء التخطيط في الحسابات ومعرضة للحوادث، كون الدول النووية القادمة ستكون ضعيفة في تقنيات السيطرة المدنية الضرورية على الأسلحة النووية بما يزيد من فرص تلك الحوادث. وحتى لو تصرفت القيادات الحكومية بطريقة عقلانية إلا أنهم سيظلوا متأثرين بقوة المؤسسات المحلية القوية، والتي عادةً ما تتصارع قراراتها مع قرارات القيادات السياسية فيفقدوا الهدف الأساسي للدولة. كما وأن هناك شكوكاً حول من سيسيطر على الأسلحة النووية في مثل تلك البلاد، والتي عادةً ما يتم إدارتها من قبل أشخاص عاديين غير أكفاء في ظل مؤسسات عادية غير كفؤة والتي ستكون على الأرجح مؤسسات عسكرية، وستحدد خصائص تلك المؤسسات السلوك الفعلي لتلك الدول. فإذا لم يتم السيطرة عليها من قبل مؤسسات مدنية، فإنها سوف تقوم بسلوك منظم يؤدي إلى فشل شروط الردع النووي وحصول الحروب المقصودة أو غير المقصودة، بسبب نزعاتها العسكرية وروتينها القاسي ومصالحها الضيقة. لذا فلا بد من فتح الصندوق الأسود لصناع القرار في داخل تلك

الدول لفهم المؤسسات ولمعرفة من يتحكم ويسيطر ويدير تلك الأسلحة (Sagan & Waltz, 2002. 2007).

<u>الانتشار النووي في إيران وردود الفعل الدولية عليها:</u>

يعود التاريخ النووي الإيراني إلى فترة الخمسينات من القرن الماضي مع إنشاء الموقع في بوشهر (جنوب غربي إيران)، حين كانت إيران على علاقة قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ووقّعت إيران على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT) في عام (١٩٦٨) وأصبح التوقيع نافذًا في (١٩٧٠) [٤]. كما وقامت بالتعاون مع مصر في إقرار تأسيس منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عام (١٩٧٤) مع الأمم المتحدة. وتوقف البرنامج خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠– ١٩٨٨) بعد أن قصفت القوات العراقية المفاعل في بوشهر، وأعيد استئناف البرنامج في التسعينات بالتعاون مع روسيا. وظل البرنامج النووي تحت المراقبة الدولية من قبل الوكالة حتى عام (٢٠٠٢)، حين كشفت جماعة معارضة إيرانية في باريس عن وجود أجهزة تخصيب يورانيوم لا تعرفها الوكالة الدولية في كل من ناتانز وآراك، بما يشكل اخلالاً بتعهداتها حسب اتفاقية حظر الانتشار النووي، ودخلت الأزمة مراحل أصعب بعد الإصرار الإيراني على استكمال برنامجها، والتخوفات الدولية من تطور البرنامج التسلحي النووي بشكل سري تحت مظلة البرنامج النووي السلمي، خاصة في ظل عدم

[٤] تتعاهد فيها الدول غير المالكة للسلاح النووي بالامتناع عن تبادل التكنولوجيا النووية أو الأسلحة النووية من أي طرف، وأن لا تقوم بتطوير الأسلحة النووية، وأن تتخذ بالضمانات الأمنية حسب النظام المعمول به في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن لها الحق في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية، وعليها اتخاذ الاجراءات الضامنة والسماح بالرقابة الدولية لضمان التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية.

(Treaty on The Non-Proliferation of Nuclear Weapons, 1970)

اقتناع المجتمع الدولي بالحاجة الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية السلمية كونها مالكة للاحتياطات العالية من النفط والغاز. وفي عام (٢٠٠٤) دعيت الدول الأوروبية الثلاثة؛ بريطانيا وفرنسا وألمانيا لإيران من أجل مناقشة برنامجها النووي، وفي (٢٠٠٦) أعلنت الولايات المتحدة رغبتها في الانضمام للعملية التفاوضية لكن بشروط مسبقة، وهي الوقف الكامل للأنشطة النووية في إيران (Keynoush, 2007).

ولم يجد البرنامج النووي قبولاً لدى العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط والعالم بالرغم من تأكيدات إيران المتكررة من أن البرنامج معد للأغراض السلمية، وأصبح الانتشار النووي – ومنها الانتشار النووي الإيراني– واحد من أولويات أجندة الأمن القومي الأمريكية، وانقسم الذين ركزوا على تبعات الانتشار هناك بين المتفائلين الذين يرون بأن الانتشار سوف يؤدي إلى الأمن، وبين المتشائمين الذين يفترضون خطورته، وكانت كل القرارات حول قضية الانتشار النووي الإيراني مرتكزة على منع الانتشار، إما من خلال تغيير النظام داخل إيران أو القيام بضربه عسكرية وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وهي الرؤية التي تبناها الصقور في الوقت الذي فضل فيه الحمائم السيطرة على التسلح والمفاوضات (Rosen, 2006)، وكانت الصيغة الأمريكية المطروحة في تلك المفاوضات تتمحور في التعاون الكامل لإيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوقف الكامل لعمليات تخصيب اليورانيوم وعمليات تطوير القدرات النووية في المجال العسكري، وإلا فرض العقوبات تحت غطاء مجلس الأمن الدولي (Tarzi, 2007).

وقد رفعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقاريرها حول هذا البرنامج "المثير للجدل"، وحذرت من خطورة تخصيب إيران لليورانيوم الذي يساعد في إنتاج القنبلة النووية، كما

وحاولت الدول الكبرى (الأعضاء في مجلس الأمن) التي ترى في البرنامج الإيراني خطراً على المنطقة ايقافه بكل الوسائل لتثني إيران عن المضي في تطويره. إلا أن الأخيرة لم تؤكد قبولها أو رفضها التعامل مع تلك المطالب، وقالت بأنها تقوم بالمسموح لها به في ظل المعاهدة الموقعة عليها، وأنها بحاجة لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية وتريد أن تكون هي المتحكمة في عملية التوليد وإنتاج الوقود بأكملها، ولن تخرق التزاماتها بمقتضى معاهدة حظر الانتشار النووي، ولن تستخدم التقنية النووية في صنع أسلحة نووية. وقد بدأت المباحثات تتوالى من أجل الوصول إلى صيغة توافقية تجعل إيران توقف عمليات التخصيب الجارية في منشآتها النووية، إلا أن القيادة الإيرانية ترى في ذلك المنع انتهاكاً لحقوقها في امتلاك الطاقة النووية، ولم يعط موقفها المتشدد فرصة أمام القوى للتخلص من البرنامج الإيراني (Tarzi, 2007).

أما بالنسبة للسلاح النووي، فيشير الباحث Charles Mayer (٢٠٠٤) إلى أن هناك ثلاث دوافع لامتلاك إيران للسلاح النووي؛ فعلى مستوى النظام، فإن التهديدات الخارجية تجعل إيران تدرك حاجتها للردع النووي. وعلى مستوى الدولة، فإن المؤسسات البيروقراطية التي تؤسس البنى التحتية النووية تتنافس فيما بينها لمكاسب خاصة وبشكل يتوافق مع استمرار تطوير الأسلحة النووية. أما على مستوى الفرد، فإن النخبة الحاكمة تحاول إقناع القيادات الحكومية في إيران بأن "الأمن العسكري والقوة السياسية" لا تتحقق إلا من خلال امتلاك إيران للسلاح النووي (Mayer, 2004). فإيران تتخذ من سلاحها في حال امتلاكها له نوع من الردع أكثر منه أهداف عدوانية، من خلال خلق التوازن العسكري والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت فإن إيران سوف تمنع إقدام أي من الهند أو باكستان واللتان تملكان الأسلحة النووية من شن حرب عليها، خاصة في ظل التفوق العسكري لهما بعد زيادة حجم قواتهما العسكرية في السنوات الأخيرة. كما وأن إيران ترى في الولايات المتحدة وإسرائيل تهديداً لها وترغب في

ردعهما عن ضربها. لكن بالنظر لطبيعة المناخ الدولي السائد والرغبة في تحقيق الاحتكار الإسرائيلي لامتلاك السلاح النووي والتفوق العسكري على دول منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تسمحا لإيران من تحقيق أهدافها (Jahanpour, 2007).

وفي هذا المجال يلتقي كل من Waltz وSagan على أهمية استمرار الولايات المتحدة بالدبلوماسية والحوار مع إيران، والتقليل من سياسة تخويفها، ومساعدتها في برنامجها. فقد عبر Sagan (٢٠٠٧) عن قلقه حيال امتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي لأن الحرس الثوري هو الذي سيتحكم بالسلاح، كونه المشرف على البرنامج النووي ويسيطر على التطورات ويدعمه مالياً رغم أنهم ليسوا خبراء في ذلك المجال، وهو نفسه من يدعم عمليات المنظمات الإرهابية أينما كانت. لذا فإن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى مشكلة انتشار نووي في كل مكان، وسيزيد السلوك العنفي لها في المنطقة بشكل يهدد الوجود الأمريكي في العراق والقواعد العسكرية في المنطقة ويدعم هجمات الإرهابيين، وستبقى خطورة تعرض الأسلحة النووية للسرقة أو البيع. ومع ذلك فإن قرار الولايات المتحدة بضرب إيران لن يجدي نفعاً لسببين: أن التخوفات الإيرانية من تعرضها لضربة من الولايات المتحدة ستجعلها تفقد سيطرتها على الأسلحة النووية عندما تحاول نقلها أو إخفائها، بما يعزز من قدرة بعض الأطراف الداخلية أو الإرهابيين على الاستيلاء عليها، والسبب الآخر يكمن في وجود بعض الأطراف الداخلية التي تؤمن بأن تلك الضربة سوف تزيد من نفوذها في المنطقة بدل أن تضعفه. إلا أن Waltz (٢٠٠٧) قال بأن إيران تسعى نحو تطوير برنامجها النووي التسلحي بسبب المخاطر والتهديدات المحيطة بها من جوارها الجغرافي؛ الهند والباكستان من جهة، وعدم الاستقرار الداخلي في العراق والوجود الأمريكي فيها من جهة أخرى. فإيران ترى في الولايات المتحدة تهديداً لها

وترغب في تطوير سلاحها النووي لردعها عن ضربها، خاصة بعد أن أعلنت الولايات المتحدة إيران من دول محور الشر. لذا؛ فعلى الولايات أن تقلل من معارضتها لها، وأن تفكر في مصالحها في السلام الإقليمي والاستقرار مع مصالح الدول الأخرى قبل أن تضع ضغوطاتها على إيران (Sagan & Waltz, 2007).

أما من ناحية الجهود الأوروبية من أجل إيجاد حلول لطموحات إيران النووية، فقد استظلت القضية بدبلوماسية الاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان بعكس الضغط الدبلوماسي في قضايا الانتشار، ومثّل الحوار الأوروبي الإيراني حول حقوق الإنسان استراتيجية فعالة مرتكزة على قاعدة القوة الناعمة، وهي السياسة التي استخدمها الاتحاد في سياسته الخارجية تجاه دول المنطقة، على أساس قدرته على الإقناع بطرق غير إجبارية – وليس باستخدام القوة، من أجل تغيير سلوكات الدول وتحفيزها على الاندماج معها في علاقات تعاقدية بحوافز اقتصادية، تسفر عن تغييرات في التشريعات والسياسات المعمول بها. فمنذ عام (٢٠٠١) دمج الاتحاد قضية حقوق الإنسان بأبعادها السياسية بالاتفاقيات الموقعة مع الدول، والتي تشمل الحكم الصالح وحكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، بما يتناسب مع معايير الاتحاد. وقد رأى الواقعيون الجدد أن سياسة الاتحاد في الاندماج مع العالم الثالث تشي عن سياسة ضعف وليس قوة، وهو اعتقاد صحيح بالنظر إلى علاقاتها التاريخية واهتمامها بمصادر الطاقة في المنطقة. وقد أسفرت تلك السياسة مع إيران عن استقطاب دعم السياسيين والناشطين الإيرانيين في مجال حقوق الإنسان، وعن تغيرات في بعض التشريعات والسياسات المعمول بها، وأصبح لدى إيران منظور مستدام لحقوق الإنسان (Kaussler, 2008).

لكن بعد الحرب الأمريكية على العراق (٢٠٠٣)، أصبح الدور الإيراني الاستراتيجي في العراق والخليج الأولوية الثانية للاتحاد الأوروبي بعد حقوق الإنسان، وانتقل الاتحاد إلى تبني سياسة الولايات المتحدة في الضغط على إيران من أجل الإلتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي NPT، والتصريح بشكل كامل عن جميع أنشطتها النووية للوكالة الدولية. وقد حول هذا الانتقال الانتباه عن الاهتمام بحقوق الإنسان، اضافة لدعم الإصلاحيين في الداخل. وفي هذا المجال يرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج مدسون Bernd Kaussler (٢٠٠٨) أن الاتحاد الأوروبي ومعها الولايات المتحدة من غير الممكن لهم إيجاد حل مستدام لقضية البرنامج النووي الإيراني، إذا استمروا في إبقاء أعينهم مغمضة عن التجاوزات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان كبديل عن الضمانات الأمنية الإيرانية في مجال عدم الانتشار النووي، والمطلوب تحقيقه هو الوصول لرغبة ونية سياسية لبناء جهود من أجل حماية حقوق الإنسان في إيران، بدل تضحية الشعب الإيراني كجزء من مطالب الأمن هناك، فالضمانات الأمنية الأساسية للأمن والاستقرار في داخل إيران وخارجها تكمن في حقوق الإنسان وحكم القانون (Kaussler, 2008).

أما إسرائيل، فهي ما تزال تنظر إلى إيران على أنها مصدر التهديد الخارجي الأول، وتضع "وقف الطموحات الإيرانية في التسلح النووي" الأولوية الأولى في سياستها الخارجية. فالتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الإيرانيين المعادية للسامية، والتي كان أبرزها تصريح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في عام (٢٠٠٥) بـــ "محو إسرائيل عن الخارطة"، واستمرار إيران بدعم المنظمات المقاومة في الأراضي الفلسطينية (حركة حماس والجهاد الإسلامي) ولبنان (حزب الله)، دفع إسرائيل نحو التخوف من التطوير الإيراني لبرنامجها النووي، بشكل يجعلها تؤمن بأن التسلح النووي الإيراني سيوجهه لها تهديداً مباشراً على أمنها وعلى وجودها، وتصر على أن إيران ليست مشكلة إسرائيلية فحسب، بل هي مشكلة

دولية. لذا فإسرائيل تنوي عمل جبهة مواجهة ضد إيران من أجل زيادة العقوبات عليها وتأمين المصالح الأمنية الإسرائيلية، من خلال إقناع الأطراف المعنية بضرورة التعامل مع إيران بطريقة أكثر صرامة في حال لم تقبل إيران وقف عمليات تخصيب اليورانيوم. فهي تعطي الولايات المتحدة والمجتمع الدولي فرصة للدخول مع إيران في الحوار والمفاوضات، فإذا استطاعت الحوافز الدولية المقدمة لإيران أن تجعلها توقف عمليات التخصيب داخل أراضيها، أو سمحت لها بتخصيبه خارج الحدود، فإن ذلك سيسمح بمراقبة المجتمع الدولي لها بشكل لا يسمح لإيران بتحويل الأغراض السلمية للطاقة النووية نحو أهداف عسكرية تسلحية. أما إذا لم تفلح العملية التفاوضية خلال فترة محددة من الزمن، فعلى المجتمع الدولي أن يشدد عقوباته تجاه إيران وبرنامجها النووي، ويمكن بعدها اتخاذ الضربة العسكرية كخيار موجود على الطاولة (Migdalovitz, 2010).

وقد أبدت إسرائيل (وهي ما تزال تبدي) تحضيراتها من أجل شن ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، فقد ضربت المنشآت النووية السورية (في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧)، وقامت بتدريبات عسكرية جوية في (٢٠٠٨) وبحرية في (٢٠٠٩)، وتدريبات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة (في تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠٠٩)، كرسائل تظهر فيها إسرائيل قدراتها الهجومية لضربها، والدفاعية في حال أن قامت إيران بالرد على أي ضربة عسكرية موجهه ضدها. ومع استعداد إسرائيل للقيام بمثل تلك الضربة، إلا أنها تعلم جيداً أن إيران تستطيع أن تنتقم وأن ترد على تلك الضربة بإغلاق مضيق هرمز، والتدخل في اعتراض الناقلات النفطية بشكل يؤثر على الحلفاء الغربيين ويؤذيهم، ويمكن أن يؤذي إسرائيل نفسها في النهاية، لذا فإن إسرائيل لا بد وأن تتشاور مع الولايات المتحدة قبل أن تقوم بتنفيذ تلك الضربة (Migdalovitz, 2010).

دراسات العامل التابع

قبل مراجعة الأدبيات التي اهتمت بالأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، لا بد أولاً من توضيح المنظورات أو الاتجاهات الثلاثة الأساسية التي سيطرت على الدراسات المهتمة بقضايا الأمن على المستويين الإقليمي والدولي وهي: المنظور الواقعي، والمنظور الليبرالي، والمنظور النقدي (Maoz, 2004).

المنظورات الأساسية للأمن:

يعود مفهوم الأمن في السياسة الدولية حسب التعريف التقليدي للواقعية إلى الأمن المادي Physical Safety من التهديدات الخارجية، ويتمثل دور الدولة في هذه الوضعية في حماية نفسها من الدول الأخرى، وتحقيق الضمانات الأمنية لشعوبها ووحدة أراضيها. وهي مرادف للأمن القومي الذي يمثل العلاقة الأساسية بين الدولة والبيئة الخارجية، ويتمحور حول امتلاك الدولة للقوة الكفيلة لحماية مصالحها من أعدائها، من خلال الاجراءات التقليدية للأمن القومي أو الاستراتيجي من مثل: الاهتمام بالجانب العسكري، والتحالفات، والسلوك الصراعي، واستخدام القوة العسكرية كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد واستمرارية تحقيق وحماية تلك المصالح. ولذا، فقد كان يفهم أمن الدولة على أنه أمنها العسكري. وهذه الرؤية المبنية على المنظور الواقعي قد هيمنت على الحقل المعرفي للدراسات المتعلقة بقضايا الأمن منذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن، فالواقعية ترى بأن العلاقات الدولية هي صراع حول القوة في ظل نظام فوضوي ينعدم فيه الأمن، تتصارع فيه الدول من أجل البقاء وحماية نفسها ومصالحها المحددة، من خلال زيادة مستويات القوة لديها بناءً على مبدأ المساعدة الذاتية كون النظام فوضوي، والتي تكون عادة متمركزة حول القوة العسكرية والتحالفات، وبما أن الدول

عقلانية في صناعة قراراتها فهذا سيجعلها بحاجة في اتخاذ قرارات عقلانية حول قضايا الأمن لديها (Maoz, 2004).

أما بالنسبة للمنظور الليبرالي، فهو من المنظورات التي تمتلك تصوراً أمنياً مخالفاً للواقعية – دون أن يلغي الرؤى الواقعية للأمن المحلي والدولي –، يتمثل في الأمن الجماعي وليس في الأمن القومي والتحالفات، ويرى بأن تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي من دول ومنظمات دولية، من أجل التعاون في مواجهة أي دولة تسعى لتحقيق مصالح ضيقة ضمن منظومة أمن جماعي، هو الذي سيحقق الاستقرار في ظل الفوضى العالمية [٥] (Maoz, 2004). ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي، إلا أن هذا التصور لا يزال قائماً، وقد ثارت العديد من النقاشات حول تلك المسألة وتصاعدت حدتها مع نظرية السلام الديمقراطي، وهي النظرية التي تؤمن بأن الدول الليبرالية الديمقراطية المستقرة دستورياً رغم أنها معرضة لخوض الحروب مع الدول الأخرى، إلا أنها لا تتحارب مع الدول الليبرالية الديمقراطية الأخرى (براون، ٢٠٠٤، ٢٥٥-٢٥٨).

كما ويرى المنظور بأن الدول تتأثر سياستها الداخلية والخارجية بالخصائص القومية التي تمتلكها، بما يعني أن هذه الدول سوف تتعامل مع قضايا الأمن لديها تبعاً لتأثير تلك الخصائص على سلوكها، وبعملية تساومية تستخدم فيها الاجراءات المناسبة لمواجهة التحديات وتلبية المطالب المحلية والدولية المختلفة ضمن خيارات عسكرية وغير عسكرية. ويتمثل التعريف الليبرالي لمفهوم الأمن ليس فقط في الأمن المادي لسيادتها ووحدة أراضيها (حسب

---

[٥] يستقي المنظور مبادئه الأساسية من اسهامات كل من R. Keohane & J. Nye (١٩٧٧) في تعريفهم للسياسة الدولية بوصفها بالاعتمادية المعقدة، وعلى كل من R. Mansbach & J. Vasquz (١٩٨١) بتصويرهم للسياسة العالمية على أنها مجموعة من الفاعلين والقضايا (Maoz, 2004).

التعريف الواقعي)، بل بمفهوم أوسع يشتمل على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، والتركيز على الجوانب غير العسكرية في التعامل مع قضايا الأمن (Maoz, 2004).

وقد تطور المنظور النقدي Revisionist Approach للأمن القومي من أجل دراسة سياسة الأمن القومي لدول العالم الثالث، والتي غالباً ما تكون دولها غير مستقرة داخلياً وذات أنظمة استبدادية، وتمثل القوة العسكرية لديها العامل الأساسي لحماية البلاد ليس فقط من التهديدات الخارجية، بل وأيضاً من التهديدات الداخلية للنظام، وتصبح القوة العسكرية بذلك الشريك الأساسي أو الوحيد للنظام السياسي في البلاد، وفي كثير من الحالات تتولى القيادات العسكرية مقاليد السلطة عندما تفشل الحركات السياسية المدنية في ذلك. من هنا، فإن المنظور يرى بأنه من الصعب فصل العوامل الداخلية والخارجية المشكلة لسياسة الأمن القومي لمثل تلك الدول، ويحاول أن يقدم اتجاهات جديدة للأمن تركز على العلاقة بين القوة العسكرية والعملية السياسية المحلية، بناءً على الافتراض التالي؛ أن الأنظمة الحاكمة في مثل تلك الدول تسعى نحو المحافظة على بقائها في الحكم، وبالتالي فإن سياسة الأمن القومي لديها ستكون من خلال تحقيق الحماية للنظام من المعارضة الداخلية أكثر من التصدي للتهديدات الخارجية، وفي تلك العملية لا يوجد هناك فرق بين الأدوات المستخدمة في مواجهة التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية، طالما أن السياسة تهدف إلى الدفاع عن سيادة البلاد ووحدة أراضيها. وهناك فرق أيضاً بين سياسة الأمن القومي للدول النامية والاستبدادية وبين الدول المتقدمة، حيث تلعب القوات العسكرية في الدول النامية دوراً أساسياً في تثبيت شرعية النظام، وتتحدد البنية التي تشكل سياسة الأمن القومي للدولة من مستوى الاستقرار السياسي المحلي ودور الجيش في تحقيقه (Maoz, 2004).

الأمن في منطقة الخليج العربي:

بالنظر إلى قضايا الأمن في منطقة الخليج، فقد سيطرت القضايا المحلية على السياسات الأمنية لدول المنطقة خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، واتسمت قضايا الأمن والاستقرار على مواجهة التحديات الداخلية التي ولدتها مرحلة بناء الدولة الحديثة، كالانقلابات العسكرية في العراق (١٩٥٨-١٩٧٩) وما تخللها من حروب أهلية في كردستان، والحرب الأهلية في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) والتي أنتجت تدخلات خارجية، اضافة إلى استمرار مواجهة التحديات الخارجية المتمثلة في الصراعات الحدودية البينية بين دول الخليج، والتحديات الأيدلوجية خاصة بعد حصول الثورة الخمينية في إيران (١٩٧٩)، وكذلك مخاطر مخرجات الصراع العربي- الإسرائيلي، ونفوذ القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً (ادريس، ١٩٩٧)، (آل نهيان، ١٩٩٩).

وقد ظهر المنظور النقدي بصورة أكبر من المنظور الواقعي ليجسد سياسية الأمن القومي لدول المنطقة، فقد كانت الأنظمة السياسية في تلك الفترة غير مستقرة، واستمرت القوات العسكرية بلعب أدوار مهمة في سياسات الأمن الداخلي، خاصة وأن أغلب دول المنطقة لا تهتم بالدعم الشعبي لأنظمتها من خلال الأنظمة الديمقراطية. كما وأن شواهد التعاونات بين دول المنطقة كانت أقل، وبقيت التوترات تسيطر على طبيعة العلاقات بينهم وبالتحديد بين العراق وإيران، أما الصراعات البينية فقد كانت صغيرة وتنتهي بسرعة دون أن تصل لمرحلة الحرب كون القوات العسكرية للدول صغيرة وضعيفة أمام المواجهة (Maoz, 2004).

لكن مع تقدم الوقت، أصبحت الأنظمة السياسية لدول المنطقة أكثر استقراراً، وأخذ المنظور النقدي يتراجع أمام بروز المنظور الليبرالي، الذي بدأ يظهر خلال فترة الثمانينات من

القرن الماضي مع تشكيل مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، كمنظمة اقليمية تهدف إلى توثيق الروابط بين دوله في شتى المجالات، وإيجاد إطار عمل أمني جماعي يشكل آلية توازن فعالة أمام القوى الإقليمية، على إثر قيام الثورة في إيران (١٩٧٩) والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وشعور حكام الخليج الستة (السعودية، والكويت، والإمارات، والبحرين، وقطر، وعمان) بالقلق على أمن بلادهم، وإعلان أهدافهم من تأسيسه من أجل تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين وإقامة المشاريع المشتركة. أما السبل التي يتبناها المجلس للوصول إلى تلك الأهداف فهي التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني، والتعاون الدفاعي، والتقارب الاجتماعي والثقافي والتعليمي. إلا أن القواعد الليبرالية لسياسات الأمن الإقليمي في المنطقة بدأت تتضاءل في منتصف التسعينيات دون أن تختفي بشكل كامل، بسبب فشل مجلس التعاون الخليجي في إيجاد آلية توازن ضد الهيمنة الإيرانية أو العراقية سابقاً (مجذوب، ٢٠٠٢)، (Maoz, 2004).

ومع ذلك، فقد بقيت العوامل الواقعية تلعب أدواراً سياسية مهمة في المنطقة على طول الفترة الزمنية (Maoz, 2004)، وبقيت طبيعة العلاقات الدولية بين دول المنطقة متأثرة بتذبذبات الظروف الإقليمية، واستمرت التوترات تجسد طبيعة العلاقات خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران والعراق، وقد أدرك صناع القرار في المنطقة التهديدات السياسية والأيدلوجية أكثر من التهديدات العسكرية. وفي هذا المجال يقول أستاذ الدراسات الشرق أوسطية بمعهد الدراسات البحرية العليا James Russell (٢٠٠٧) أنه أصبح من الصعب إبقاء التهديدات الداخلية بشكل منفصل عن التهديدات الخارجية، لذا فقد وقعت دول مجلس التعاون الخليجي تحت

ما يسمى بـــ "معضلة الأمن" [٦]. وبما أن الدول (خاصة القوى الإقليمية) في المنطقة كفاعل عقلاني تعيش في ظل بيئة صراعية تنافسية وغير مستقرة، فقد حاولت معالجة معضلة الأمن لديها من خلال بناء القوات العسكرية وزيادة مشتريات الأسلحة التقليدية، وبناء التحالفات السياسية العسكرية مع الدول الأخرى. أما الضمانات الأمنية، فقد حصلت عليها من خلال لجوئها للقوى العظمى – خاصة الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، من خلال الاتفاقيات الثنائية الدفاعية والتعاونية التي تلتزم فيها الولايات المتحدة بالدفاع عن أمن المنطقة، والتي كانت حصيلتها اتفاقيات التسلح وبناء القواعد العسكرية الأمريكية (Russell, 2007).

الولايات المتحدة وأمن الخليج:

أشار J.Russell (٢٠٠٧) إلى أن اتفاقيات التسلح التي تعقدها دول المنطقة لا تخلق قدرات عسكرية تقليدية موثوقة، وإنما تهدف إلى جعل القوات العسكرية أضعف من أن تقوم بانقلابات عسكرية. وبدل حماية النظام من التهديدات الخارجية، تعمل اتفاقيات التسلح كوسيلة لكبت المعارضة الداخلية وبنفس الوقت تدعيم العلاقات السياسية مع القوى الخارجية، وتذكير تلك المعارضة بحجم الحليف الخارجي. أما القواعد العسكرية، فقد كانت من أجل ردع القوى والأنظمة المعادية ولمواجهة التهديدات المحتملة من المعتدين (Russell, 2007). فقد أخذت الولايات المتحدة تؤثر على المنطقة من خلال تصويرها بأن هناك تهديدات قادمة من العراق وإيران، وذلك عن طريق خلق قناعة لدى الدول الخليجية مفادها أن القوة العسكرية وحدها القادرة على مجابهة التهديدات الخارجية من قبل المعتدين المحتملين، الأمر الذي يعني أن الدول

---

[٦] مأخوذة عن المدرسة الواقعية، تقول بأن السلوكيات التي تتخذها الدول من أجل المحافظة على أمنها وتعزيزه تكون من خلال خلق حالة عدم الاستقرار في الدول المحيطة، مما يؤدي إلى إيجاد حالة التوازن بين الدول، وتصبح تلك الديناميكية الإطار الذي يحكم العلاقات الدولية (Waltz, 1979 cited in Russell, 2007, 9).

الخليجية الست بحاجة إلى قوة عسكرية إضافية بهدف التأثير على السلوك الخارجي لكل من إيران والعراق لردعهما، وأن نجاح آلية ردع هذه التهديدات يعتمد على الوجود العسكري الضخم الذي يضمن التعامل الناجح مع المخاطر الأمنية في الخليج العربي (Odom, 2006).

كما وتعمل على خلق قناعة أخرى لدى تلك الدول مفادها أن السلام الذي تتمتع به دول وشعوب المنطقة يعود إلى نجاح دبلوماسية الردع الأمريكية، والمبنية على التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد مصادر التهديد الخارجي، وأن ضمان استمرار السلام والشعور بالأمن في المنطقة على المدى البعيد، يتطلب بدوره استمرار استعداد الولايات المتحدة للتدخل العسكري في الخليج (توفيق، ٢٠٠٢، ٤١–٤٢)، ويرى الباحث Joseph Moynihan (١٩٩٧) في كتاب "أمن الخليج في القرن الواحد والعشرين" أن رؤية الولايات المتحدة للعلاقات الأمنية مع دول الخليج تخدم ثلاث أهداف رئيسية: الوصول إلى مصادر النفط، والحيلولة دون هيمنة أي من العراق أو إيران على المنطقة، وأن القواعد العسكرية الأمريكية سوف تسهم في عملية السلام في الشرق الأوسط (Moynihan, 1997 cited in Aman, 2006)، ويشاركه في هذه الرؤية كل من الباحثين Zhigniew Brzezinski وBrent Scowcroft وRichard Murphy (١٩٩٧) ويضيفون بأن الولايات المتحدة لا تستطيع الاعتماد على سياسة الإحتواء وحدها لتحقيق مصالحها بالرغم من أهمية تركيزها على العراق وإيران، وأن عليها الاعتماد على مداخل أخرى واتخاذ سياسات بعيدة المدى تضمن لها المحافظة على مصالحها وأمن حلفائها (Brzezinski, Scowcroft and Murphy, 1997).

لذا، فقد أصبحت الاتفاقيات الثنائية (الدفاعية والأمنية) بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي هي الدعامات الأساسية للنظام الأمني الإقليمي، والتي تضمنت بيع العتاد

العسكري لدول المجلس، وتدريب القوات العسكرية الخليجية، وتأسيس أنظمة الاتصالات والاستخبارات. ويمكن حصر الدور الأمريكي في المحافظة على الأمن الخليجي والترتيبات الأمنية فيه في إقامة مخازن طوارئ للعتاد العسكري، وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية، وتدريب القوات المسلحة، والمناورات العسكرية المشتركة، والمحافظة على الوجود العسكري الدائم (ادريس، ٢٠٠٣).

وقد تجلت أهمية القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بعد الاجتياح العراقي للكويت (١٩٩٠)، مع العلم أن التواجد الأمريكي بدأ قبل تلك الفترة [٧]، إلا أن تحرير الكويت قد عزز من هذا الوجود، فقد زاد التعاون الأمريكي الخليجي في العدوان الثلاثيني ضد العراق (١٩٩١)، واشتركت جميع دول الخليج بالتمويل لتلك الحرب، وشاركت بقواتها العسكرية الجوية والبرية والبحرية. ووقّعت واشنطن منذ (١٩٩١) سلسلة من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي تعطيها حق بناء خزان لكميات ضخمة من الأسلحة، وتطوير بنية تحتية عسكرية متكاملة تتكون من قواعد وموانئ ومنشآت تمكنها من البقاء الدائم غير المشروط، مع دفع دول الخليج إلى زيادة إنفاقها العسكري لتطوير قدراتها، وبعدها بدأت سلسلة بناء القواعد العسكرية في جميع دول الخليج (عبد الله، ٢٠٠٤)، وقال أستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة كاليفورنيا إياد القزاز (١٩٩٩) أن الولايات المتحدة كانت تتذرع بالعراق لإخافة دول الخليج وتحملها مسؤولية التوتر في المنطقة، مما يدفع تلك الدول إلى تقبل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ويسهم في بيع الأسلحة، ويُعفي الولايات المتحدة من مسؤوليتها في إعادة إعمار العراق (القزاز، ١٩٩٩، ١٥٠).

---

[٧] وقعت عُمان كأول دولة في الخليج اتفاقية مع الولايات المتحدة لتنشئ قاعدة عسكرية أمريكية على أرضها عام ١٩٨٠ (عبد الله، ١٩٩٦، ١١).

وقد تسبب الوجود الأمريكي الواسع في المنطقة في ظهور معارضة شعبيه في الدول التي تتمركز فيها القوات الأمريكية، والتي انعكست في صورة هجمات انتحارية وعمليات ارهابية ضد هذه القوات، مثل أحداث العنف في البحرين (١٩٩٤)، وحادث انفجار الخبر في السعودية (١٩٩٦)، وحادث فتاة المعهد التجاري في الكويت (١٩٩٩)، وحدوث سبعة حوادث ارهابية في السعودية عام (٢٠٠١) (زرنوقة، ٢٠٠٢). وقد كانت منطقة الخليج من أكثر مناطق العالم تأثراً بأحداث (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)، فقد وجهت الولايات المتحدة لومها لدول الخليج لتسببها بنشوء الحركات الراديكالية (وبالتحديد تنظيم القاعدة) التي سببت تلك الأحداث وخاصة السعودية، وطلبت من دولها أن تتخذ مواقف واضحة تجاه رفض الإرهاب، وتمخض عن ذلك مجموعة من الخطوات العملية التي تمثلت في الدعم المالي والاستخباراتي مع الولايات المتحدة بشأن محاربة الإرهاب. وقد شكل الهجوم الذي تعرضت له القوات الأمريكية في جزيرة فيلكا الكويتية في (٢٠٠٢)، وما تلى ذلك من حوادث إطلاق نار على جنود أمريكان في الكويت، مؤشراً بالغ الخطورة على مدى تغلغل تنظيم القاعدة داخل الخليج، وعلى قدرته على الاستفادة من الأوضاع المتوترة لحشد المزيد من الأتباع في الدول العربية والإسلامية، ولاسيما أن تلك الأحداث ترافقت مع اعتداءات أخرى تعرضت لها الأهداف الأمريكية والغربية في أنحاء متفرقة في العالم (زرنوقة، ٢٠٠٢)، (العفيفي، ٢٠٠٣)، (AlSayegh, 2004).

وقبل الاحتلال الأمريكي- البريطاني على العراق (٢٠٠٣)، كان واضحاً قبول دول مجلس التعاون الخليجي استخدام الولايات المتحدة للقواعد العسكرية في المنطقة ضد العراق (ادريس، ٢٠٠٣، ١٣٠)، وبعد الانتهاء من العمليات العسكرية هناك شرعت الولايات المتحدة إلى إعادة نشر قواتها في المنطقة بحيث يكون العراق الجديد هو القاعدة لتواجدها العسكري في المنطقة، والتي سوف تسعى لاستخدامها في إطار استراتيجية "الضربات الوقائية" التي أعلنت

عنها بعد أحداث (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١) ضد التهديدات الخارجية، وكنقطة انطلاق نحو بناء النظام الأمني الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط. ويقول اللواء والباحث السياسي أحمد خليل (٢٠٠٣) أن الأسباب التي تقف وراء هذه الإستراتيجية هي العبء المالي المفروض على البنتاغون، وإدراك الولايات المتحدة بأن وجودها في المنطقة أصبح يشكل عامل قلق للعديد من دول المنطقة، بسبب المواقف الشعبية السلبية تجاهها واستهداف تنظيم القاعدة لها. ويرى الخبراء أن المطلوب في هذه المرحلة أن يستطيع هذا النظام امتلاك بنى تحتية وعقيدة عسكرية تتمثل في الاتفاقيات السياسية مع الولايات المتحدة، والمحافظة على التواجد العسكري الأمريكي والقواعد العسكرية، ومراكز القيادة والتنصت المتطورة، ومخازن العتاد، مع تأمين الممرات المائية المحيطة بالجزيرة (خليل، ٢٠٠٣).

قضايا أمنية في الخليج:

أثبتت التطورات اللاحقة فشل دول الخليج في تقليل التهديدات الخارجية وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي للمنطقة، نظراً لمجموعة من التغيرات الجيوبوليتيكية والتفاعلات السياسية حولها، والتي تجلت في العمليات الإرهابية الحاصلة في المنطقة، وفشل الولايات المتحدة في إنهاء الفوضى داخل العراق، وانعكاسات ذلك على الأمن الداخلي لدول مجلس التعاون خاصة بعد ظهور الخلافات الشيعية السنية. وكذلك بسبب تحرك الدول بدوافع المحافظة على وجودها وإعطاء التهديدات الداخلية أهمية أكبر من التهديدات الخارجية. فالإمكانيات العسكرية التقليدية لم تقلل من التهديدات الخارجية لأمن الدول، نظراً لتحركها بدوافع المحافظة على وجودها. وكانت النتيجة أن عاشت تلك الدول في علاقات عسكرية غير متوازنة مع القوى الإقليمية المهيمنة، وفشلت في إيجاد التعاونات كوسيلة لمعالجة معضلة الأمن لديها وتحقيق الاستقرار الإقليمي

للمنطقة. حتى مع وجود الضمانات الأمنية من الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يحقق أيضاً الاستقرار والأمن الإقليمي بل جلب لها المزيد من التوترات (Russell, 2007).

وهناك جزء آخر رأى في الانتشار النووي والحصول على السلاح النووي رداً على البرنامج النووي الإسرائيلي كالعراق وإيران، والتحالف مع القوى النووية الأخرى مثل التحالف السعودي مع الباكستان كرد فعل على التطوير النووي الإيراني، الضامن الرئيسي لها لتحقيق الأمن. وفي الوقت الذي استطاعت فيه إيران والعراق تطوير البنى النووية التحتية لتخصيب اليورانيوم، بدأت مقاومة القوى الخارجية وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل للقوى الإقليمية النووية الصاعدة. تلك الجوانب أدت إلى خلق توزيع جديد للقوى الإقليمية في المنطقة وتغيير معالم التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية، والتي أجبرت الدول على توجيه التهديد الخارجي على أنه تهديد داخلي، وأصبحت الديناميكية الجديدة غير قادرة على إبقاء التهديدات الخارجية والداخلية بصورة منفصلة، خاصة بعد تراجع التصورات حول القدرة الأمريكية على تأمين حماية المنطقة بعد أحداث (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)، واخفاقاتها في العراق (Russell, 2007)، (Ottaway, 2009).

الدراسات التي جمعت بين العامل المستقل والعامل التابع:

أظهرت مراجعة الدراسات التي ربطت المسألة النووية الإيرانية والتفاعلات الدولية حولها بقضايا الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، بأن هناك تركيزاً واضحاً على نقطتين أساسيتين تمس قضايا الأمن في الخليج وهي: الهيمنة الإيرانية في المنطقة (ضمن منظور واقعي)، وتنامي دور الشيعة داخل دول مجلس التعاون الخليجي (ضمن المنظور النقدي). وبما أنه صار من الصعب فصل العوامل الخارجية عن العوامل الداخلية حسب ما أشار

إليه J.Russell (٢٠٠٧) سابقاً، فقد يؤدي امتلاك إيران للسلاح النووي إلى تأكيد الهيمنة الإيرانية والدور الشيعي داخل دول الخليج بشكل يهدد الأمن الإقليمي في المنطقة.

النفوذ الإيراني في الخليج:

رغم حكم الجغرافيا والتاريخ والثروات التي تشير بإيران كقوة اقليمية في المنطقة، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت تؤمن بقوة إيران كقوة اقليمية مهيمنة في الخليج بعد الحرب الأمريكية على العراق (٢٠٠٣). فالعراق كان الدولة الوحيدة القادرة على ردع إيران، وشكل أمامها نظام توازن اقليمي قوي في المنطقة، إلا أن التدخل الأمريكي في العراق أدى إلى إحباط توازن القوى الذي كان سائداً في ظل النظام السابق، عندما حولت الولايات المتحدة العراق من دولة قوية ومسلحة إلى دولة ضعيفة ومنقسمة وغير مستقرة، وبالتالي لم تعد تلك الدولة الضعيفة قادرة على تشكيل عامل التوازن ضد إيران، مما أدى إلى تسليم الخليج للهيمنة الإيرانية، خاصة بعد أن أصبح النظام السياسي المنتخب في العراق يضمن السيطرة الشيعية على النظام، أي سيطرة إيرانية، بسبب تبعية معظم القوى السياسية الشيعية لإيران. إضافة إلى استعراض إيران للقوة عبر العديد من المناورات العسكرية في الخليج تحت تسمية "مناورات الرسول الأعظم"، وقيام إيران باختبار قدراتها العسكرية وتجربة أنواع من الأسلحة المتطورة المصنعة محلياً، لإعطاء صورة بأنها قوة عسكرية إقليمية مهدده لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة (El-Hokayem & Legrenzi, 2006).

كما وتأتي التخوفات من الهيمنة الإيرانية بسبب أن الشيعية خارج إيران أصبحت قوة نامية في المنطقة، وهي مدعومة من إيران نفسها، ومستلهمة من الثورة الإيرانية ورجال الدين داخل السلطة في طهران، وقد سعت إيران لتسويق صراعها مع الولايات المتحدة على أنه

صراع مع المذهب الشيعي، وأن الشيعة العرب جزء مستهدف من ذلك الصراع. ويقول كل من الباحثان Robert Lowe وClaire Spencer (٢٠٠٦) أنه أصبح هناك إجماع لدى دول الخليج بأن إيران تريد توسيع نفوذها في المنطقة، وتحاول نشره من خلال الأحزاب والتنظيمات الشيعية في الدول الأخرى، بشكل يهدد الأنظمة السنية الحاكمة، ويؤثر على عوامل الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة (Lowe & Spencer, 2006, 11-12).

وقد أظهر الوضع السياسي والأمني المتدهور في العراق أن إيران تزيد من مستويات عدم الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها الشيعة في العراق بسبب النشاط الاستخباري الإيراني، ودعم بعض المليشيات الشيعية هناك بالسلاح والتدريب من طرف حراس الثورة "الباسدران" لتنفيذ أجندات إيرانية، وتبعية أغلب القوى السياسية الشيعية لإيران. هذا وقد أدى صعود إيران إلى جعل العلاقة بين الغالبية الوهابية في السعودية والأقلية الشيعية هناك في علاقة صعبة ومعقدة، إضافة لمعاودة إيران لادعاءاتها في البحرين (٢٠٠٧، ٢٠٠٩) على أنها الولاية الرابعة عشر لإيران بحكم التاريخ، واستمرار احتلالها لجزر الخليج الثلاثة التابعة للإمارات منذ (١٩٧١). لذا فإن هناك تخوفات لدى دول مجلس التعاون الخليجي من أن تقوم الأقليات الشيعية في بلادهم بسلوكيات تؤثر على الظروف السياسية المحلية والأمن الداخلي أو أن تثور ضدها بدعم إيراني، خاصة إذا ما علم أن البحرين الدولة الخليجية الوحيدة ذات غالبية شيعة وتحكمها الأقلية السنية (Tarzi, 2007)، (Ottaway, 2009).

<u>ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجي:</u>

لقد أدت رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للتهديد القادم من إيران إلى توافقهم حول نقطتين أساسيتين: أن إيران أصبحت قوية جداً، وأنه من غير الممكن السماح لإيران بامتلاك

السلاح النووي. وقد استجابت دول المجلس للتهديد الإيراني من خلال السعي نحو تطوير البرامج النووية (Bahgat, 2007)، (Russell, 2007)، وتطوير العلاقات الطبيعية مع طهران (Ottaway, 2009)، إضافة لاستمرارها في تطوير قدراتها العسكرية وعقدها لصفقات التسلح، وهي ما تزال ترى في الولايات المتحدة الضامن لأمنها الإقليمي (Russell, 2007)، (Ottaway, 2009).

فقد أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي (في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦) عن خططها لتطوير برامج نووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كرد فعل على التطورات الحاصلة في الملف النووي الإيراني، بعد تعثر العملية التفاوضية الأوروبية عقب إعلان إيران بأنها قد نجحت بإكمال دورة تخصيب اليورانيوم ومن ثم إنتاج الماء الثقيل، وتعثر مجلس الأمن في معالجة الملف أو اتخاذ أي عقوبات رادعة ضد إيران، وفشل الولايات المتحدة في حشد تحالف دولي للضغط عليها لتغيير سلوكها للتوقف عن الاستمرار في تخصيب اليورانيوم والاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، وعجز الوكالة الدولية عن تقديم أدلة ثابتة تؤكد سعي إيران لاستخدام التقنية النووية لأغراض عسكرية بحتة (Bahgat, 2007).

ويقول J.Russell (٢٠٠٧) أن دول المجلس أرادت التعبير عن مجموعة من الرسائل التي رغبت في إيصالها لإيران وإسرائيل وحتى الولايات المتحدة، بأن دول الخليج لن تسمح بالهيمنة الإيرانية على المنطقة، وأنها قادرة على الحفاظ على هويتها وحماية نفسها من خلال برامجها النووية بعيداً عن الضمانات الأمريكية لتأمين المنطقة، أو الوجود تحت تأثير القوى النووية الإقليمية من إسرائيل وإيران. وبالتالي فإن دول المنطقة سوف تستخدم رفض كل من إسرائيل وإيران لخضوعهما لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لتحقيق مكاسب سياسية على

الساحة الدولية. وهناك رسالة من نوع آخر تحاول القوى الكبرى الأخرى إيصالها كروسيا والصين والهند بأن عصر الهيمنة الأمريكية على المنطقة قد انتهى، وأنه يجب أن يكون لهذه الدول فرصة لبناء شراكة مع دول المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتعاونات في مجال الطاقة النووية (Russell, 2007).

كما وسعت دول المجلس لتطوير علاقات جيدة مع إيران من أجل حماية مصالحها، وحرصت على عدم الدخول في مواجهات مباشرة معها، رغم استمرار مطالبتها للولايات المتحدة باتخاذ موقف حازم تجاه إيران وبرنامجها النووي، لكنها أعادت التأكيد على أنها لن تقوم بذلك هي بنفسها ولن تقف مع الولايات المتحدة في ذلك. ظهرت تلك المواقف عندما أرادت إدارة الرئيس جورج بوش الإبن السابقة عمل حلف ضد إيران في الفترة من (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، واقناع دول الخليج الستة – إضافة للأردن ومصر- بالانضمام لذلك الحلف، من أجل تغير سلوك إيران النووي وتغيير سياستها الخارجية المعادية، وبعدها أعاد الرئيس باراك أوباما محاولة تطوير الحلف مرة أخرى بعد انتخابات (٢٠٠٩)، إلا أن دول الخليج لم تستجب لرغبة الولايات المتحدة بذلك ولم ينجح المشروع، رغم أن دول الخليج مجتمعة تتحكم بالجانب الغربي من الخليج وهي مكون أساسي وحاسم للترتيبات الأمنية الإقليمية، ويمكن أن يكون لها دور في أي سياسة مواجهة ضد إيران (Ottaway, 2009).

وتقول الباحثة – بشؤون التحول السياسي في الشرق الأوسط – Marina Ottaway (٢٠٠٩) بهذا الصدد، أنه رغم التخوفات من إيران إلا أن دول المجلس لن تكون في موقف المواجهة مع طهران، ولن تكون موحدة في ردود أفعالها تجاهها. فدول الخليج صغيرة وضعيفة لإيجاد تحد أمام إيران، رغم أنها تملك الإمكانيات المالية لشراء الأسلحة، لكنها لا تملك الجيوش

لمواجهة إيران (عدا السعودية). لذا فهم لا يملكون القوة لتحدي إيران بشكل منفرد، وهم منقسمون ليتحدوا إيران بشكل جماعي، وتبقى كل دولة ترى التحدي القادم من إيران بما يلائمها، وهذا يدفعها إلى تطوير العلاقات الجيدة مع إيران بدل مواجهتها (Ottaway, 2009).

وتعكس مشتريات الأسلحة والقواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة رؤية دول الخليج للتهديد القادم من إيران، والتأثير عليها في القضايا السياسية والاقتصادية بسبب الرفض الدولي لمساعيها من التسلح النووي، وهي لا تريد أيضاً أن تصل إيران للسلاح النووي خوفاً من هيمنتها. فقد أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي الكثير من أموال النفط والغاز على تجهيز قواتها وقدراتها العسكرية، والإنفاق على التسلح والتدريب العسكري، كما وأنها ما تزال ترى في الولايات المتحدة مركزاً لأمنها، رغم تراجع ثقة الدول الخليجية بها بعد ضعف الولايات المتحدة في العراق، ومع ذلك فهي لا تريد التخلي عن حمائية الولايات المتحدة ووجود القواعد العسكرية في الخليج. كما وتسعى دول الخليج نحو تنويع مصادر الحماية الخارجية، فالسعودية عقدت اتفاقاً مع الباكستان لتنضم لمظلتها النووية (١٩٩٦) في حال أن حصل أي تهديد من إيران، والإمارات سمحت لفرنسا بفتح قاعدة عسكرية على أراضيها (٢٠٠٩)، وعُمان تستمر في تطوير علاقاتها العسكرية مع الهند وقامت بتدريبات عسكرية مشتركة معها في (٢٠٠٩). ورغم ذلك فهي لا ترى نفسها أنها ستكون في مواجهة مع إيران ولن تكون حتى في المستقبل، لأن ذلك سوف يجلب لها التوتر وعدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة (Russell, 2007)، (Nicoll & Delaney, 2009)، (Ottaway, 2009).

وتتفق هذه الدراسة مع رؤية Charles Mayer (٢٠٠٤) للمساعي الإيرانية لامتلاك السلاح النووي، ومع رؤية كل من Kenneth Waltz وScott Sagan (٢٠٠٧) لأهمية

الموقف الدولي الذي يجب اتخاذه من قبل المجتمع الدولي والقائم على الاستمرار بالإطار الدبلوماسي، بغض النظر عن رؤى الأطراف المعنية بالبرنامج، لأنه حسب وجهة نظر James Russell (٢٠٠٧) فإن التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني لم تؤد إلى معالجة معضلة الأمن لدول الخليج، ولم تحقق الأمن والاستقرار للمنطقة، بل أدت إلى تغيير معالم التفاعلات السياسية الداخلية والخارجية لدول الخليج، بشكل أجبرها على توجيه التهديدات الخارجية لها على أنها تهديدات داخلية.

إلا أنها تختلف مع رؤية كل من Robert Lowe وClaire Spencer (٢٠٠٦)، وAmin Tarzi (٢٠٠٧) في حجم التهديد الحاصل من التنظيمات الشيعية داخل دول الخليج، لأن الإحباط الموجود لدى تلك الأقليات نابع من قضايا محلية داخل الدول نفسها، حيث أنها لا تملك حقوقاً مساوية للحقوق الممنوحة للسنة. وهذا يتفق مع ما تشير إليه Marina Ottaway (٢٠٠٩) بأنه لا توجد أدلة على أن الأقليات تسعى نحو تنفيذ الأجندات الإيرانية أو أنها تُستلهم من طهران، وأن دول الخليج لم تتخذ خطوات للسيطرة على الأقليات الشيعية في دولهم، رغم أن بعضهم قد أخذ خطوات لجعلهم جزء من الحوار الوطني (Ottaway, 2009).

وستحاول هذه الدراسة التركيز على التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني بمختلف أشكالها، ومن ثم محاولة الربط بين تلك التفاعلات ومدى تفسيرها لهواجس الأمن وعدم الاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال محاولة تقديم رؤية جديدة لطبيعة تأثير التفاعلات الدولية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، بالاعتماد على نظرية الفعل ورد الفعل التي قدمها Michael Sullivan (٢٠٠٢) في تحليله لنمط السياسة الدولية، والتي ستبين بأن الفعل الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني سوف يؤدي إلى رد فعل عسكري من

قبل دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي تفسير السلوك العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي كرد فعل على البرنامج النووي الإيراني، وعلى التفاعلات الدولية الحاصلة حول ذلك البرنامج.

فروض الدراسة:

اعتماداً على رؤية Micheal Sullivan (٢٠٠٢) للعلاقات الدولية المبنية على الفعل ورد الفعل (Stimulas - Response)، فإن الدراسة سوف تتعامل مع التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني كعامل مستقل ومفسر لسلوك دول مجلس التعاون الخليجي ، وردود أفعالها تجاه قضايا الأمن الإقليمي (كعامل تابع). لذا، فإن للدراسة فرضيتان:

الفرضية العلمية:

هناك علاقة عكسية بين التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. أي أنه كلما زاد التصعيد الدولي في التعامل مع الملف النووي أدى ذلك إلى تراجع مستوى الأمن والاستقرار الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

الفرضية العملية:

كلما زادت الأفعال الدولية الموجهة ضد البرنامج النووي الإيراني، من خلال التصريحات والقرارات والتقارير، سواء كانت على مستوى الدول أم على مستوى المنظمات الدولية، زاد الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وزادت صفقات التسلح العسكري التي تعقدها تلك الدول.

مفاهيم الدراسة:

التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني

يقول Michael Sullivan (٢٠٠٢) بأن التفاعلات الدولية أو التفاعلات بين الدول مبنية على نظام الفعل Action System، والتي تقول بأن الأفعال تخلق ردود أفعال محسوبة يتحرك فيها الفاعلون ضمن استراتيجيات مبنية على توقعاتهم من استراتيجيات الأطراف الأخرى، ويستجيبون بطريقة تتلائم مع السلوكيات الحاصلة في السابق، أي أن الدول تتصرف بناءً على ما تتلقاه من سلوكيات الأطراف الأخرى، بحيث تصبح أفعالها مجردة من أي أهداف أو دوافع، وغير متأثرة بطبيعة النظام الدولي القائم. وستحدد طبيعة الديناميكية الحاصلة نمط الفعل ورد الفعل الموجود في السياسة الدولية، ونوع النظام System الحاصل من تكرار الفعل ورد الفعل والتفاعلات (Sullivan, 2002).

وهذا يتلائم مع ما أشارت إليه المدرسة الواقعية في أن الدول تتخذ في سياستها الخارجية ردود أفعال عقلانية، من أجل المحافظة على بقائها وعلى مصالحها بناءً على طبيعة الضغوطات الخارجية (White, 1996). ويقول Kenneth Waltz (١٩٧٩) في هذا المجال أن الدول كفاعل عقلاني تعيش في ظل بيئة فوضوية تنافسية، تحاول معالجة معضلة الأمن لديها من خلال خلق حالة عدم الاستقرار في الدول المجاورة، بشكل يؤدي إلى تحقيق حالة من التوازن بين الدول، بحيث تصبح تلك الديناميكية نمط التفاعلات السياسية بين الدول في النظام الدولي، والتي تكون على شكل زيادة القوات العسكرية (التقليدية أو غير التقليدية) للدول والتحالف مع القوى الخارجية والقوى النووية (Waltz, 1979 cited in Russell, 2007, 9-10)، أو تطوير

التعاون الدولي ضمن منظومات الأمن الجماعي حسب رؤية المدرسة الليبرالية، من أجل مواجهة التحديات في ظل البيئة الفوضوية (Chafetz, 1993 cited in White, 1996).

أما الواقعية الجديدة، فتقول بأن طبيعة النظام الدولي هي التي تحتم على الدول اتخاذ سلوكيات وردود أفعال محددة، بالتالي فإن طبيعة النظام الدولي هي التي تحدد شكل التفاعلات الدولية (Mearshimer, 1993). وقد ربط Richard Betts (١٩٩٣) بين الخصائص القومية للدول والنظام الدولي، وقال بأن طبيعة النظام الدولي تشكل أنواعاً مختلفة من الدول، وبالتالي فإن سلوكياتها تكون مختلفة لأن الخصائص القومية لها تلعب دوراً في استجابتها للسلوكيات الحاصلة في النظام الدولي، لذا فإن التفاعلات الدولية تكون مبنية على سلوكيات وردود أفعال الدول تجاه النظام الدولي والنابعة من الخصائص القومية التي تملكها تلك الدول (Betts, 1993).

وقد تحولت إيران بسبب برنامجها النووي إلى مركز استقطاب للتفاعلات الدولية، سواء كانت هذه التفاعلات صراعية أم تعاونية، وأوجدت أدواراً لفاعلين دوليين واقليميين. فعلى المستوى الصراعي كانت الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية على مستوى الدول، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي على مستوى المنظمات، في موقف المواجهة مع إيران ضد طموحاتها النووية، إلا أن ردود أفعالها كانت مختلفة وتعاملت في إدارة الملف النووي بأدوات مختلفة، لكن كان جل مضمونها وقف إيران لأنشطتها وتعاونها مع الوكالة وإبداء النوايا الحسنة. أما على المستوى التعاوني فقد أبدت روسيا والصين تعاونهما مع إيران في برنامجها النووي، ووقفت روسيا في البداية ضد فرض العقوبات على إيران من مجلس الأمن، كما وأبدت تركيا تعاونها بعد إعلانها رفض بلادها تمكين الولايات المتحدة من

استخدام قواعد عسكرية تركية لضرب إيران (ادريس، ٢٠٠٦)، (Kerr, 2009)، وعرضت استكمال المحادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني في تركيا نهاية عام (٢٠١٠). كل ذلك يعني أن إيران قد أصبحت العامل المشترك في مجمل التطورات التي تحدث ضمن السياقين العالمي والإقليمي.

وستتبنى الدراسة رؤية M. Sullivan للتفاعلات الدولية وتطبقها على البرنامج النووي الإيراني، لتصبح التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني هي مجمل الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الأطراف المعنية، وستحدد الدراسة نمط التفاعلات الصراعي لتشمل سلوكيات الأطراف التالية: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة وإسرائيل.

التعريف الإجرائي للتفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني:

تناولت كثير من الدراسات العلمية طبيعة التفاعلات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي، على أنها مجموعة ردود الفعل الدولية للتطورات الحاصلة في البرنامج النووي ببعديها الصراعي والتعاوني، وقد شملت تلك التفاعلات ردود الفعل الأمريكية والإسرائيلية تجاه التطورات بالبعد التصعيدي، من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية في التصريحات الرسمية وعلى اختلاف المستويات في المحافل الدولية، وضرورة التزام إيران بمطالب المجتمع الدولي. وكما وتشمل ردود الأفعال الدولية الأخرى التي لا تتوافق بالضرورة مع الولايات المتحدة باستخدامها للقوة العسكرية، لكنها مع الحلول التفاوضية كأوروبا، التي ترى أن احتواء الأزمة النووية يكون من خلال التفاهمات والتعاونات مع المنظمات الدولية والمجتمع الدولي من أجل الحد من خطورتها وتفاقمها. أما التفاعلات الدولية ببعدها التعاوني، فقد كانت من أهم التفاعلات

الحاصلة بين الجانب الإيراني وبعض الأطراف الأخرى كالصين وروسيا، والتي ظهــرت مــن خلال التحالفات والاتفاقيات الثنائية والتدريبات المشتركة، والتعاون في البرنامج النووي. وتبقى ردود الفعل الإقليمية تراوح بين تبني الموقف الأمريكي، وعدم تقبل استخدام القــوة العســكرية للمواجهة، إلى التفاهمات والتحالفات الإقليمية (Jentleson, 1996)، (Issa, 2000)، (Rosen, 2006)، (Kaussler, 2008)، (Kerr, 2009)، (Migdalovitz, 2010). وســوف تعتمــد الدراسة على تقارير الوكالة الدولية، وقرارات مجلس الأمن، وتصريحات كــل مــن الاتحــاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل كمؤشرات على التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني.

الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

يشير Zeev Maoz (٢٠٠٤) – أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا – في دراسته إلى تعريف الأمن ضمن المنظورات الأساسية الثلاثة، ويقول بأن الأمن من المنظــور الــواقعي يعود إلى الأمن المادي للدول، وهي سلامة البلاد من التهديدات الخارجية وضمان أمن الشــعب ووحدة الأراضي، وتكون باتباع الاجراءات التقليدية للأمــن والاهتمــام بالجانــب العســكري، واستخدام القوة العسكرية كوسيلة لتحقيق الأمن وحماية المصالح. أما المنظور الليبرالي، فيعــود مفهوم الأمن إلى الأمن الجماعي الذي ينادي بالتعاون من أجل إقامة تحالف موســع، كوســيلة لمواجهة التهديدات من قبل الدول التي تسعى نحو تحقيق مصالحها الضيقة، لذا فــإن المفهــوم يتوسع بجوانبه ليشمل ليس فقط الأمن العسكري، بل الأمن الاقتصادي والاجتمــاعي والثقــافي والبيئي وغيره. أما تعريف المنظور النقدي للأمن فيشير إلى ســلامة الأنظمــة الحاكمــة مــن التهديدات الداخلية والخارجية، وبالتالي فإنه لا يوجد هناك فرق بين الأدوات المســتخدمة فــي

مواجهة التهديدات طالما أن السياسة ستهدف في النتيجة للدفاع عن سيادة البلاد ووحدة أراضيها، بعد أن أصبح من الصعب فصل التهديدات الداخلية عن الخارجية، وتبقى القوات العسكرية اللاعب الأساسي في تثبيت شرعية النظام (Maoz, 2004).

وقد ارتبط موضوع الأمن في منطقة الخليج العربي بمفاهيم كثيرة نابعة من التطور التاريخي للمفهوم، ومدى تأثره بالمتغيرات التي شهدتها منطقة الخليج والشرق الأوسط، حيث تداخلت مصالح القوى الكبرى لتلعب دوراً فاعلاً في بلورة قضايا الأمن ومفاهيمه ومكوناته. وتغير مفهوم أمن الخليج بصورة طردية مع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج نفسها، كما وارتبط بالسياسات العالمية (الغربية-الشرقية) والإقليمية (العربية-الإيرانية) ارتباطاً وثيقاً ومباشراً مع التجمعات المحلية ذاتها (أبو سنينة، ٢٠٠٣، ٢٠-٢٢). وقد استندت النظرية العربية للأمن الإقليمي الخليجي على عدد من المعطيات، كان أهمها أن الأمن القومي العربي هو الضامن للأمن الإقليمي الخليجي، باعتبار أن دول الخليج العربية جزء حيوي من الأمة العربية وأن الضامن الجماعي العربي هو سند تلك الدول ضد أي عدوان أياً كان مصدره (الخالدي، ٢٠٠٦، ٤٢).

ويمكن النظر إلى أمن الخليج أو أمن دول مجلس التعاون الخليجي باعتباره "أمناً اقليمياً"، وهي "صيغة دفاعية مشتركة بين مجموعة من الدول، لا يشترط أن تنتمي إلى هوية قومية واحدة، لكنها تنتمي إلى اقليم جغرافي معين"، بمعنى أنه يخص مجموعة الدول المتجاورة ضمن إقليم واحد (ادريس، ١٩٩٧، ٤٣)، وهذا المفهوم اصطلاح حديث برز ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن "سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى من خلال التعاون العسكري فيما بينها إلى منع أي قوة خارجية من التدخل في ذلك الإقليم". وجوهر هذه السياسة

هي "التعبئة الإقليمية، والتصدي للقوى الداخلية، وحماية الوضع القائم" (مرهــون، ١٩٩٨، ٥). وقد خرجت نهاية الحرب الباردة بنتيجة حول الأمن الإقليمي في جميع مناطق العــالم، وأكــدت فيها أن المبدأ الأساسي للتهديد الأمني يأتي من جذور اقليمية أكثر منها عالمية، لذا فإن تحقيــق الأمن في هذه المناطق يجب أن يأتي من خلال التعاون الإقليمي والسلام متعدد الأطراف لــدول الاقليم (Jentleson, 1996). وبالتالي يمكن تعريف أمن الخليج أو الأمن الإقليمي للخليج علــى أنه "أمن مجموعة الدول التي تشكل النظام الإقليمي الخليجي، وهي الــدول الثمــاني المشــاطئة للخليج" وليس مقتصر فقط على دول مجلس التعاون الخليجــي (ادريــس، ١٩٩٧، ٤٣). كمــا ويمكن تعريفة على أنه "تحقيق الاستقرار والطمأنينة لكل الدول المطلة على الخليج مــن خــلال عدم تعرض أي دولة من دول الخليج للاضطراب أو التغيير الذي يهدد الأوضاع القائمة، سواء من الداخل أم من الخارج" (أبو سنينة، ٢٠٠٣).

ولم تكن المسألة الأمنية تثير جدلاً من أي نوع في منطقة الخليج العربــي قبــل حقبــة الطفرة النفطية، فقد اتسمت بلدان الخليج بتكوين اجتماعي ذي طابع قبلي، واقتصــرت قضــايا الأمن والاستقرار فيها على مواجه التحديات التي ولدتها مرحلة بناء الدولة الحديثة، مــن أجــل ضبط التفاعل الاجتماعي والقبلي، والمحافظة على التكوين الاجتماعي القائم وقتها. وجاء عقــد السبعينات بداية البحث عن صيغة لأمن الخليج، وكان أيضاً عقد الفشل فيها، فمع نهايته وقعــت أحداث متلاحقة: الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩) والحــرب العراقيــة الإيرانيــة (١٩٨٠-١٩٨٨)، مما دفع بدول الخليج لإعادة بحث الوضع الأمني وتأسيس مجلس التعــاون الخليجــي (١٩٨١)، وكانت قضايا الأمن بالنسبة لهم تشتمل على أمن النفط (منابعها وممرات تصــديرها) وأمن الأنظمة الحاكمة. أما مصادر التهديد فتمثلت بالخطر الأيــدلوجي (الراديكاليــة العربيــة وحركة القومية العربية وحركات المعارضة القومية والماركسية)، ومخاطر الصــراع العربــي

الإسرائيلي، ومخاطر القوتين العظميين، إضافة إلى مشكلة الحدود المستمدة من الميراث الاستعماري، والنزاعات العربية (ادريس، ١٩٩٧)، (آل نهيان، ١٩٩٩)، (العفيفي، ٢٠٠٣).

وأدى الغزو العراقي للكويت إلى تغير ملامح نظام الأمن الإقليمي، فبدلاً من أن يكون الأمن هو سلامة الاقليم من الأخطار الخارجية والداخلية، قامت دول الخليج باستنجاد القوى الخارجية لدرء الأخطار الخارجية والداخلية، والمتمثلة بإخراج القوات العراقية وتقليص قدراتها العسكرية، فخرجت عملية تقرير الأمن في الخليج من الإقليمية إلى العالمية (عبد السلام، ١٩٩١)، (جواد والعمار، ١٩٩٦). ومنذ (٢٠٠١) خلقت السياسة الأمريكية مفهوماً جديداً للأمن الإقليمي وهي "منظومة أمنية مفروضة من القوى الكبرى في الخارج"، وهذا النموذج يهدف إلى إزالة الأنظمة المعادية والقيادات المارقة من خلال استخدام القوة، وتخويف الأنظمة الأخرى التي تحاول فرض عملية بناء أمن مهيمن، وضغط سياسي على الدول الصديقة من أجل أن تبقى مع النظام الذي يحتاج إلى الإجماع الكلي لجميع دول المنطقة (Maoz, 2004, 44). وبعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق (٢٠٠٣) لم يعد أمن الخليج يعني أمن النفط، بل يتضمن تجفيف منابع العنف الذي يهدد المدن والمؤسسات والأفراد في العمق الأمريكي، فالإرهاب أصبح الخطر الأكبر على الولايات المتحدة ودول الخليج معاً (عبد الله، ٢٠٠٤، ١٨).

وسوف تعتمد الدراسة على التعريف الواقعي للأمن حسب ما أشار إليها Z.Maoz على أنها تحقيق الأمن المادي، أي ضمان سلامة البلاد وأمن الشعوب ووحدة الأراضي من التهديدات الخارجية، من خلال زيادة القوة العسكرية واللجوء للتحالفات مع القوى الخارجية، وذلك لأنها تتفق مع فرضيات الدراسة.

التعريف الإجرائي لأمن دول مجلس التعاون الخليجي:

يرى كثير من المتخصصين والباحثين أنه يمكن الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تسهم في بلورة الأمن الإقليمي وهي: عدد الصراعات والأزمات والحروب، وعدد حالات العنف والإرهاب، تكلفة هذه الحروب من حيث عدد القتلى، وحجم الدمار الذي لحق بالمنشآت والبنى التحتية، وزيادة الإنفاق العسكري، والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، مشاريع الوحدة واتفاقيات التعاون العسكرية والأمنية والاقتصادية (عبد الله، ١٩٩٦)، (مرهون، ١٩٩٨)، (كشك، ٢٠٠٣). ويقول Mokhtari (٢٠٠٤) أن تحقيق الأمن في الخليج يتم من خلال توقيع هذه الدول الاتفاقيات الثنائية مع الولايات، بما يشكل نظام اقليمي مشترك يحافظ على توازن المصالح وتوازن القوى بعيداً عن أي هيمنة اقليمية من دول المنطقة (Mokhtari, 2004, 4). وستعتمد الدراسة على حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وعلى حجم صفقات التسلح التي تعقدها تلك الدول مع الدول الأخرى كمؤشر على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويمكن تعليل اعتماد الدراسة على التقارير الدولية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن، والتصريحات الرسمية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، كمؤشر لقياس العامل المستقل (التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني)، وكذلك اعتماد الدراسة على حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وحجم صفقات الأسلحة التي تعقدها تلك الدول، كمؤشر لقياس العامل التابع (الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي)، خلال الفترة الزمنية المحددة التي يتعامل معها البحث، أن التفاعلات الدولية المختلفة المنتقدة للسياسة الإيرانية في تمسكها

ببرنامجها النووي رغم الرفض الدولي للسماح لها بامتلاك السلاح النووي، والتهديد من بعض الأطراف باستخدام الحل العسكري ضدها في حال لم تستجب إيران للمطالب الدولية، تؤدي إلى زيادة عوامل عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي، بسبب التخوف من تبعات السلوكات الدولية تلك على الأمن الإقليمي في المنطقة في حال أن قامت إيران بالرد على أي هجمات محتملة، والقيام بسلوكيات انتقامية موجهة ضد حلفاء الغرب في المنطقة، أي نحو دول مجلس التعاون الخليجي، لذا فإن دول مجلس التعاون سوف تزيد من إنفاقها العسكري وستوقع مزيداً من صفقات التسلح العسكري المتقدمة تكنولوجياً، من أجل أن تؤمن نفسها من مخاطر وتبعات التعامل الدولي مع الملف النووي الإيراني، وتردع إيران عن أي ردود فعل محتملة من قبل الأخيرة في حال أن تعرضت لضربات استباقية.

منهجية الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة التركيز على التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني بمختلف أشكالها، وعلى المستويين الأحادي (بشكل منفرد من قبل الدول) وعلى المستوى الأممي (من قبل المنظمات الدولية)، كحقائق تعبر عن التوجهات الفعلية للأطراف المعنية، وتحليل مدى الترابط والتجانس فيما بينها، ومن ثم محاولة الربط بين تلك التفاعلات ومدى تفسيرها لعوامل الأمن وعدم الاستقرار لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الاعتماد على نظرية الفعل ورد الفعل Action- Reaction (Stimulas - Response) التي قدمها Michael Sullivan (٢٠٠٢) في تحليله لنمط السياسة الدولية، كجزء من نظرية المساومة Bargaining Theory القائمة على قوة التأثير على سلوك الأطراف الأخرى.

ويقول Sullivan بأن العلاقات الدولية مبنية على سلوكيات دولية وردود أفعال على تلك السلوكيات ضمن نمط محدد من التفاعلات، وبطريقة تخلق فيها عملية الفعل ورد الفعل نظام System محدد تسير فيه الدول في علاقاتها التفاعلية مع بعضها (Sullivan, 2002, 202-204, 211). وعلى هذا الأساس، فإن الدراسة الحالية سوف تحاول تفسير السلوك العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي كرد فعل على البرنامج النووي الإيراني، وعلى التفاعلات الدولية الحاصلة حول ذلك البرنامج، بغض النظر عن طبيعة وأهداف السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، أو عن طبيعة النظام الدولي القائم أو نظام توازن القوى المعمول به في المنطقة.

حالة الدراسة:

يقوم هذا البحث بدراسة اقليم الخليج العربي، وبالمفهوم الجيوسياسي فإن الخليج العربي نظام اقليمي فرعي، ينتمي إلى نظام إقليمي أوسع هو النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي (مرهون، ١٩٩٨، ٤)، ويضم هذا النظام دول مجلس التعاون الخليجي الست: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، إضافة إلى العراق. لكن وبكل الأحوال؛ فإن الدراسة سوف تقتصر على دراسة قضايا الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي الست لسببين؛ أولهما الرغبة في تضييق المدى الجغرافي حسب حالة الدراسة لتكون الدراسة أكثر دقة وانتظام، ثانيهما أن دول مجلس التعاون الخليجي هي أكثر الدول تأثراً بقضية الملف النووي الإيراني والجدالات والتفاعلات الدولية حوله (مبيضين، ٢٠٠٧)، (Gold, 2009)، (Ottaway, 2009).

الفترة الزمنية:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠١٠)، بغرض دراسة تأثير التفاعلات الدولية الأحادية والأممية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي في المنطقة، وتشتمل الفترة على (٨) سنوات، تتدرج تحتها عدد من المحطات المهمة التي أثرت على طبيعة الأمن الإقليمي وتطورات البرنامج النووي الإيراني فيها، وبالتالي فهي فترة كافية لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج عملية مهمة. وتم اختيار تلك الفترة لحصول مجموعة من التطورات والتي كانت على الشكل التالي:

٢٠٠٢: التعاون الروسي- الإيراني في المجال النووي بعد حصول التعاقد بينهما من أجل إعادة بناء المفاعلات النووية في بوشهر لأغراض سلمية، وظهور ملامح تطـور البرنـامج النووي الإيراني بعدها. وفي منتصف السنة كشفت جماعة معارضة إيرانية في بـاريس عن وجود أجهزة تخصيب يورانيوم لا تعرفها الوكالة الدولية في كل من ناتانز وآراك.

٢٠٠٣: إعلان السلطات الإيرانية عن الأنشطة والمرافق النووية غير المعلنة للوكالة، مما أعطى شكوكاً جدية حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني بعد الرفض الإيراني التعاون الكامل مع الوكالة. ودخلت الأزمة مراحل أصعب بعد التأكد مـن اكتشـاف إيـران لخامـات يورانيوم في مناجم محلية في مقاطعة يزد. وبدأت دول الترويكـا (بريطانيـا وفرنسـا وألمانيا) الجهود الدبلوماسية لحل المسألة النووية الإيرانية كممثل عن الاتحاد الأوروبي.

٢٠٠٥: تأزم العلاقات الإيرانية مع الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد وصول الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، خاصة بعد أن صرح بـ "محـو إسـرائيل عـن الخارطة" (في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)، وزادت المخاوف الدوليـة مـن النوايـا الإيرانية من تطويرها لبرنامجها النووي واستخدامه لأغراض عسكرية مهددة لإسرائيل.

٢٠٠٦: قدمت دول الفيتو في مجلس الأمن وألمانيا (٥+١) عرضاً لإيران حول تطوير برنامجها بما يتلائم مع المصالح الدولية لكن لم يتم الاتفاق عليه، فأصدر مجلس الأمن أول قـرار لوقف إيران لأنشطتها النووية. واحتلال قضايا الانتشـار النـووي الإيرانـي والنفـوذ الإيراني قائمة الأجندات الدولية في الاجتماعات السنوية بعد اجتماع G8 بعـد الحـرب الإسرائيلية على لبنان، واستمرار تلويح الولايات المتحدة لإمكانية اللجوء لأي خيار في التعامل مع إيران بشكل دولي أو بالتعاون مع حلفائها بالمنطقة وخاصة إسـرائيل. ثـم

عرضت الولايات المتحدة رغبتها في الانضمام للعملية التفاوضية بشروط مسبقة، لكن رفض إيران للقبول بالشروط الأمريكية أدى إلى إصدار مجلس الأمن قرار عقوبات اقتصادية.

٢٠٠٨: تم إعادة تقديم المقترح السابق لكن بصورة مطورة، وأعلن باراك أوباما التباحث مع القيادات الإيرانية، لكن بدون تغيير جوهري في الشروط الأمريكية، مما جعل إيران لا تبد اهتماماً بالاقتراح الأمريكي. فاستمرت ردة الفعل الأمريكية تجاه البرنامج النووي بالتلويح بالقدرات الإيرانية على امتلاك السلاح النووي وتطوير المفاعلات النووية لتحقيق أغراض عسكرية.

٢٠٠٩: استمرت إيران بأنشطتها النووية واعترفت بتطويرها لمنشأة ثانية لتخصيب اليورانيوم، ما دفع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لتهديد بمزيد من العقوبات. واستمر الموقف الإيراني المشكك في جدية التعاون مع المطالب الدولية، ولجأت إلى الحد من تعاونها مع الوكالة.

(Kerr, 2009), (Siddique & Weaver, 2009).

٢٠١٠: أعلنت إيران أنها عززت من قدرتها على تخصيب لليورانيوم ووصلت إلى (٢٠%) وترغب في الوصول إلى (٨٠%) في المستقبل، وقام مجلس الأمن بإصدار قرار عقوبات يدعم العقوبات السابقة، واستمرت إيران بمماطلتها للمباحثات مع الأطراف المعنية، ولا تريد التنازل عن حقها في التخصيب كحق غير قابل للتفاوض. وفي هذه السنة اتفقت مع كل من تركيا والبرازيل لمقايضة الوقود النووي (Hui, 2010).

مصادر البيانات:

سيتم في هذه الدراسة تحليل العلاقة المتوقعة بين العامل المستقل والتابع باستخدام المنهج العلمي الإمبريقي في تحليل البيانات ودراسة العلاقات، وبالاعتماد على التعريفات الإجرائية لكلا العاملين والمستندة على فرضيات الدراسة، من خلال الاستعانة بقواعد البيانـــات التـــي تقـــيس مؤشرات كل عامل وهي:

التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني:

١- تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

وهي مجموعة التقارير الصادرة بشأن البرنامج النووي الإيراني التي تصدرها الوكالة كجزء من وظيفتها في الرقابة والتفتيش، والتعريف بمجمل التطورات الحاصلة في البرنامج النووي واستجابة إيران للمطالب. وتم أخذ التقارير من الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنه المصدر الرئيسي والوحيد الذي يقوم بنشر جميع أنشطة الوكالة.

International Atomic Energy Agency, IAEA & Iran - Reports

٢- قرارات الأمم المتحدة – مجلس الأمن:

وهي مجموعة القرارات الصادرة ضد إيران وبرنامجها النووي، تم أخذها من الموقع الرسمي لمجلس الأمن لأنه المصدر الموثوق لجميع وثائق المجلس وقراراتها.

United Nation Security Council – Resolutions

٣- التصريحات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي:

وتضم جميع التصريحات التي صدرت عن هيئة الاتحاد بشأن البرنامج النووي الإيراني، تم أخذها من الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي لأنه المصدر الوحيد الذي يضم جميع التصريحات الصادرة عن الاتحاد بما فيها التصريحات عن إيران.

Europa, European Commission - Press Releases

٤- التصريحات الرسمية الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية:

وهي جميع التصريحات التي صدرت عن البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو سفراء وممثلي الولايات المتحدة، تم أخذها من الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية لأنها المصدر الذي يضم جميع التصريحات الرسمية الصادرة عن الولايات المتحدة خلال فترة رئاسة كل رئيس. وخلال فترة الدراسة الحالية تم اللجوء لموقعين: موقع وزارة الخارجية خلال فترة رئاسة جورج بوش الإبن (٢٠٠١-٢٠٠٨)، وفترة رئاسة باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٠).

U.S. Department of State – Iran: Remarks

٥- التصريحات الرسمية الصادرة عن إسرائيل:

وهي تضم جميع التصريحات الصادرة عن إسرائيل ضد إيران وعلى مختلف المستويات، تم أخذها من الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الإسرائيلية لأنها الموقع الوحيد الذي يضم كل التصريحات الصادرة عن إسرائيل، وبالتالي فهي مصدر موثوق.

Israel Ministry of Foreign Affairs - The Iranian Threat: Israeli Statements

الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي:

١- الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي:

تبين حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة بالدولار، تم أخذ البيانات الأولية من مؤسسة ستوكهولم الدولية لدراسات السلام Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، لأنها مؤسسة دولية مستقلة معنية بأبحاث الصراع والتسلح، وتستعين كثير من الجهات الأخرى ببياناتها مثل البنك الدولي و CIA-Fact Book، لذا فهي مصدر موثوق به دولياً.

SIPRI: Military Expenditure Database

٢- صفقات التسلح لدول مجلس التعاون الخليجي:

تشير إلى حجم صفقات التسلح التي تعقدها دول المجلس مع الدول الأخرى، وتم أخذ البيانات الدولية أيضاً من موقع (SIPRI) للأسباب التي تم الإشارة إليها سابقاً.

SIPRI: Arms Transferes Database.

الفصـــل الثـــانـــي

التفــاعلات الدوليــة حــول البرنامــج النــووي الإيراني

الفصل الثاني: التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني

سيتم في هذا الفصل دراسة التفاعلات السياسية الدولية للأطراف المعنية تجاه البرنامج النووي الإيراني من (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) على النحو التالي؛ عدد التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وعدد التصريحات الرسمية الصادرة عن كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ولم يتم تصنيف نوع تلك التفاعلات (سلبية موجهة ضد البرنامج النووي الإيراني أم إيجابية)، وإنما أُخذت كحقائق تعبر عن السلوكيات الفعلية للأطراف تجاه إيران وبرنامجها النووي.

١- الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

سيتم بداية مناقشة التقارير الصادرة عن الوكالة للدولية للطاقة الذرية في جدول (١) والتي بلغ عددها (٣١) تقرير خلال فترة الدراسة، دأبت فيها الوكالة على مطالبة إيران بتقديم إجابات على أسئلة تتعلق بالأنشطة التي قامت بها في الماضي. فبعد اكتشاف الأنشطة والمنشآت النووية غير المعلنة للوكالة عام (٢٠٠٢)، قامت إيران بالاعتراف بذلك وسمحت للوكالة بالتفتيش في (شباط/ فبراير ٢٠٠٣) (Siddique & Weaver, 2009). إلا أن التقارير التي صدرت عن الوكالة فيما بعد قد أبدت قلقها حيال البرنامج النووي الإيراني بسبب إخفاقها في الإبلاغ عن المواد والمرافق والأنشطة حسب التزامها باتفاق الضمانات (التقرير رقم GOV/2003/40). وبعد اكتشاف الوكالة المزيد من اليورانيوم المخصب في إيران، قامت بدعوتها إلى تعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء والمعالجة (GOV/2003/63)، ثم شددت

عليها من أجل التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT[٨]. إلا أن إيران قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها حسب اتفاق الضمانات، رغم أنها أعلنت بشكل طوعي تعليق كافة الأنشطة النووية، وأبدت تعاونها مع الوكالة بالتوقيع على البروتوكول الإضافي- دون تصديقه، وظل تعاونها مع الوكالة دون المستوى المطلوب (GOV/2003/75). وبذلك تكون الوكالة قد أصدرت ثلاثة تقارير.

وقامت الوكالة في سنة (٢٠٠٤) بإصدار أربعة تقارير بسبب عودة ظهور المخاوف من التطوير النووي في إيران مرة أخرى، بعد تصريح مؤسس القنبلة النووية الباكستانية عبد القادر خان (في شباط/ فبراير) بأنه قام ببيع تكنولوجيا التسلح النووي لإيران، وكذلك اكتشاف الوكالة قيام إيران بتجارب نووية رغم أنها أعلنت وقفها للأنشطة النووية ولم تخبر الوكالة عنها، كما وحاولت استيراد مواد أساسية لأنشطتها النووية دون أن تتعاون مع الوكالة بشكل كامل. فأصدرت الوكالة تقاريرها التي أشارت فيها إلى أن إيران ما تزال غير مبالية بإجراءات بناء الثقة، وتخترق التزاماتها بتعليق الأنشطة النووية بشكل كامل (GOV/2004/11)، وأعادت التأكيد على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية مع وجود الضمانات الأمنية، وقالت بضرورة حسم إيران لمسألتين أساسيتين: التلوث وطبيعة برنامج الطرد المركزي ونطاقه، وعلى إيران تقديم المعلومات الكاملة والإضافية (GOV/2004/34). كما وحثتها على الإلتزام بإجراءات بناء الثقة من جهة إيران (GOV/2004/60). وبعدها قامت إيران بالموافقة على

---

[٨] يتيح البروتوكول الإضافي نطاق عمل أوسع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الرقابة والتفتيش حسب اتفاق الضمانات الخاص بمعاهدة NPT، وبالتالي قدرة الوكالة على التفتيش واكتشاف الأنشطة النووية غير المعلنة من الطرف الإيراني، والتأكد من عدم تحويل برنامجها النووي السلمي لأغراض عسكرية (Lowe & Spencer, 2006)، (Kerr, 2009).

وقف أنشطة التخصيب خلال فترة المباحثات مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث EU3 على أن تستأنفها في المستقبل، فرحبت الوكالة بالاتفاق الحاصل (GOV/2004/83).

واستمرت إيران في سنة (٢٠٠٥) بالتزامها بالعملية الدبلوماسية وتعليق الأنشطة حسب الاتفاق، وسمحت للوكالة بالتفتيش والمراقبة، لذا فلم تقم الوكالة بإصدار تقارير حتى وصول الرئيس الجديد أحمدي نجاد (في آب/ أغسطس)، وإعلان إيران استكمال أنشطتها النووية بشكل أحادي (Siddique & Weaver, 2009)، فقامت الوكالة بإصدار قرار بمخالفة إيران التزاماتها بشأن تعليق أنشطتها حسب الإخطارات المقدمة للوكالة، واستمرار المسائل الخلافية دون حسمها (GOV/2005/67)، فرفضته إيران وقالت بأنها ما تزال ملتزمة بمعاهدة NPT، فأصدرت الوكالة قراراً آخر يشير إلى الإخفاقات الإيرانية بالتزاماتها حسب اتفاق الضمانات المعقود ضمن معاهدة NPT، وبالتالي انعدام الثقة في طبيعة البرنامج النووي الإيراني (GOV/2005/87).

وأدى وصول الرئيس أحمدي نجاد إلى استمرار إيران في التصعيد في مواقفها ولغتها الرسمية، بعد أن أعادت أبحاثها النووية واستمرت بأنشطة التخصيب، ورفضت المقترحين الأوروبي والروسي، وهددت بإنهاء تعاونها مع الوكالة إذا فرضت عليها عقوبات من قبل مجلس الأمن (Lowe & Spencer, 2006). لذا فقد لوحظ في الفترة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠٠٧) زيادة التقارير الصادرة عن الوكالة، فقد قامت الوكالة بإصدار خمسة تقارير في (٢٠٠٦) تفيد بعدم التزام إيران للمطالب الدولية، وصوتت لإيصال الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن، لأن حل المسألة سيسهم في جهود حظر الانتشار وشرق أوسط خال من الأسلحة النووية (GOV/2006/15)، واتهمت إيران بإخفائها للمعلومات، وأنها تملك خطط للتسلح النووي وترفض تعليق برنامجها (GOV/2006/27)، وهي مستمرة في التخصيب، ولم تحرز أي تقدم

بشأن القضايا الخلافية الموجودة من السابق (GOV/2006/38)، ولم توفر القدر الضروري من الشفافية لإزالة الالتباسات المرتبطة ببعض أنشطتها، ولم تتصرف وفقاً لأحكام البروتوكول الإضافي (GOV/2006/53)، وبقيت الوكالة عاجزة عن التحقق من سلمية البرنامج النووي للأسباب التي ذكرت في التقارير السابقة (GOV/2006/64).

أما التقارير الخمسة الصادرة في (٢٠٠٧)، فقد كان الأول حول التعاون بين إيران والوكالة على ضوء قرار مجلس الأمن (١٧٣٧) (GOV/2007/7)، والأربعة الباقية أعادت الوكالة تأكيدها على مقرراتها السابقة، وحثت إيران على التعاون الكامل مع الوكالة وتعزيز إجراءات بناء الثقة، بسبب استمرار إيران في أنشطتها النووية خاصة بعد تأكيد الوكالة بأن إيران تقوم بتصنيع الوقود النووي في منشآت تحت الأرض. كما وأشارت إلى استمرار إيران في تحديها لمطالب مجلس الأمن بوقف التخصيب، بل قامت بتوسيع نطاق أنشطتها (GOV/2007/8)، (GOV/2007/22)، (GOV/2007/48)، (GOV/2007/58).

وفي الفترة الممتدة من (٢٠٠٨-٢٠١٠)، استمرت إيران باختراقها لالتزاماتها بشأن أنشطتها النووية، وهي تصر على حقها في الحصول على الطاقة النووية كحق غير قابل للتفاوض، وعدم تنفيذها للشروط الواردة في التقارير الصادرة عن الوكالة، والتي تعتبر أساسية لبناء الثقة في الطابع السلمي للبرنامج النووي ولحل المسائل المعلقة. لذا فقد استمرت الوكالة بإصدار تقاريرها التي تحث فيها إيران إلى إعادة الإلتزام بإجراءات بناء الثقة، والتي ستسهم في تسوية الخلاف الحاصل حول البرنامج النووي الإيراني، وأن حل القضية الإيرانية من شأنه الإسهام في الجهود العالمية الرامية لحظر الانتشار، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. هذا وتواصل الوكالة التحقق من عدم تحريف المواد النووية المعلنة في إيران،

وتطلب منها التعاون الكامل مع الوكالة ومفتشيها، والتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي لها، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بحقها (IAEA Reports, 2008-2010). وحتى ذلك الوقت، لم تؤكد تقارير الوكالة وجود الأدلة الكافية لمساعي إيران نحو التسلح النووي.

جدول (١):

عدد التقارير الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه البرنامج النووي الإيراني: ٢٠٠٣-٢٠١٠

السنة	عدد التقارير
٢٠٠٣	٣
٢٠٠٤	٤
٢٠٠٥	٢
٢٠٠٦	٥
٢٠٠٧	٥
٢٠٠٨	٤
٢٠٠٩	٤
٢٠١٠	٤
المجموع	٣١

المصدر: International Atomic Energy Agency - IAEA & Iran: Reports

http://www.iaea.org/newscenter/focus/iaeairan/iaea_reports.shtml {14/12/2010}

٢- مجلس الأمن الدولي:

أدى اكتشاف الأنشطة النووية غير المعلنة للوكالة الدولية من جانب السلطات الإيرانية إلى إلقاء الشكوك الجدية حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، خاصة بعد التأكد من أن التقنية التي تستخدم لإنتاج الوقود النووي هي نفسها التي يمكن استخدامها لتخصيب اليورانيوم بدرجات أعلى لإنتاج الأسلحة النووية، ومعارضة إيران للتعاون بشكل كامل مع الوكالة، وهو ما أدى إلى إثارة تساؤلات تندرج تحت اختصاص مجلس الأمن كهيئة مسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين. ووفقاً لقواعد الوكالة فقد كان ينبغي طرح تلك الأنشطة غير المعلنة على الفور إلى مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات المناسبة (Kerr, 2009).

وقد أصدر مجلس الأمن من طرفه سبعة قرارات خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠١٠). جاء القرار الأول كإعلان Statement يطلب من إيران تعليق كافة الأنشطة النووية خلال شهر واحد من تاريخ صدور القرار (٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٦) وإلا مواجهة عواقب قرارها، وقد صدر القرار بسبب مخاوف المجلس من استمرار إيران في عدم الاستجابة لمطالب الوكالة الدولية والتعاون مع المراقبين (القرار ١٦٩٦، ٢٠٠٦). وعندما لم تستجب إيران للمطالب قام مجلس الأمن بإصدار سلسلة من القرارات بعدها تضمنت فرض للعقوبات الدولية، والتي تقضي بامتناع الدول عن تزويد إيران بأي مواد يمكن أن تساعدها في برنامجها النووي أو برنامج التسلح البالستي، ووقف عمل مجموعة من الشركات والأفراد سماهم المجلس كمساهمين في البرنامج النووي وبرنامج التسلح الإيراني (القرارات: (١٧٣٧، ٢٠٠٦)، (١٧٤٧، ٢٠٠٧)، (١٨٠٣، ٢٠٠٨)، (١٨٣٥، ٢٠٠٨)، (١٨٨٧، ٢٠٠٩)، (١٩٢٩، ٢٠١٠)).

وقد أكدت قرارات مجلس الأمن الدولي، والمشار إليها في جدول (٢)، على أن إيران لم توقف بشكل كامل ودائم لجميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، والمشاريع ذات الصلة بالماء الثقيل، على النحو المحدد في القرارات الصادرة (١٦٩٦، ١٧٣٧، ١٧٤٧، ١٨٠٣)، ولم تستأنف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي، ولم تتعاون بالمسائل الأخرى التي تثير القلق، والتي ينبغي توضيحها لاستبعاد احتمال وجود أبعاد عسكرية للبرنامج النووي، واتخذت مواقف تتعارض مع التزاماتها مع الوكالة، وتخلفت عن الاستجابة لمتطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية والإمتثال لقرارات مجلس الأمن.

وعليه؛ فإن المجلس قد تصرف بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [٩]، والتي تسمح بفرض إجراءات اقتصادية دون اللجوء إلى القوة العسكرية، ودعى إيران إلى اتخاذ الخطوات التي طلبها منه مجلس محافظي الوكالة الدولية، والتي تعد أساسية لبناء الثقة بشأن الغرض السلمي للبرنامج، والتعاون الكامل مع الوكالة واتفاق الضمانات والتصديق على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والدعوة إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ووقف جميع أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة والأنشطة المتعلقة بالماء الثقيل، وعدم تشييد أي مرافق نووية ووقف التشييد الجاري (مثل التشييد في مرفق قُم)، فلا يحق لها المباشرة بأي تشييد، ولا أن تشارك في أي نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على استخراج اليورانيوم وإنتاج أو استخدام المواد والتكنولوجيا النووية.

[٩] تنص المادة (٤١) من الفصل السابع: لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية (ميثاق الأمم المتحدة، ١٩٤٥).

أما الدول الأخرى فعليها اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون نقل التكنولوجيا أو توفير المساعدة التقنية لإيران، ومراقبة كل ما هو قادم من إيران ومتجه إليها للحيلولة دون تهريب المواد، وتتعاون في مجال التفتيش حول الأصناف المحظور توريدها أو بيعها أو نقلها إلى إيران، وأن تمتنع الدول أيضاً عن توريد الأسلحة لها ولا حتى بالتعاون معها في المجالات المتعلقة بالتدريب التقني والمشورة أو الموارد والخدمات الأخرى المتعلقة بالتوريد، وما يتصل بها من أعتده وبيعها أو نقلها أو توفيرها أو صنعها أو صيانتها أو استعمالها (القرارات: (١٦٩٦، ٢٠٠٦)، (١٧٣٧، ٢٠٠٦)، (١٧٤٧، ٢٠٠٧)، (١٨٠٣، ٢٠٠٨)، (١٨٣٥، ٢٠٠٨)، (١٨٨٧، ٢٠٠٩)، (١٩٢٩، ٢٠١٠)).

ويعرض المجلس على إيران المساعدة في تطوير برنامج مدني للطاقة النووية بما فيها مفاعلات للماء الخفيف، وتقديم المساعدة من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، واحتمال رفع بعض العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران في مجالات صناعة الطائرات والاتصالات والمعدات الزراعية. وقد تم التأكيد على رغبة الدول الست (٥+١) (الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين وألمانيا) في مواصلة تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية لتشجيع الحوار والمشاورات ومنها؛ استئناف الحوار مع إيران بشأن المسألة النووية بدون شروط مسبقة، والسعي لإيجاد حل شامل وطويل الأجل لهذه المسألة على أساس مقترح (١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨)، والذي سيفسح المجال أمام تطوير العلاقات مع إيران، وتوسيع نطاق التعاون معها على أساس الاحترام المتبادل، وبناء الثقة الدولية في الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي، والبدء في إجراء مفاوضات رسمية مع إيران (القرار ١٩٢٩، ٢٠١٠).

جدول (٢):

عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن البرنامج النووي الإيراني: ٢٠٠٦- ٢٠١٠

السنة	رقم القرار	عدد القرارات
٢٠٠٦	١٦٩٦ – ١٧٣٧	٢
٢٠٠٧	١٧٤٧	١
٢٠٠٨	١٨٠٣ – ١٨٣٥	٢
٢٠٠٩	١٨٨٧	١
٢٠١٠	١٩٢٩	١*
المجموع	---	٧

* حتى ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

المصدر: United Nation Security Council - Resolutions

http://www.un.org /sc/archived/SCRes/scres.htm {14/10/2010}.

٣- الاتحاد الأوروبي:

تناقش البيانات في جدول (٣) التفاعلات السياسية للاتحاد الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني، من خلال تتبع التصريحات الصادرة عن الاتحاد تجاه السلوكيات الإيرانية في تطويرها لبرنامجها النووي، وتجاوزاتها لمطالب المجتمع الدولي ومقررات الاتفاقيات الموقعة. وقد شكلت تلك التفاعلات إما تصريحات مباشرة من الاتحاد في مجال عدم الانتشار النووي، أو غير مباشرة أشارت إليها تصريحات الاتحاد في قضايا أخرى مثل حقوق الإنسان والإرهاب وعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتظهر التصريحات تأييد الاتحاد الأوروبي القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT، وهي لا تشكك في حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، لكن هذا الحق مشروط بامتثال إيران للالتزام بعدم تطوير الأسلحة النووية وعدم المساهمة في انتشارها، ولهذا السبب يجب أن تتم جميع الأنشطة النووية في إيران بطريقة شفافة أمام المجتمع الدولي، وتحت السيطرة الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إلا أن الرفض الإيراني للتعاون مع الوكالة والشكوك المحيطة بطبيعة البرنامج النووي، أحال القضية إلى مجلس الأمن الدولي واستمر الاتحاد في توجيه إنتقاداته للسلوكيات الإيرانية (Kaussler, 2008).

ففي ضوء المنظور العام (الدبلوماسية) الذي حدده المجلس الأوروبي وكل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا (EU3)، بدأت (في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣) الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تهدئة الأزمة النووية الإيرانية لمنعها من تطوير السلاح النووي، وحل القضية عن طريق المفاوضات، كان ذلك خلال فترة حكم الإصلاحيين في إيران. وكانت نتيجة تلك الجهود موافقة إيران على وقف تخصيب اليورانيوم، ومن ثم موافقتها على توقيع البروتوكول الإضافي

(في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣). ومع ذلك فقد أظهرت تقارير الوكالة الدولية في عام (٢٠٠٤) أن إيران لم تقم بوقف أنشطتها بشكل كامل، فزاد الاتحاد الأوروبي من ضغوطاته على إيران من أجل أن تعيد التزامها باتفاقية حظر الانتشار والتعاون مع الوكالة الدولية، وزادت التصريحات الضعف عن السنة التي سبقتها، إلى أن وافقت إيران بعد مباحثاتها مع EU3 (في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤) على تعليق عمليات التخصيب لقاء صفقة تبرمها مع الاتحاد الأوروبي، فقلت التصريحات الأوروبية في سنة (٢٠٠٥)، إلى أن تسلم الرئيس محمود أحمدي نجاد رئاسة البلاد (Siddique & Weaver, 2009).

وقد أدى وصول المحافظين الجدد للمؤسسات الحاكمة في إيران بعد حصول الانتخابات البرلمانية الإيرانية (في شباط/ فبراير ٢٠٠٤)، ومن ثم وصول الرئيس أحمدي نجاد في (آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، إلى إعادة ظهور المخاوف من البرنامج النووي الإيراني، وذلك أولاً بسبب التخوف من الدور الإيراني في المنطقة بعد الحرب على العراق والفشل الأمريكي في فرض الأمن، وثانياً بسبب أن المحافظين الجدد معهود لهم بدعمهم لحق إيران في برنامجها النووي، وتشددهم به كحق وطني سيادي غير قابل للتفاوض. فقد أعلنت إيران بشكل أحادي استكمال أنشطتها النووية ورفضت المقترحين الأوروبي والروسي، وأعلن نجاد بعدها أنه لن يسمح باستقبال الوقود النووي للبرنامج الإيراني من الخارج ويصر على حق بلاده في التخصيب على أرضها (Lowe & Spencer, 2006).

وقد أكد Bernd Kaussler (٢٠٠٨) إلى أن تلك الأسباب دفعت الاتحاد الأوروبي نحو مزيد من التخوف حيال إيران وبرنامجها النووي، وتصدرت قضية الانتشار النووي الإيراني أولويات الأجندة الأوروبية خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٦– ٢٠٠٧)، واتبع الاتحاد الإستراتيجية

الأمريكية في الضغط على إيران (Kaussler, 2008)، خاصة بعد أن أعلن المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا (في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦) أن أربعة شهور من المفاوضات المكثفة مع إيران لم تجلب اتفاقاً من أجل تعليق الأنشطة النووية الإيرانية الحساسة، ثم إعلان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية (في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦) بأن إيران تسعى نحو توسيع برنامجها من أجل تخصيب اليورانيوم، وبعدها رد الرئيس أحمدي نجاد (في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦) على قرار مجلس الأمن (١٧٣٧) بأن العقوبات لن تؤثر على البرنامج النووي الإيراني (Siddique & Weaver, 2009). كل ذلك يفسر زيادة حجم التفاعلات الأوروبية خلال تلك الفترة، لكن الاتحاد عاد إلى استراتيجيته السابقة المرتكزة على الدبلوماسية والحوار من خلال المقترح المعدل في (٢٠٠٨)، فقلت التصريحات الأوروبية الصادرة عن الاتحاد خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٠) عن الفترة التي سبقتها.

بعد حكم المحافظين في إيران، والسياسات الإيرانية المخالفة لمطالب المجتمع الغربي وما نتج عنها من تدخلات لمجلس الأمن، تم تقديم اقتراحات بعيدة المدى من قبل الاتحاد الأوروبي (بناءً على منظورها الدبلوماسي) إلى السلطات الإيرانية، التي من شأنها أن تساعد إيران في تطوير برنامج حديث للطاقة النووية المدنية يتلائم مع الاهتمامات الدولية حول الطبيعة السلمية للبرنامج، وتقدم لإيران مجالات واسعة للتعاون في مجال التكنولوجيا والاقتصاد وكذلك في الميدان السياسي والأمني. ففي (حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، تم طرح اقتراح من قبل مجموعة (٥+١) لإيران (وهي مجموعة الوسطاء الدوليين في تسوية الملف النووي الإيراني التي تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا)، وتم تطويرها بشكلها الجديد في (١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨) ((5+1) Package to Iran, 2008).

وأكد الاتحاد على أن المجموعة متحدة في اعتقادها بأن التهديد القادم من برنامج التخصيب الإيراني على الاستقرار الدولي هو تهديد جدي، وعليهم بالتالي اتخاذ الخطوات بشأن حله مباشرة، وكذلك متحدين في توجهاتهم بشأن تنفيذ إستراتيجية مزدوجة Twin-Track Strategy، تضم تنفيذ العقوبات الموجه ضد إيران من قبل مجلس الأمن، والهادفة أساساً إلى منعها من امتلاك الأسلحة النووية والبالستية والمعدات والتكنولوجيا التي يمكن استخدامها في البرامج العسكرية، وبنفس الوقت تعرض على إيران مقترحات تريها أهمية المنافع التي يمكن أن تحصل عليها من اندماجها وتعاونها مع المجتمع الدولي، وتوفر ضمانات بأن البرنامج النووي هو لأغراض سلمية تماماً، وفيها تأمل المجموعة من إيران أن تأخذها بشكل جدي. وبما أن إيران قالت بأنها تريد أن تلعب دوراً محورياً فإن عليها أن تفي بمسؤولياتها كما تفي بحقوقها في هذا المجال، وإذا نظرت إيران في هذا العرض فإنها يمكن أن تستفيد أيضاً من مكاسب بعيدة المدى بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي. وظل الاتحاد الأوروبي مذكراً بأن المقترح ما يزال مطروحاً رغم عدم استعداد إيران للتعاون، وأكد مراراً دعمه الكامل لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض على هذا الأساس (Kuassler, 2008)، (Package to (5+1) .(Iran, 2008

جدول (٣):

عدد التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني: ٢٠٠٣-٢٠١٠

السنة	عدد التصريحات
٢٠٠٣	٥
٢٠٠٤	١٠
٢٠٠٥	٧
٢٠٠٦	١٤
٢٠٠٧	١٧
٢٠٠٨	٦
٢٠٠٩	٦
٢٠١٠	٤*
المجموع	٦٥

* حتى ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٠.

المصدر: Europa, European Commission - Press Releases

http://europa.eu/rapid/searchResultAction.do?search=OK&advanced=0&beginDate=01/01/2000&sortBy=DATE&guiLanguage=en&keywords=Iran {14/10/2010}

٤- الولايات المتحدة الأمريكية:

سوف يتم دراسة التفاعلات الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني من خلال دراسة التصريحات الأمريكية الرسمية الصادرة خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠١٠)، كما هي موضحة في جدول (٤)، والتي شملت التصريحات على مستوى الرئيس، وعلى مستوى وزير الخارجية ونائبه ومساعديه، ومستشار الأمن القومي، وعلى مستوى سفير أو ممثل للولايات المتحدة، والتي بلغ عددها (٢٥٣) تصريحاً حتى التاريخ المشار إليه في الجدول، مع الإشارة هنا إلى أن عدد التصريحات الصادرة على مستوى وزارة الخارجية والتي بلغ عددها (٢٠٥) تصريحات – إذا ما تم الرجوع للمصدر نفسه في جدول (٤) –، قد حظيت بالنسبة الأعلى مقارنة مع التصريحات الأخرى، وهو الذي يوضح أهمية وأولوية السياسة الخارجية تجاه إيران مقارنة مع القضايا الأخرى على الأجندة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن فهم الرؤية الأمريكية لإيران وبرنامجها النووي من خلال تصريحاتها بالشكل الآتي؛ أن إيران تسعى من خلال برنامجها النووي السلمي إلى تطوير برنامج عسكري سري وإنتاج أسلحة نووية رغم أنها لا تمتلكه حتى الآن، فهي لم تكن واضحة بشأن برنامجها النووي وأنشطتها النووية مع الوكالة الدولية، ولم تتعاون معها وتقبل السير بمقترحاتها في الوقت الذي تصر فيه على استكمال تطوير برنامجها النووي دون أن تلتزم بالواجبات المطلوبة، أو تطبق الإجراءات الوقائية حسب الاتفاقيات، ولا تتماشى بشكل صادق مع المجتمع الدولي، وهي الدولة الوحيدة التي لم تلتزم بالضمانات الأمنية النووية، وتحدت قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية.

لذا؛ فهي في موضع عدم الثقة عند المجتمع الدولي، خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار سلوكياتها المتمثلة في انخفاض مستوى حقوق الإنسان في الداخل، والتدخل في السياسات

الإقليمية ودعم الإرهاب، بما يقوض الأمنين الإقليمي والدولي، ويشكل تهديد وعدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى أنها تملك مخزون من الأسلحة البالستية تحاول فيه مواجهة القوى الموجودة في المنطقة منها القوة الأمريكية، بما يمثل التحدي الاستراتيجي الأكبر للولايات المتحدة وفقاً للاستراتيجية الوطنية الأمريكية، فالتسلح النووي الإيراني سيشجع الإرهابيين ويؤدي إلى سباق تسلح في المنطقة، وسيجعل الوضع أصعب في قضايا محاربة الإرهاب وعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، وسيشكل تحدي يواجه نظام حظر الانتشار العالمي ومستقبله، لتصبح في موقف مهدِد أكثر من إسرائيل بسبب عدم التزامها باتفاقية حظر الانتشار وتريد الحصول على السلاح النووي (U.S. Department of State- Remarks, 2003-2010).

ما يمكن ملاحظته هو أن الولايات المتحدة دعمت بداية الجهود الدولية للمجتمع الدولي الرامية لإيجاد حل للمشكلة الإيرانية، من خلال الوكالة الدولية والاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الثلاثة EU3، ودعمت التسويات السلمية التفاوضية والدبلوماسية التعددية. مع العلم أن المواقع النووية الإيرانية في كل من ناتنز وآراك قد أظهرتهما الأقمار الصناعية الأمريكية في (٢٠٠٢)، واتهمت إيران وقتها بسعيها لامتلاك الأسلحة النووية. إلا أن العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع إيران منذ (١٩٧٩)، دفعت الولايات المتحدة إلى معالجة المسألة النووية الإيرانية من خلال الدبلوماسية التعددية والعمل مع الحلفاء والمجتمع الدولي، لذا فقد كانت تفاعلاتها – من خلال تصريحاتها – أقل نسبياً من تفاعلات الأطراف الأخرى خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٥).

وكانت أهم التصريحات في ذلك الوقت تصريح وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول (في ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٣) بأن الولايات المتحدة تسعى نحو جذب اهتمام المجتمع الدولي للبرنامج النووي الإيراني، وتحاول استخدام كافة الوسائل الدبلوماسية للقضاء على الإرهاب. وتصريحه كذلك (في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣) بأن بلاده لا تسعى نحو المواجهة أو الأزمة مع إيران، لكن على إيران أن تثبت للمجتمع الدولي بأنها لا تسعى نحو تطوير الأسلحة النووية. وتصريح مساعد وزير الخارجية لشؤون حظر انتشار الأسلحة جون ولف (في ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤) بأن الولايات المتحدة لا تشجع الدول على مساعدة إيران بشأن برنامجها النووي، لأنها خرقت التعهدات الأمنية لاتفاق حظر انتشار الأسلحة وهي بالتالي غير مؤهلة لمثل تلك المساعدات. ومن ثم تصريح كولن باول (في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤) بأن إيران أصبحت خطر متنامي، ودعى مجلس الأمن لإصدار قرار عقوبات ضدها، كرد على تقرير صادر عن الوكالة الدولية يدين إيران باستمرارها في التخصيب. وكذلك تصريح مساعد وزير الخارجية للشؤون الخارجية نيكولاس بيرنز (في ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥) بأن برنامج الأسلحة النووية الإيراني يهدد السلم والأمن الأمريكيين وحلفائها وأصدقائها، والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومع هذا فلم تصدر أي تصريحات رسمية من قبل الرئيس الأمريكي في تلك الفترة بشأن البرنامج النووي الإيراني (U.S. Department of State- Remarks, 2003-2005).

لكن تطورات مرحلة ما بعد الحرب على العراق، والدور الإيراني هناك ومناطق أخرى في المنطقة، جعلت المسألة الإيرانية تتصدر أولويات الأجندة الأمريكية، وهذا ما أشار إليه أستاذ الأمن القومي والشؤون الخارجية Stephen Rosen (٢٠٠٦) حول التخوفات الأمريكية من تبعات الانتشار النووي وتعامل صناع القرار معه (Rosen, 2006). كما وعادت الولايات المتحدة إلى خطاب "محور الشر" (منذ ٢٠٠٢)، وأشارت إلى دور إيران في دعم الإرهاب

ومساهمته في زيادة مستوى عدم الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها الشيعة في العراق وبأجندات إيرانية (Lowe & Spencer, 2006). وتوضحت تلك الصورة في التصريح الصادر عن وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس (في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٦)، أن الوضع في إيران لا يمكن السكوت عليه أو تأجيله، وأن الولايات المتحدة ستقوم بمواجهة النظام الإيراني المهدد للاستقرار في أكثر مناطق العالم تأزماً ومواجهة طموحاته النووية، والتي يجب أن تُفهم ضمن سياق الحديث عن السياسة الإيرانية الخارجية في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية، من خلال الحل الدبلوماسي، لأنها ذات فائدة للإيرانيين أنفسهم وللاستقرار الإقليمي ولنظام حظر انتشار الأسلحة النووية (Rice, 2006, a).

كما وصرحت الوزيرة السابقة (في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٦) بأن المشكلة في إيران ليست مع الشعب الإيراني أو المساومة بحقة في امتلاك برنامج سلمي نووي، بل بطبيعة النظام الإيراني المهدد للاستقرار الإقليمي والدولي. فهو يعمل على عزل نفسة بعيداً عن المجتمع الدولي والاقتصاد العالمي بسلوكياته بشأن سعيه لامتلاك السلاح النووي وتصريحاته المعادية، وهو الوحيد الذي يتحمل مسؤولية العزلة. وبما أن المجتمع الدولي في جانب وإيران في جانب آخر، فقد تم إرسال رسالة واضحة للإيرانيين، وبمنظور أممي، أنهم إذا أرادوا ألا يكونوا من الدول غير المقبولة دولياً فإن عليهم إيقاف طموحاتهم النووية التسلحية، وأن هناك طريقين ممكنين أمام بلادهم، أحدهما قبول إيران لبرنامج نووي سلمي مقبول لدى المجتمع الدولي، لا يوصلها لدورة الوقود الكاملة ولا يسبب مخاطر من احتمالية صناعة القنبلة النووية، والآخر العزلة الدولية المفروضة عليها من مجلس الأمن (Rice, 2006, b).

لذا فقد زادت التصريحات الأمريكية في سنة (٢٠٠٦) بشكل كبير، وذلك بسبب حصول مجموعة من الأحداث أشار إليها كل من Robert Lowe وClaire Spencer (٢٠٠٦) وهي: استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي وتصعيد لغتها الرسمية، وتشددها في مواقفها في العملية الدبلوماسية، بعد سيطرة المتشددين ووصول الرئيس أحمدي نجاد إلى السلطة، وكذلك استمرار جهود الولايات المتحدة في السيطرة على النفوذ الإيراني والتركيز على المسألة النووية، بعد إعادة انتخاب الرئيس جورج بوش الإبن لدورة رئاسية ثانية وتعيين كونداليزا رايس وزيرةً للخارجية في بداية (٢٠٠٦) – والتي أعلنت من طرفها وحدها فقط (١٠٣) تصريحات من أصل (١٨٤) تصريحاً صادراً عن الولايات المتحدة ضد إيران وبرنامجها النووي بالعودة لجدول(٤)-. وسارت الولايات المتحدة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني بمسارين: الانفتاح الدبلوماسي والتهديد باستخدام العقوبات، فقد أقنعت دول الترويكا الولايات المتحدة بالعرض المقدم لإيران (الحوافز) من أجل تغيير السلوك الإيراني، وأعلنت بعدها رايس عرضها لمفاوضات مباشرة مع إيران، والانضمام للعملية الدبلوماسية الأوروبية لكن بشروط مسبقة، وهي وقف الأنشطة النووية والتعاون مع الوكالة، إلا أن إيران قد رفضت العرض، وأعلن خامنئي بأن المفاوضات مع الولايات المتحدة ليس فيها أي فوائد لإيران لذا فهي لا تحتاجها (Lowe & Spencer, 2006).

ومن ثم قامت الحرب الإسرائيلية على لبنان في (١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، والتي جاءت حسب بعض المحللين كرد على السلوكيات الدولية تجاه إيران، وإظهار القدرة على الانتقام خاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل (Lowe & Spencer, 2006). فجاء اجتماع G8 (٢٠٠٦) ليؤكد على فكرة واضحة صرح بها الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، بأن العالم لن يسمح لها بامتلاك السلاح النووي، وأن عليها الرضوخ لمطالب المجتمع الدولي ووقف برنامج

التخصيب والعودة للتفاوض، فإما العزلة الدولية أو إعادة الاندماج بالمجتمع الدولي (Bush, 2006). وفي نهاية السنة، لم تتوصل إيران إلى اتفاق مع روسيا بشأن إعادة معالجة الوقود النووي، واستمرت إيران بتشددها بشأن أنشطتها على أرضها، وعدم تعاونها مع الوكالة وعدم شفافيتها مع المراقبين، مما أوحى للولايات المتحدة مرة أخرى ومعها دول EU3 بضرورة إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن (Kerr, 2009).

واستمرت الولايات المتحدة بعدها في جذب اهتمام المجتمع الدولي حول البرنامج النووي الإيراني واقناعه بأن إيران ما تزال تسير بأنشطتها النووية، وتعظيم الجهود الدولية من أجل الضغط عليها وفرض عقوبات تردعها عن سلوكاتها، وتحقيق تحالف دولي ضدها. والولايات المتحدة ترى بأن حل القضية النووية الإيرانية سيكون جماعياً ضمن إطار عمل جماعي، لأن الجميع مشترك في التخوف من السلاح النووي الإيراني المهدد للسلم العالمي، ولأن الإجماع الدولي سيكون الطريق الأفضل لتشجيع إيران على وقف أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة (كشرط مسبق) والعودة للتفاوض بدل التصعيد والوصول إلى حالة من التوتر، وهو ليس نوعاً من المساومة بل من أجل تطبيع العلاقات. لكن إذا استمرت إيران في قرارها فالولايات المتحدة ستستمر في منعها وبمختلف الطرق، عن طريق الوكالة ومجلس الأمن والتحالفات الدولية ضدها (U.S. Department of State- Remarks, 2006-2010).

وتسعى إدارة الرئيس أوباما نحو دمج إيران في المجتمع الدولي، وقد قدم الرئيس بنفسه عرضاً للإيرانيين بشأن ذلك، لكنها لم تلق الاستجابة الإيجابية منهم بل كانت محبطة وغير مشجعة. ولم تكن تلك استراتيجية جديدة وإنما كانت سياسة أقل تشدداً من السياسة السابقة، فهي ما تزال تدعم الديمقراطية للشعب الإيراني، وملتزمة في السعي نحو الحل الدبلوماسي وتستمر

في التأكيد على منظور المسار الثنائي في التعامل مع إيران، لكن في هذه المرة بدون شروط مسبقة، وتريد اقناع إيران بالعودة لالتزاماتها الدولية والاستفادة من المنافع والعلاقات الطبيعية مع الولايات المتحدة كونه أمر من مصلحتها، أو مواجهة العواقب وزيادة العزلة، فالتعاون مع المطالب الدولية هو الضمان لأمنها وليس بتجاهلها. وما تريده الولايات المتحدة في النهاية من إيران هو أن تملك برنامج نووي سلمي غير مبني على مخاطر الانتشار (Clinton, 2010) (Rice, 2010).

جدول (٤):

عدد التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني:

٢٠٠٣-٢٠١٠

السنة	عدد التصريحات
٢٠٠٣	٨
٢٠٠٤	٣
٢٠٠٥	٢
٢٠٠٦	١٨٤
٢٠٠٧	٩
٢٠٠٨	١٢
٢٠٠٩	١٢
٢٠١٠	٢٣*
المجموع	٢٥٣

* حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

المصدر: U.S. Department of State - Remarks: Iran

٢٠٠٣-٢٠٠٩: http://2001-2009.state.gov/p/nea/ci/ir/c9604.htm {14/10/2010}

٢٠٠٩-٢٠١٠: http://www.state.gov/p/nea/ci/ir/c34769.htm {14/10/2010}

٥- إسرائيل:

لوحظ من خلال متابعة التصريحات الإسرائيلية الصادرة ضد إيران وبرنامجها النووي، والواردة في جدول (٥)، أنه لم تخلُ أي اجتماعات أو لقاءات أو مؤتمرات يعقدها المسؤولون الإسرائيليون على تأكيد اهتمام إسرائيل بالبرنامج النووي الإيراني، ومساعي إيران من امتلاك الأسلحة النووية تحت مظلة ذلك البرنامج، والتخوفات الإسرائيلية من التسلح النووي الإيراني على الوجود الإسرائيلي في المنطقة، من على مستوى الرئيس الإسرائيلي ورئيس الحكومة ووزرائه، إلى الباحثين الأكاديميين في نقاشاتهم داخل مراكز الأبحاث والدراسات، منذ بداية ظهور معالم قضية الانتشار النووي في إيران منذ عام (٢٠٠٣) حتى تطورات العصر الحالي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن البيانات الواردة في جدول (٥) تقوم بدراسة التفاعلات السياسية الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني من (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وليس من بداية فترة الدراسة (٢٠٠٣)، بسبب عدم توافر البيانات من قاعدة البيانات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة (وزارة الخارجية الإسرائيلية)، خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، وليس بسبب عدم وجود تصريحات رسمية ضد البرنامج النووي. وقد حاولت الدراسة اعتماد قواعد بيانات أخرى مثل الموقع الرسمي لمكتب رئيس الحكومة، لكن البيانات المتوافرة فيها لا تشمل الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٥).

ومنذ عام (٢٠٠٣) تناقش إسرائيل اتخاذ عمل عسكري أحادي الجانب من قبلها ضد المنشآت النووية الإيرانية، وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك شاؤول موفاز أن إسرائيل لن تتسامح مع المساعي الإيرانية لامتلاك الأسلحة النووية تحت أي ظرف كان (Ross, 2003)، وأعاد ذلك التصريح رئيس الوزراء الأسبق أريئيل شارون بعد المفاوضات الدبلوماسية حول

البرنامج النووي الإيراني بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي الثلاثة EU3 في (٢٠٠٥) (Mahnaimi, 2005). ورغم أن إسرائيل بقيت خارج المفاوضات المتعلقة بحل الأزمة النووية الإيرانية رسمياً، إلا أنها امتلكت نفوذاً قوياً ومؤثراً في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، نظراً لمخاوفها الإستراتيجية وميلها إلى الضربات الاستباقية، فإسرائيل ترى نفسها بأنها الدولة المفترض أن تكون على خط المواجهة الأولى مع إيران، وبأن إيران تمثل التهديد الأكبر لإسرائيل والولايات المتحدة ومصالحهما في الشرق الأوسط. وقد أدت التصريحات المعادية من قبل الرئيس محمود أحمدي نجاد ضد إسرائيل والدعوة لمحوها عن الخريطة الدولية، ودعم إيران لحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، واللذان يعتبران بنظر إسرائيل وبعض الدول الغربية منظمات إرهابية، إلى زيادة تخوف الإسرائيليين من ضربه إيرانية موجهة لهم، خاصة بعد مضي إيران قدماً في تطوير برنامجها النووي وزيادة قدراتها التسلحية التقليدية (Lowe & Spencer, 2006)، (Tarzi, 2007)، (Migdalovitz, 2010).

ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فقد جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦)، والتي كانت بين حزب الله اللبناني وإسرائيل، كتعبير عن إمكانية اتخاذ سلوك على الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، واعتبرت إسرائيل أن هذه الحرب بمثابة نوع من التهديد الإيراني بالانتقام لإسرائيل، خاصة وأن التوتر كان موجوداً بالأصل على الأراضي الفلسطينية، اضافة لاستمرار المواجهات السنية – الشيعية في المنطقة. وقد ركز قادة إسرائيل والولايات المتحدة في قمة G8 التي حصلت أثناء الحرب على وجود أيدي إيرانية تدعم سلوك الحزب، أو على الأقل فإن حزب الله لا يتحرك بدون أخذ الإشارة من إيران التي تدعمه مالياً وعسكرياً وأيدولوجياً (Lowe & Spencer, 2006). وهذا ما دفع إسرائيل إلى زيادة تصريحاتها ضد إيران وبرنامجها النووي وبشكل تصاعدي خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠١٠).

كما وتدعم إسرائيل قرارات مجلس الأمن الدولي وعقوباتها ضد إيران وبرنامجها النووي، وصرحت (في ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨) بأن تلك العقوبات هي بمثابة رسالة لإيران بأن المجتمع الدولي لن يسمح بالتحدي الإيراني لمطالبه بشأن البرنامج النووي، وتدعم جهود الولايات المتحدة في التعامل مع البرنامج الإيراني، وتدعم اتخاذ العقوبات الأحادية والمتعددة ضد إيران من أجل أن توقف برنامجها وأنشطة التخصيب النووي (Foreign Ministry Spokesman, 2008). ومن الملاحظ أنه في الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٠) زادت إسرائيل من تصريحاتها ضد إيران، كان ذلك بعد وصول المتشددين عقب انتخابات الكنيست الإسرائيلي (شباط/ فبراير ٢٠٠٩) والتي أصبحت برئاسة كاديما، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة ممثل حزب الليكود بنيامين نتنياهو، ومجيئ أفغدور ليبرمان ممثل حزب اليمين المتشدد "إسرائيل بيتنا" وزيراً للخارجية، وقد عرف عن تلك التشكيلة بتشددها تجاه إيران ونفوذها في المنطقة وتجاه برنامجها النووي.

وقد كانت أبرز تلك التصريحات، تحذير وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك (في ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٩) إيران – في تصريح له في مؤتمر صحفي مع نظيره وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس– بأن إسرائيل يمكن أن تقوم بضربة عسكرية تجاه منشآت إيران النووية (Barak, 2009). وحسب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء أوزي آراد قال بأن إسرائيل تتحضر لهجمة ضد المنشآت النووية بشكل أحادي الجانب دون دعم ومساعدة عسكرية من قبل الحلفاء الأمريكان أو الأوروبيين، لأن البرنامج النووي الإيراني يهدد إسرائيل أكثر مما يتصوره البعض. لذا فقد قامت إسرائيل بإرسال ترسانات عسكرية في ثلاث سفن عن طريق قناه السويس إلى البحر الأحمر للتحضير لضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وقبل ذلك قامت بتطوير علاقاتها مع الدول العربية المجاورة التي تشاركها مخاوفها من إيران وبرنامجها

النووي مثل مصر، وقال باراك وقتها بأن العلاقات الإسرائيلية المصرية زادت بسبب التخوف من إيران (Dowty, 2009).

وفي (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩) زادت المخاوف الإسرائيلية من البرنامج النووي الإيراني، بعد إعلان إيران بنائها لمنشآت نووية جديدة، وقيامها باختبار صواريخ يمكن أن يصل مداها ما بين (٥٨٠-١٢٥٠) كيلومتر، وحسب مسؤول إيراني من الحرس الثوري عبد الله أراقي أن "الصواريخ الإيرانية يمكن أن تصل لأي منطقة تهدد إيران" (Nicoll & Delaney, 2009). وفي ذلك الشهر (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩)، التقى مسؤولون من إيران وإسرائيل في اجتماع اللجنة الدولية لحظر الانتشار النووي وعدم التسلح في القاهرة، واجتمع الوفدان الإيراني والإسرائيلي ولأول مرة منذ (١٩٧٩)، أعلن بعدها الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس (في ٢٥ تشرين الثاني/ أكتوبر ٢٠٠٩) أن فرص إسرائيل في ضرب إيران أصبحت أقل، وأن إسرائيل تفضل العقوبات الدولية ضد إيران على الضربة العسكرية، كما وتؤمن إسرائيل بدور الولايات المتحدة الأمريكية القيادي في مواجهة إيران والتعامل مع قضايا الانتشار. ويأمل المسؤولون الإسرائيليون وقف البرنامج النووي الإيراني بطرق غير الضربة العسكرية (مثل العقوبات)، وبعضهم يؤمن بأن الضربة العسكرية لن تنهي البرنامج الإيراني بشكل نهائي بل يمكن أن تؤخره أو تأجله فقط (Peres, 2009).

وقال وزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يالون (في ٨ شباط/ فبراير ٢٠١٠) بأن إسرائيل يمكن أن تستخدم القوة لمنع إيران من تطوير الأسلحة النووية، وأعلن أن "خطة إيران من المعتقد أنها ستتوقف عن طريق تغيير في النظام، أو إذا لم يكن هناك خيار آخر فمن خلال منعها وحرمانها من قدرات الإنتاج النووي التسلحي" (Ayalon, 2010). وفي نفس الشهر قابل

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الرئيس الروسي ديمتري مدفيدف ورئيس وزرائه فلاديمير بوتين، من أجل أن تحصر روسيا اتفاقات التسلح المعقودة مع إيران. وقد أخرت روسيا بعد تلك المقابلة توصيل صواريخ دفاع جوية روسية لإيران مدة يوم واحد لتبين لها قوة موقفها ضد البرنامج النووي، وأكد بوتين لنتنياهو أن روسيا سوف تحجم عن بيع أي أسلحة لسوريا أو إيران لتضمن بقاء الخلل في الميزان الاستراتيجي في المنطقة لصالح إسرائيل. وقد تزامنت تلك اللقاءات مع تصريحات إيران بتأكيد دعمها لحزب الله، وأن إسرائيل إن حاولت مواجهة حزب الله مرة أخرى فإنها سوف تنتقم منها وتغلق قضيتها وتنتهي منها للأبد (Netanyahu, 2010).

جدول (٥):

عدد التصريحات الصادرة عن إسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني: ٢٠٠٦- ٢٠١٠

السنة	عدد التصريحات
٢٠٠٦	٣٦
٢٠٠٧	٣٨
٢٠٠٨	٤٧
٢٠٠٩	٩٥
٢٠١٠	٦٨*
المجموع	٢٨٤

* حتى ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

المصدر:

Israel Ministry of Foreign Affairs - The Iranian Threat: Israeli Statements

http://www.mfa.gov.il/MFA/The+Iranian+Threat/Statements+by+Israeli+leaders/ {14/10/2010}.

الخلاصة:

هدفت التفاعلات الدولية الحاصلة من قبل الأطراف الخمسة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومجلس الأمن الدولي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل)، إلى التأثير على السلوك الإيراني في برنامجه النووي من أجل وقف جميع أنشطته النووية، وإعادة التعاون مع الوكالة الدولية، وتلبية المطالب الدولية. وقد بدا السلوك الدولي في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني من خلال سياستين: الترغيب والترهيب.

بدأت سياسة الترغيب عندما تعاملت كل من الوكالة الدولية والاتحاد الأوروبي مع الملف النووي الإيراني، والتي ارتكزت على استخدام الدبلوماسية والحوار، وتقديم المقترحات التي تتضمن التعاون في المجالين النووي والتجاري. وقد دفعت العلاقات الأمريكية – الإيرانية المقطوعة إلى تسليم الولايات المتحدة الدور القيادي في التعامل مع البرنامج النووي للاتحاد الأوروبي، واستطاعت دبلوماسية الترغيب تلك تغيير الموقف النووي الإيراني نحو مزيد من التعاون مع الوكالة وتعليق الأنشطة النووية خلال فترة رئاسة الإصلاحيين (محمد خاتمي). إلا أن وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد والمحافظين الجدد قد حول السلوك الإيراني نحو مزيد من التشدد بشأن الطموحات النووية، فتحول السلوك الدولي تجاه إيران وبرنامجها النووي نحو استخدام الترهيب من أجل تغيير السلوك النووي الإيراني، بقيادة الولايات المتحدة ومساندة إسرائيل وتأييد بقية الأطراف. واستلزمت تلك السياسة فرض العقوبات الدولية على إيران من قبل مجلس الأمن، وحشد التحالف الدولي ضدها.

وقد أدى التعامل الدولي التصعيدي مع إيران إلى ردود فعل إيرانية نحو مزيد من التعنت والتصلب في مواقفها، والتمسك في رؤيتها لحقها في الحصول على الطاقة النووية كحق غير

قابل للتفاوض، هذا بالإضافة إلى رفضها طبيعة الشروط الواردة في تقارير الوكالة وقرارات مجلس الأمن والمطالب الدولية، واستكمالها لأنشطتها النووية وتطويرها لبرنامجها النووي. وتبقى المشكلة النووية الإيرانية ليست في طبيعة البرنامج النووي الإيراني أو المساومة بحقة في الحصول على الطاقة النووية المدنية، بل بطبيعة النظام الإيراني المهدد للاستقرار والأمن الإقليمي والدولي، حسب ما تراه بعض الأطراف الاقليمية والغربية. فإيران من وجهة النظر الأمريكية دولة راعية للإرهاب الدولي، وتهدد الولايات المتحدة ومصالحها في العراق والخليج ومناطق أخرى في المنطقة، وتهدد عملية السلام العربية – الإسرائيلية بدعمها لحماس وحزب الله، وهي بالتالي مستمرة في تهديد أمن إسرائيل ووجودها، خاصة بعد التصريحات الإيرانية الرسمية الصادرة ضد إسرائيل.

وهذا ما يدفع كلا الدولتين (الولايات المتحدة وإسرائيل) نحو اتخاذ اتجاهات موحدة في التعامل مع إيران، في ظل رؤية إسرائيل نفسها بأنها الدولة الأكثر تخوفاً من إيران، ورفضها لامتلاك إيران للطاقة النووية، واستمرار ضغطها على الولايات المتحدة لاتخاذ المواقف الحازمة تجاه إيران. أما المنظمات الدولية المتمثلة في الوكالة الدولية ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، فتستمر في حث إيران على إعادة الالتزام بالمطالب والاتفاقيات الموقعة والتعاون مع الوكالة، واستكمال العملية الدبلوماسية بالترغيب والترهيب، من أجل المساهمة في الجهود الرامية لحظر الإنتشار وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وليس تخوفاً من طبيعة النظام السياسي الإيراني.

الفصـــل الثـــالـــث

الأمـــن الإقليمـــي لـــدول مجـــلس التعـــاون الخليجـــي

الفصل الثالث: الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

سوف يتم في هذا الفصل دراسة الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي وبالتحديد بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، والتي تشتمل على الدول التالية: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان. وقد تم تفسير الرغبة في تضييق المدى الجغرافي للدراسة في أن دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر تأثراً بقضية الملف النووي الإيراني، ومدى ارتباط التفاعلات الدولية حول الملف النووي بقضايا الأمن الإقليمي لدول المجلس. وسيتم دراسة الأمن الإقليمي لتلك الدول من خلال دراسة حجم الإنفاق العسكري لها، وحجم صفقات التسلح التي تعقدها دول المجلس مع الدول الأخرى.

١- الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي:

قبل مناقشة حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج العربي الست، لا بد من الإشارة إلى أن الإنفاق العسكري حسب المصدر SIPRI يتحدد بميزانية وزارة الدفاع للدولة، وبالإنفاق على القوات المسلحة والتدريبات والأنشطة العسكرية والعمليات والتحقيق، والبحث والتطوير والتشييد العسكري، وتُستثنى منها عمليات الدفاع المدني. والأرقام المحددة في المصدر SIPRI هي حجم الإنفاق حسب ما حددته الدول في ميزانيات وزارات دفاعها وليس الإنفاق الحقيقي لها (SIPRI, 2010). أما من ناحية الإنفاق العسكري لدول الخليج، فإن التطورات العسكرية في تلك الدول مرتبطة بشكل عام بمستويات منخفضة من الشفافية، والإنفاق العسكري لها لا يظهر بشكل

واضح في الأرقام الرسمية. فحجم الإنفاق لدولة الإمارات العربية مثلاً يتم الحصول عليه من بيانات صندوق النقد الدولي وليس من قبل المؤسسات الإماراتية الرسمية، ولا تقّيم كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عمان إنفاقهم العسكري بشكل منفصل عن إنفاقهم الأوسع على الأمن بما فيها الأمن الوطني، أما البحرين فالأرقام الصادرة عنها لا تحتوي على ميزانيات الدفاع العليا. هذا بالإضافة إلى أنه ليس من الواضح فيما إذا كانت النفقات العسكرية لدول الخليج هي من عوائد النفط أم لا، فهي لا تظهر في الحسابات الحكومية، في الوقت الذي تربط فيه العديد من الدراسات والتحليلات بين الإنفاق العسكري والعوائد النفطية (Solmirano & Wezeman, 2010).

ويبين حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج حسب البيانات الواردة في جدول (٦) مدى التفاوت بين الدول في إنفاقها، لكن لا بد من الأخذ بالإعتبار مصالح الدول وناتجها الإجمالي وأولوياتها الأمنية. وبالمجمل فإن المملكة العربية السعودية الدولة الأكبر من حيث حجم الإنفاق وكذلك نسبة الإنفاق من الإنتاج المحلي– إذا ما تم الرجوع للمصدر نفسة – تليها دولة الإمارات، على طول الفترة الزمنية للدراسة، وأقلهم مملكة البحرين. وحسب US Congressional Research Service فإن السعودية والإمارات العربية أكثر الدول النامية من حيث الإنفاق العسكري والإنفاق على التسلح. تلك النفقات لا تدخل فيها المساعدات العسكرية المقدمة من الدول الأخرى لدول الخليج، وهنا نشير إلى المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة في قضايا حظر الانتشار والإرهاب وإزالة الألغام، وكذلك في قضايا التدريب والتعليم العسكري الدولي. والجدير ذكرة أن تلك المساعدات بدأت في السابق، لكن بعد التصريحات الصادرة من إيران (في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧) والمهددة لجوارها الجغرافي (الخليج العربي)، في حال تعرض إيران لأي ضربات خارجية من الولايات المتحدة أو من إسرائيل، أعلنت الولايات المتحدة بعدها

جملة من المساعدات المقدمة لدول مجلس التعاون الخليجي الست بقيمة (٢٠) مليار دولار أمريكي. وتلك القيم لم تدخل في ميزانيات الدفاع ولا في الأرقام المحددة للإنفاق العسكري لدول الخليج، لكنها تعبر عن التخوفات الدولية والإقليمية من التهديد الإيراني ومن تسلحها النووي (Blanchard & Grimmett, 2008)، (Nicoll & Delaney, 2009).

ويشير الاتجاه العام في الإنفاق العسكري لدى دول مجلس التعاون الخليجي – حسب بيانات SIPRI – إلى أنهم ينفقون بصورة أعلى من المتوسط العام العالمي للإنفاق العسكري، وبحصة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي GDP (Solmirano & Wezeman, 2010). كما يمثل الإنفاق العسكري لدول الخليج القيمة الأكبر في الإنفاق العربي من حيث حجم الإنفاق ونسبته من الدخل القومي، ومع ذلك لم تقم هذه الدول ببناء قوى برية متميزة منذ انتهاء الحرب الباردة عدا السعودية. لذا فقد أحدثت شحنات الأسلحة التي حصلت عليها تقدماً كبيراً فيما يخص النوعية والكفاءة للقوات العسكرية في الخليج، والتي كان من أهمها الشحنات القادمة من الولايات المتحدة وأوروبا، وتحاول دول الخليج تعزيز قدراتها العسكرية من خلال إعادة بناء قواتها العسكرية كل دولة على حدى – رغم التخطيط لبناء قوة عسكرية خليجية مشتركة–، عن طريق تنمية القوات البرية وتطويرها وتدريبها وتحديث معداتها، وامتلاك أنظمة اتصالات واستخبارات متقدمة، مع محاولة تحقيق جانب من التفوق التكنولوجي على الدول المجاورة من أجل التعويض عن الخلل في التفوق الكمي للأخيرة، والاستمرار في توطيد علاقاتها مع حلفائها في الخارج. كل ذلك يتوضح من خلال الصفقات العسكرية التي تبرمها دول الخليج مع الدول المصدرة لها، وطبيعة هذه الصفقات ومحتوياتها (Russell, 2007).

وقد أدى التهديد القادم من إيران إلى إعادة تقييم دول مجلس التعاون الخليجي للتحديات الأمنية والتهديدات التي يمكن أن تواجهها منطقة الخليج، نحو مزيد من الإنفاق العسكري والتعاون والتنسيق مع الحلفاء، خاصة مع الولايات المتحدة، لإيجاد ترتيبات أمنية مشتركة قادرة على مواجهة التحديات المتنامية. فامتلاك إيران للسلاح النووي سيجعل منها قوة اقليمية مهيمنة معترف بها في المنطقة، في ظل غياب قوى نووية أخرى بعد تغييب العراق منذ (٢٠٠٣) كقوة رادعة، وضعف سياسات التكامل والوحدة بين دول المجلس (Russell, 2007)، (Cordesman, 2008).

وتأتي التخوفات القادمة من الهيمنة الإيرانية في ظل سعيها نحو امتلاك السلاح النووي من عدة أسباب، فهناك تهديدات مباشرة ترسلها إيران لتعيد ادعاءاتها في البحرين وجزر الخليج الثلاثة التابعة لدولة الإمارات، وهي تهديدات تؤكد فيها إيران على قوتها ونفوذها وقدرتها على السيطرة الفعلية على تلك المناطق. وهناك تهديدات غير مباشرة ترسلها إيران نحو الأنظمة الحاكمة، تكرس فيها الخلافات الشيعية- السنية، وتدعم قوى المعارضة في داخل الدول، بشكل يؤثر على الظروف السياسية المحلية لدول المجلس ويهدد الاستقرار الداخلي والأنظمة الحاكمة. وهناك أيضاً تهديدات تشير بها إيران إلى قدرتها على الانتقام من حلفاء الغرب في المنطقة في حال تعرضها لأي ضربات ضد منشآتها النووية، من خلال تهديد البنى الحيوية والطاقة لدول الخليج، وشن ضربات عسكرية مباشرة يمكن أن يقوم بها الحرس الثوري. وقد كانت المناورات العسكرية والتجارب والاختبارات الجديدة للأسلحة تعبيراً عن استعداد إيران وقدرتها على الدفاع والردع لأي هجوم محتمل عليها. كما ويمكن لإيران أن تهدد دول مجلس التعاون من خلال الاستعانة بقوى وفاعلين من غير الدول، من أجل استخدامهم كبدائل عن نفسها لتقوم بتوتير المنطقة، (Cordesman, 2008)، (Ottaway, 2009).

وتاريخياً، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بتدعيم علاقتها بالقوى الأجنبية لضمان أمنها، فالأمن في الخليج مرتبط بالقوى الخارجية الغربية (الأمريكية والبريطانية خصوصاً)، وركزت بالتحديد على التحالفات الموجهة بشكل واضح ضد إيران الثورة، إضافة إلى قيامها بزيادة إنفاقها العسكري على الدفاع والقواعد العسكرية الأجنبية وعلى زيادة مشترياتها من الأسلحة، وتدريباتها العسكرية المشتركة مع الدول الأخرى. كل ذلك من أجل إيصال رسالة واضحة إلى إيران أن أي مغامرات عسكرية ضد دول الخليج تنوي إيران القيام بها لن تكون ممكنة (Russell, 2007). وتبقى المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة أكثر دول الخليج العربي في نسبة إنفاقهم العسكري تليهم دولة الكويت، بسبب شعور تلك الدول بأهمية الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها من إيران ونفوذها الإقليمي، وتبقى بقية الدول الخليجية أقل تهديداً من وجه نظرها أو ترى نفسها بمنأى عن التهديدات المباشرة من إيران، لذلك فإن نسبة إنفاقها العسكري مقارنة بالدول السابقة أقل، أما البحرين فرغم التهديد الإيراني لها إلا أن حجم إنفاقها العسكري مقارنة مع الدول الأخرى يبقى أقل، يمكن أن ينظر له اعتماداً على حجم الدولة نفسها وعلى مواردها وأولوياتها.

وتسعى دول الخليج لتجنب التهديدات القادمة من إيران من وجهة نظرها ومن وجهة النظر الغربية، وتحاول المحافظة على قدر من التأهب تجاهها وتجاه أي أخطار يمكن أن تهددها، سواء كان ذلك من خلال عقد صفقات تسلح متقدمة مع الدول الأخرى، أو اشراك القوى الخارجية بالترتيبات الأمنية للمنطقة، أو من خلال الانفتاح الدبلوماسي مع إيران أو إشراكها في الترتيبات الأمنية للخليج، كما حصل عندما دعيت إيران لاجتماع دول مجلس التعاون الخليجي في (٢٠٠٩)، وتوقيع عمان وقطر لاتفاقيات دفاعية مع إيران (٢٠١٠). وهناك تقييم يشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أنفقت خلال السنوات الأخيرة بمعدل يفوق إنفاق إيران بسبعة

أضعاف، وأنها عقدت صفقات تسلح تفوق حجم الصفقات التي عقدتها إيران بـــ (١٦) مرة منـــذ نهاية حرب الخليج الثانية (١٩٩١) (Cordesman, 2008).

جدول (٦):

حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار: ٢٠٠٣-٢٠٠٩

السنة	السعودية	الكويت	البحرين	الإمارات	قطر	عُمان	المجموع
٢٠٠٣	٢٢،١٥٧	٤،٣٩٦	٥٣١	١٠،٢٠١	١،٦٠٢	٣،٣٠٣	٤٢،١٩٠
٢٠٠٤	٢٤،٦٣٢	٤،٧٣٢	٥٣٥	١١،٠١٦	١،٤٧٦	٣،٧١٣	٤٦،١٠٤
٢٠٠٥	٢٩،٦٨٠	٤،٥٨٠	٥٢٩	١٠،٢٥٤	١،٥٦٩	٤،٤٧٦	٥١،٠٨٨
٢٠٠٦	٣٣،٨٠٩	٤،٥٥٠	٥٧٦	١٢،٠٩٨	١،٦٥٧	٤،٧٨٦	٥٧،٤٧٦
٢٠٠٧	٣٨،٩٤٦	٥،١٠٩	٦٠٩	١٣،٠٥٢	٢،٠٢٠	٤،٨٤٩	٦٤،٥٨٥
٢٠٠٨	٣٨،٢٢٣	٤،٦٦٠	٦٥١	---	---	٤،٦١٧	٣٣،٦٠٦
٢٠٠٩	٣٩،٢٥٧	٤،٥٨٩	٧٢١	---	---	٤،٠٠٣	٤٨،٥٧٠
المجموع	٢٢٦،٧٠٤	٣٢،٦١٦	٣،٤٣١	٥٦،٦٢١	٨،٣٢٤	٢٩،٧٤٧	٣٤٣،٦١٩

Military Expenditure (in constant (2008) US$ m).

--- لا توجد بيانات

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database 2009

http://milexdata.sipri.org/result.php4 {14/10/2010}

٢-صفقات التسلح لدول مجلس التعاون الخليجي:

تشير البيانات في جدول (٧) إلى حجم صفقات التسلح من الأسلحة التقليدية التي عقدتها دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول المختلفة خلال الفترة من (٢٠٠٣- ٢٠٠٩). وقد لوحظ أن هناك تفاوتاً في حجم الصفقات التي تبرمها دول الخليج العربي، وأن كل من دولة الامارات العربية والمملكة العربية السعودية تحتل مراكز الصدارة من حيث عدد الاتفاقيات وحجمها. أما من ناحية الأطراف التي تتعاقد معها دول الخليج حسب البيانات التي تعرضها SIPRI، فقد لوحظ أن كل دول المجلس تعقد صفقات تسلح مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية المزود الأكبر لدول الخليج بالأسلحة التقليدية، أما ألمانيا فهي تعقد صفقات سنوية مع الإمارات العربية، وكذلك فرنسا. ولم تعقد روسيا الاتحادية أي صفقات مع أي دولة في الخليج طول فترة الدراسة عدا سنة (٢٠٠٩) مع الإمارات بقيمة (١٢٤) مليون دولار أمريكي، وتحاول السعودية التباحث معها من أجل عقد صفقة مشروطة بتزويدها بمنظومة صواريخ مضادة ذات تكنولوجيا عالية لم يسبق لروسيا أن تعاقدت مع أحد بشأنها، يمكن أن تشكل تطوير مهم للمنظومة البحرية السعودية (Nicoll & Delaney, 2009).

وبما أن القدرات الصناعية العسكرية لدول الخليج العربي محدودة، فقد كانت كل الأسلحة مستوردة من الخارج. وكانت مشتريات الأسلحة في السابق تنحى نحو امتلاك التكنولوجيات الغربية من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، من أجل تقوية منظومة الأمن القومي لديها، لكن ذلك الاتجاه قد تغير بسبب رؤية دول الخليج للتهديد القادم من إيران، رغم أن تلك المخاوف ليست بالجديدة، فمجلس التعاون الخليجي قد تشكل في أثناء الحرب العراقية

الإيرانية (١٩٨١) للرد على الثورة الإيرانية، إلا أن ظهور إيران كقوة اقليمية في المنطقة بعد الحرب على العراق (٢٠٠٣)، وتحالفها مع بعض المليشيات الشيعية وقوى المعارضة في المنطقة، بالتزامن مع مساعيها نحو امتلاك السلاح النووي وتحديها لمطالب المجتمع الدولي، بشكل يعزز من قوتها الإقليمية ونفوذها، كل ذلك أدى إلى تغيير الديناميكيات الحاصلة في منطقة الخليج وخلق توزيع جديد للقوى لصالح إيران، مما دفع دول الخليج إلى زيادة إنفاقها على التسلح كرد فعل على النفوذ الإيراني وطموحاتها النووية (Odom, 2006)، (Russell, 2007).

ولذا، فقد زادت دول الخليج في السنوات الماضية من مشترياتها من الأسلحة المتقدمة تكنولوجياً والأسلحة الجديدة المركزة على منظورات استراتيجية. في سنة (٢٠٠٩) وحدها اشترت السعودية طائرات أوروبية بقيمة (٩) مليار دولار، واشترت الإمارات مقاتلات حربية جوية من فرنسا، وكذلك فعلت الكويت وقطر، وأنفقت الإمارات (٦،٥) مليار دولار سنة (٢٠٠٨) في أنظمة دفاع جوية. والسعودية تحاول عقد صفقة مع روسيا مشابهة للصفقة التي عقدتها الأخيرة مع إيران سنة (٢٠٠٥)، والتي لم تسلمها روسيا بسبب الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، فالسعودية ترغب في شراء صواريخ S-400 بقيمة تتراوح بين (٤–٧) مليار دولار في الوقت الذي تعاقدت فيه روسيا مع إيران بتزويدها بـ S-300 بقيمة (٨٠٠) مليون، وهي المنظومة المتقدمة التي لم يسبق لروسيا أن زودتها لأي دولة. كل تلك الاستثمارات يمكن القول بأنها تسعى نحو تشكيل نظام ردعي ضد إيران (Nicoll & Delaney, 2009).

كما وبنت دول الخليج علاقات عسكرية جديدة مع القوى الخارجية. فالسعودية عقدت اتفاق الدفاع الصاروخي مع روسيا (في تموز/ يوليو ٢٠٠٨)، وعُمان اشتركت بتدريبات

عسكرية – دفاع جوي مع الهند (في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)، وفي (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩) زادت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في البحرين بقوتها البحرية، بسبب التوترات الأمريكية الإيرانية بعد إعادة إيران لادعاءاتها في البحرين في (٢٠٠٧) ثم (٢٠٠٩)، وقال مسؤول في الأسطول الخامس الأمريكي أنه لا يتوقع أن يؤدي الانسحاب الأمريكي من العراق إلى تغير في حجم الوجود الأمريكي في البحرين، وهي بمثابة رسالة من الولايات المتحدة لردع إيران، وإشارة للدول العربية أن الولايات المتحدة تأخذ أمن المنطقة بشكل جدي وتريد تحقيقة وعلى المدى البعيد (Nicoll & Delaney, 2009).

وافتتح الرئيس الفرنسي ساركوزي (في أيار/ مايو ٢٠٠٩) "معسكر السلام" في أبو ظبي كأول قاعدة عسكرية فرنسية لها في المنطقة وفي دولة لم يسبق أن احتلتها، بعد عام ونصف فقط من الإعلان عن إطلاقها (في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)، وسيعمل بها ما بين (٤٠٠ – ٥٠٠) عسكري فرنسي في ثلاثة مواقع لتشكيل قاعدة بحرية وقاعدة جوية ومعسكر للتدريب على القتال في المدن وفي المناطق الصحراوية. وقال الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان أن افتتاح معسكر السلام البحري "يشكل مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين في إطار معاهدة الدفاع المشترك التي تم توقيعها سابقا"، أما الرئيس ساركوزي فقد عدّ القاعدة العسكرية بأنها تشكل "رسالة سلام إلى المنطقة بكاملها"، مشيراً إلى أن هدف القاعدة الأساسي هو المساهمة في تحقيق أمن واستقرار المنطقة وتدريب القوات البحرية بدولة الإمارات لتكون من ضمن القوات المتطورة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقال "إن الاتفاقية الدفاعية التي وقعها الجانبان تعطي دليلاً على التزام البلدين الحليفين يتم بموجبها اتخاذ إجراءات خاصة مشتركة، بما فيها الإجراءات العسكرية التي يمكن اتخاذها عندما تكون سيادة الإمارات وكامل ترابها واستقلالها أو استقرارها في خطر". وفي رسالة غير مباشرة لإيران، قال بأن الوجود العسكري الفرنسي الدائم على

سواحل الخليج العربي يترجم بالتزام فرنسا على المدى الطويل بالوقوف إلى جانب أصدقائها حال استدعت الحاجة ذلك. وقد كان واضحاً بأن القاعدة ترسل برسالة إلى إيران بأن فرنسا مع الإمارات في أي حدث يهدد الأمن هناك، وأنها تأخذ بموقف ردعي ضد إيران في حال أن قامت بأي ضربة عسكرية ضد الإمارات (الدوسري، ٢٠٠٩).

وتسعى المملكة العربية السعودية نحو التعاون مع الولايات المتحدة من أجل عقد صفقة تسلح تعد الأكبر من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة في حال تمت بكاملها، تقدر بقيمة تصل إلى (٦٠) مليار دولار أمريكي، تهدف إلى تزويد السعودية بعدد من الطائرات المطاردة القاذفة من طراز F-15 تبلغ (٨٤) طائرة جديدة وتحديث (٧٠) أخرى، وثلاثة أنواع من المروحيات (بينها ٧٠ اباتشي و٧٢ بلاك هوك)، وسيتم تسليم الأسلحة بشكل تدريجي على مدى (١٥ – ٢٠) سنة. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيليب كراولي (في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠) قد برر التعاون العسكري مع الرياض بـ "المخاوف التي يمكن فهمها لدى السعودية ودول أخرى بسبب صعود إيران"، وقال أنه بإمكان الكونغرس أن يجري تعديلاً على هذا الاتفاق أو يؤخره، وأنه لا يتوقع أي معارضة من إسرائيل على الصفقة. وقد قررت إدارة أوباما المضي قدماً في الصفقة بعد تقييم احتياجات الدفاع السعودي، والتأكد من أنها لن تؤثر على التفوق العسكري الإسرائيلي في المنطقة، وخلصت إلى أن الصفقة ستعزز الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط (CBS News, 2010).

جدول (٧):

حجم صفقات التسلح العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠٠٩*

السنة	السعودية	الكويت	البحرين	الإمارات	قطر	عُمان	المجموع
٢٠٠٣	١٥٩	٤٥	٦	٦٩٥	١١	٣١	٩٤٧
٢٠٠٤	١١٦١	١	١٠	١٢٤٦	٠	٤١	٢٤٥٩
٢٠٠٥	١٤٨	١٦	٦٣	٢١٩٨	٠	١٦٤	٢٥٨٩
٢٠٠٦	١٨٥	٠	٦٣	٢٠٢٦	٠	٢٨١	٢٥٥٥
٢٠٠٧	٦٤	٢٧٦	٢٦	٩٣٨	٠	٤	١٣٠٨
٢٠٠٨	١١٥	٥	١٩	٧٤٨	٠	٦٦	٩٣٥
٢٠٠٩	٦٢٦	١٧	٧	٦٠٤	٢٨٥	٩٣	١٦٣٢
المجموع	٢٤٥٨	٣٦٠	١٩٤	٨٤٥٥	٢٩٦	٦٨٠	١٢٤٤٣

*بالمليون دولار أمريكي

المصدر : SIPRI Arms Transfers Database

http://armstrade.sipri.org/armstrade/page/trade_register.php {14/10/2010}

الخلاصة:

يشير الاتجاه العام للإنفاق العسكري والإنفاق على التسلح لدى دول مجلس التعاون الخليجي، إلى أنهم ينفقون بصورة أعلى من المتوسط العام العالمي وبشكل أكبر من دول الجوار، وهذا يعني أن دول المجلس تواجهه معضلات أمنية وهواجس من التهديد وعدم الاستقرار، وتحاول من خلال التركيز على الجوانب العسكرية مواجهة تلك المعضلات والتقليل من تلك التهديدات.

وقد وجد من خلال مناقشة الدراسات السابقة، وتحليل طبيعة البيانات التي تعاملت معها الدراسة كمؤشرات للأمن الإقليمي، أن إيران تمثل عامل مهم وفعال من عوامل التهديد وعدم الاستقرار في المنطقة، بسبب سلوكياتها التي تشير بنفوذها وهيمنتها في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال تدخلاتها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، أم من خلال مساعيها نحو امتلاك السلاح النووي. هذا بالإضافة إلى التهديدات الحاصلة من توابع تعامل الأطراف المعنية في البرنامج النووي الإيراني لوقف طموحات الأخيرة، وبالتحديد ما يثار حول احتمالية الضربة العسكرية ضد إيران، والرد الإيراني على ذلك بتوجيه التهديد نحو دول الخليج ومصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

لذا، فإن دول المجلس تحاول مواجهة التحديات القادمة من إيران من خلال التركيز على جانبين: استيراد الأسلحة التقليدية المتقدمة تكنولوجياً من الغرب، والتركيز على التحالفات الموجهة ضد إيران. وفي كلا الجانبين، فإن دول المجلس تعتمد على الولايات المتحدة كضامن مهم لأمنها، من خلال الاعتماد عليها كمصدر مهم في التسلح، والتأكيد على أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج يمثل أداة قوية لمقاومة الطموحات الإيرانية في الهيمنة والنفوذ في المنطقة،

وأن الوجود العسكري والضمانات الأمنية سوف تسهمان في تقليل الحروب المحتملة، وتقليل الانتشار النووي في المنطقة، والهيمنة الإقليمية لدى أي دولة في المنطقة.

ومن هنا، يمكن القول بأن السلوك العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي يأتي كرد فعل على التهديدات القادمة من إيران، والتي ترتبط بطبيعة التفاعلات الدولية التصعيدية تجاه البرنامج النووي الإيراني. فمن جهة، يمكن فهم مساعي دول المجلس نحو زيادة التسلح التقليدي كرد فعل على المساعي الإيرانية نحو التسلح النووي. ومن جهة أخرى، يمكن القول بأن السلوكيات الدولية المتمثلة بسلوكيات إيران وسلوكيات الأطراف المعنية بالبرنامج النووي، والتفاعلات الحاصلة بين جميع الأطراف، قد خلقت ردود فعل عسكرية لدول المجلس تمثلت بزيادة إنفاقها العسكري وزيادة تسلحها التقليدي، بسبب زيادة عوامل عدم الاستقرار في المنطقة خاصة في حال قيام مواجهات عسكرية محتملة.

الفصـــل الرابـــع

مناقشـــة نتائـــج الدراسة

<u>الفصل الرابع: مناقشة نتائج الدراسة</u>

سيتم في هذا الفصل دراسة البيانات المتعلقة بالتفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، وكذلك البيانات المتعلقة بالأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب فرضيات الدراسة، وستكون عملية تحليل البيانات خلال فترة الدراسة على النحو التالي؛ دراسة أثر كل من عدد التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والتصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني، على حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي وعلى حجم صفقات التسلح العسكري التي تعقدها تلك الدول، من أجل معرفة وتحليل طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات واتجاهها.

وستكون عملية تحليل البيانات من خلال دراسة معاملي الارتباط والانحدار لنسب التغير المئوي للمتغيرات في كل جدول. معامل الارتباط (r) يدرس قوة العلاقة بين المتغيرات في كل جدول بنسبة تتراوح بين (−١،١)، بحيث تزداد قوة العلاقة كلما اقتربت النسبة نحو العدد الصحيح، واتجاه العلاقة بين المتغيرين سلبية كانت أم إيجابية. أما معامل الانحدار (r^2) فيقيس مدى تفسير تأثير التباين في العامل المستقل على التباين في العامل التابع بالمئة لكل جدول على حدى. وسيتم دراسة العلاقات على أساس التغير في العامل المستقل والتابع بنفس السنة، وبين السنة والسنة التي تليها (Lag_1)، من أجل تحليل طبيعة العلاقات بين المتغيرات من حيث الأهمية والاتجاه.

كما سيتم اختبار البيانات بطريقة عكسية، أي دراسة مؤشرات الأمن الإقليمي بفرعيها الإنفاق العسكري واتفاقيات التسلح لدول مجلس التعاون الخليجي، على أنها العامل المستقل والمؤثر على التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني بمؤشراتها الخمسة؛ تقارير الوكالة الدولية وقرارات مجلس الأمن وتصريحات كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل، من أجل التحقق من طبيعة العلاقة السببية القائمة بين تلك المؤشرات واتجاهها. وستكون من خلال قياس معاملي الارتباط والانحدار لنسب التغير المئوي للعامل المستقل مع التغير في نسب التغير المئوي للعامل التابع للسنة التي تليها.

أولاً: أثر التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

توضح البيانات الواردة في جدول (٨) تحليلاً لأثر عدد التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني على الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي. وعند قياس معامل الارتباط لنسب التغير المئوي بين كلا العاملين كانت النتيجة (٠،١٧)، أي أن هناك علاقة ارتباطية طردية ضعيفة بين زيادة عدد التقارير وزيادة الإنفاق العسكري لدول الخليج، أما معامل الانحدار فقد كانت نتيجته (٣%)، أي أن التغير في عدد التقارير الصادرة من الوكالة لا يفسر سوى (٣%) من التغير في الإنفاق العسكري، وهذا يعني أن دول الخليج تستجيب لتقارير الوكالة الدولية ضد البرنامج النووي الإيراني من خلال زيادة الإنفاق العسكري لها بسبب تخوفاتها من التطوير الإيراني لسلاحه النووي لكن بصورة ضعيفة.

وعند دراسة العلاقة بين المتغيرين على أساس ربط التغير في النسبة المئوية للعامل المستقل مع التغير في النسبة المئوية للعامل التابع للسنة التي تليها، وُجد أن العلاقة التي تربطهم

هي علاقة ضعيفة جداً لكنها أصبحت علاقة عكسية، بما يعني أن الزيادة في عدد التقارير لا تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري للدول، وقد كانت نسبة معامل الارتباط (-٠،٠٠٣)، ويعني أنها لا تفسر بشيء يذكر على هذا النحو إذا ما عُلم أن معامل الانحدار يعادل (٠،٠٠٠٩%). وبالمحصلة فإن تأثير التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية على الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، هو تأثير إيجابي خلال نفس السنة لكنه تأثير ضعيف.

جدول (٨):

عدد التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني والإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠٠٩

السنة	عدد التقارير	نسبة التغير المئوي	الإنفاق العسكري	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٣	٣	---	٤٢،١٩٠	---
٢٠٠٤	٤	%٣٤	٤٦،١٠٤	%٩
٢٠٠٥	٢	-٥٠%	٥١،٠٨٨	%١١
٢٠٠٦	٥	%١٥٠	٥٧،٤٧٦	%١٣
٢٠٠٧	٥	%٠	٦٤،٥٨٥	%١٢
٢٠٠٨	٤	-٢٠%	٣٣،٦٠٦	-٤٨%
٢٠٠٩	٤	%٠	٤٨،٥٧٠	%٤٥
المجموع	٢٧	---	٣٤٣،٦١٩	---

المصدر: جدول (١) وجدول (٦)

حتى بعد دراسة العلاقة بطريقة عكسية فقد ظهر أيضاً أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين الإنفاق العسكري وتقارير الوكالة الدولية قيمتها لم تتجاوز (٠،١٢)، أي أن التغير في الإنفاق العسكري لا يفسر سوى (١%) فقط من التغير في عدد تقارير الوكالة الدولية، وهذا لا يدل على أهمية تأثير الإنفاق على التقارير الصادرة، وبالتالي فإن الإنفاق لا يفسر التغير في عدد التقارير.

أما جدول (٩)، فيبين نتائج تحليل أثر عدد التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية على حجم صفقات الأسلحة التي تعقدها دول الخليج في فترة الدراسة. ويشير معامل الارتباط لنسب التغير المئوي لكلا المتغيرين عند دراستهم بنفس السنة، إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين زيادة عدد التقارير وزيادة حجم صفقات التسلح مقدارها (٠،٠٩)، وبالتالي فإن التغير في عدد التقارير يفسر (٠،٠٠٨%) فقط من التغير في حجم صفقات الأسلحة لدول المجلس. أما في حالة دراسة المتغيرات على أساس تأثير التغير في العامل المستقل على التغير في العامل التابع للسنة التي تليها، فيمكن ملاحظ أن طبيعة تأثير التغير في عدد التقارير قد أثر بشكل قوي لكن بصورة سلبية على حجم صفقات الأسلحة التي تعقدها دول المجلس بعد أن كانت النتيجة (-٠،٦)، أي أن زيادة التقارير لا تؤدي إلى زيادة صفقات التسلح، وقد فسر التغير في عدد التقارير (٣٧%) من التغير في حجم الصفقات. فإذا ما تم تحييد العوامل الأخرى، فإن تقارير الوكالة لا تؤثر على صفقات التسلح لدول المجلس، وسيكون تأثيرها سلبياً على حجم الصفقات للسنة التالية لصدور التقرير. وبعد دراستها على أساس عكسي وجد أن معامل الارتباط (-٠،٣) أي أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق على التسلح وصدور التقارير من الوكالة الدولية وبمعامل انحدار قيمته (٩%) فقط.

جدول (٩):

عدد التقارير الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول البرنامج النووي الإيراني وحجم صفقات التسلح لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠٠٩

السنة	عدد التقارير	نسبة التغير المئوي	صفقات التسلح	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٣	٣	---	٩٤٧	---
٢٠٠٤	٤	%٣٤	٢٤٥٩	%١٦٠
٢٠٠٥	٢	%٥٠-	٢٥٨٩	%٥
٢٠٠٦	٥	%١٥٠	٢٥٥٥	%١-
٢٠٠٧	٥	%٠	١٣٠٨	%٤٩-
٢٠٠٨	٤	%٢٠-	٩٣٥	%٢٧-
٢٠٠٩	٤	%٠	١٦٣٢	%٧١
المجموع	٢٧	---	١٢٤٤٣	---

المصدر: جدول (١) وجدول (٧)

وبالنتيجة؛ تؤثر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبشكل منفرد على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي تأثيراً سلبياً، لكنه ضعيف جداً في تفسيره لهواجس عدم الاستقرار الإقليمي القادم من التهديد النووي الإيراني. وإذا ما قورنت ردود فعل دول المجلس للسنة التي تلي صدور كل تقرير من تقارير الوكالة، فإن ذلك يشير إلى التأثير الإيجابي لتلك التقارير على

الأمن الإقليمي، وهذا يعني أن دول الخليج لا ترى في التقارير الصادرة عن الوكالة بحد ذاتها أمراً يدعوها نحو التخوف على أمنها الإقليمي بسبب البرنامج النووي، رغم الانتقادات التي توجهها الوكالة لعدم التعاون الإيراني معها، كما لا يعني أن تلك التقارير قد تتأثر بسلوك دول الخليج في الإنفاق العسكري وعقد اتفاقيات التسلح مع الدول الأخرى.

ثانياً: أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

تدرس البيانات الواردة في جدول (١٠) أثر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني على الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، في الفترة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وليس من بداية فترة الدراسة، ذلك لأن مجلس الأمن قد أصدر أولى قرارته ضد إيران وبرنامجها النووي في عام (٢٠٠٦). وقد أشار معامل الارتباط لنسب التغير المئوي للمتغيرات بأن هناك علاقة عكسية وقوية جداً بين العاملين وبنسبة (-٠،٩٤)، بحيث يفسر التباين في عدد قرارات مجلس الأمن (٨٨%) من التباين في حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون في نفس السنة، أي أن دول الخليج لا تزيد من إنفاقها العسكري مع كل قرار عقوبات جديد يصدر عن مجلس الأمن ضد إيران.

لكن إذا تم دراسة تأثير القرارات على الإنفاق العسكري للسنة التي تليها، فإن النتائج سوف تختلف بشكل كلي. فعند قياس معامل الارتباط لقيم المتغيرات وليس لنسب التغير المئوي- ذلك لأن النتائج لا تكون صحيحة بسبب قلة الفترة الزمنية - كانت النتيجة (٠،٨٦)، أي أن هناك علاقة طردية قوية بين عدد القرارات والإنفاق العسكري، فكلما زادت عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن زاد الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون في السنة التالية، بحيث

يفسر التباين في عدد القرارات (٧٣%) من التباين في الإنفاق العسكري لدول المجلس. وهذا تفسير منطقي؛ فإصدار مجلس الأمن لقرار عقوبات ضد البرنامج النووي الإيراني، والتوابع السياسية التي ستجري بعد ذلك القرار ستؤدي بالنتيجة إلى شعور دول مجلس التعاون الخليجي بالخطر القادم من إيران على المستوى الإقليمي والداخلي، فيما لو أرادت إيران تفعيل نفوذها خارج حدودها بما يهدد من مستوى الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وبالتالي سيزيد من ميزانيات الدفاع الخليجية والتي ستظهر في السنة التي تلي صدور القرار.

جدول (١٠):

عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن البرنامج النووي الإيراني والإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٦-٢٠٠٩

السنة	عدد القرارات	نسبة التغير المئوي	الإنفاق العسكري	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٦	٢	---	٥٧،٤٧٦	---
٢٠٠٧	١	-٥٠%	٦٤،٥٨٥	١٢%
٢٠٠٨	٢	١٠٠%	٣٣،٦٠٦	-٤٨%
٢٠٠٩	١	-٥٠%	٤٨،٥٧٠	٤٥%
المجموع	٦	---	٢٠٤،٢٣٧	---

المصدر: جدول (٢) وجدول (٦)

وبعد دراسة العلاقات على أساس عكسي، وجد أن هناك علاقة طردية قوية بين الإنفاق العسكري لدول الخليج وبين القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ضد البرنامج النووي الإيراني قيمتها (٠،٥٠)، بحيث يفسر التغير في الإنفاق العسكري (٢٥%) من التغير في عدد القرارات الصادرة عن المجلس، وهذا يعطي مؤشراً على احتمالية ارتباط العلاقة بين العاملين وتأثيرهما المتبادل، فيما لو كان الانفاق العسكري لدول الخليج مرتبط بالتعاقد مع دول مجلس الأمن، وبالتالي فإن دول المجلس سوف تزيد من قرارتها ضد إيران لتأكيد مشروعية التخوفات من القادمة من إيران لدول الخليج.

ويبين جدول (١١) نتائج تحليل أثر عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ضد إيران وبرنامجها النووي على حجم صفقات التسلح العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، في الفترة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠٠٩)، لنفس السبب الذي تم ذكره في تحليل الجدول السابق. ومن الملاحظ أيضاً أن النتائج التي أظهرها تحليل المتغيرات في جدول (١١) مشابهة جداً لنتائج تحليل المتغيرات في جدول (١٠). فقد أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين عدد القرارات وحجم صفقات التسلح هو (-٠،٣٥) أي أن هناك علاقة عكسية بين القرارات وصفقات التسلح، بحيث يفسر التباين في عدد التقارير (١٢%) من التباين في حجم صفقات التسلح التي تعقدها دول المجلس. هذه كانت نتيجة ربط المتغيرات خلال السنة الواحدة، لكن عند دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات نفسها، بين السنة التي يصدر فيها القرار والسنة التي تليها، ظهر الاختلاف الكلي في اتجاه قوة العلاقة واتجاهها وبما يتوافق مع نتائج جدول (١٠)، فقد أظهر معامل الارتباط أن هناك علاقة إيجابية قوية بين عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وحجم الإنفاق على التسلح لدول الخليج مقدارها (٠،٨٨)، ويفسر بالتالي التباين في عدد

القرارات (٧٧%) من التباين في حجم صفقات التسلح لدول المجلس، أي أن دول المجلس ستتجه نحو عقد صفقات تسلح متقدمة مع كل قرار عقوبات يصدر من مجلس الأمن ضد إيران.

وقد أشارت دراسة العلاقات بطريقة عكسية إلى وجود علاقة عكسية قوية جداً بين صفقات التسلح وبين القرارات الصادرة من المجلس تصل نسبتها إلى (-٠،٨٤)، أي أن زيادة اتفاقيات التسلح التي تعقدها دول الخليج لا تؤدي إلى زيادة القرارات الصادرة ضد إيران، وتفسر بالتالي التغيرات في حجم صفقات التسلح (٧١%) من التغير في عدد القرارات الصادرة عن المجلس، وهذا يعني أن العلاقة التبادلية مختلفة في الاتجاه لكنها تبقى علاقات قوية.

جدول (١١):

عدد القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن البرنامج النووي الإيراني وحجم صفقات التسلح العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٦-٢٠٠٩

السنة	عدد القرارات	نسبة التغير المئوي	صفقات التسلح	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٦	٢	---	٢٥٥٥	---
٢٠٠٧	١	-٥٠%	١٣٠٨	-٤٩%
٢٠٠٨	٢	١٠٠%	٩٣٥	-٢٧%
٢٠٠٩	١	-٥٠%	١٦٣٢	٧١%
المجموع	٦	---	٦٤٤٨	---

المصدر: جدول (٢) وجدول (٧)

إن تحليل العلاقة بين قرارات مجلس الأمن ضد البرنامج النووي الإيراني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، تشير إلى أن تلك القرارات تلعب دوراً سلبياً في زيادة عوامل الأمن بخلق الأجواء غير المستقرة لدول المنطقة مع كل قرار يتم استصداره، ومن ثم تبعات تطبيق القرار والتفاعلات الدولية حوله، بما يزيد من تهديد عوامل الأمن تلك وتزيد الشكوك من إيران وردود فعلها، والرغبة في إعادة تدعيم أمنها الإقليمي بزيادة إنفاقها العسكري وزيادة حجم صفقات التسلح المتقدمة، بحيث يكون التأثير واضحاً في السنة التي تلي صدور القرار. وإذا اعتبرنا أن الإنفاق على التسلح يعني مستوى منخفض من عدم الاستقرار، فإن مجلس الأمن سوف يتأثر بذلك الانخفاض وسيزيد من قرارات العقوبات ضد إيران من أجل تأمين المنطقة.

ثالثاً: أثر التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

توضح البيانات الواردة في جدول (١٢) تأثير عدد التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني على الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٩). وعند تحليل معاملي الارتباط والانحدار لتلك المتغيرات على أساس التغير في النسب المئوية، وجد أن هناك علاقة طردية بين عدد التصريحات والإنفاق العسكري بمقدار (٠،٤٣)، بحيث يفسر التباين في عدد تصريحات الاتحاد الأوروبي ضد البرنامج النووي الإيراني (١٨%) فقط من التباين في حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي. لكن عند تحليل العلاقة على أساس تأثير التصريحات على الإنفاق العسكري للسنة التي تلي صدور القرار، وجد أن النتائج تختلف بشكل كبير، فمعامل الارتباط

أظهر أن هناك علاقة عكسية بين عدد التصريحات وحجم الإنفاق العسكري لدول الخليج بنسبة (-٠،٢٨)، أي أن التصريحات الأوروبية تؤثر سلباً على الإنفاق العسكري لكن بنسبة قليلة، فالتغير في عدد التصريحات الأوروبية لا يفسر سوى (٨%) من التغير في الإنفاق العسكري لدول الخليج في السنة التالية.

جدول (١٢):

عدد التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني والإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠٠٩

السنة	عدد التصريحات	نسبة التغير المئوي	الإنفاق العسكري	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٣	٥	---	٤٢،١٩٠	---
٢٠٠٤	١٠	١٠٠%	٤٦،١٠٤	٩%
٢٠٠٥	٧	-٣٠%	٥١،٠٨٨	١١%
٢٠٠٦	١٤	١٠٠%	٥٧،٤٧٦	١٣%
٢٠٠٧	١٧	٢١%	٦٤،٥٨٥	١٢%
٢٠٠٨	٦	-٦٥%	٣٣،٦٠٦	-٤٨%
٢٠٠٩	٦	٠%	٤٨،٥٧٠	٤٥%
المجموع	٦٥	---	٣٤٣،٦١٩	---

المصدر: جدول (٣) وجدول (٦)

ودراسة العلاقات بطريقة عكسية تشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة جداً بين الإنفاق العسكري لدول الخليج والتصريحات الأوروبية بشأن إيران تصل قيمتها إلى (٠،٠٤) فقط، بحيث يفسر التغير في الإنفاق العسكري (٠،٢%) فقط من التغير في عدد التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يتأثر بالإنفاق العسكري لدول الخليج عند اصدار قراراته بشأن البرنامج النووي الإيراني.

أما جدول (١٣)، فيبين نتائج دراسة أثر عدد التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي ضد البرنامج النووي الإيراني على حجم صفقات التسلح التي تعقدها دول مجلس التعاون الخليجي في نفس فترة الدراسة. وتظهر هنا أيضاً نفس العلاقات التي ظهرت في تحليل الجدول السابق، فقد ظهرت نتائج تحليل البيانات بشكل مختلف عند دراسة المتغيرات في نفس السنة وبين السنة والسنة التي تليها.

وتحليل العلاقة بين التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وحجم صفقات التسلح العسكري، أظهر أن هناك علاقة ارتباطية طردية قوية مقدارها (٠،٥٠)، أي أن زيادة التصريحات تؤدي إلى زيادة صفقات التسلح، ويفسر التباين في عدد التصريحات (٢٥%) من التباين في حجم الإنفاق العسكري عند دراسة العلاقة في نفس السنة. لكن عند تحليل أثر تلك التصريحات على حجم الصفقات التسلحية للسنة التي تلي صدور التصريح، تظهر النتائج بشكل مغاير، بحيث تظهر قوة العلاقة الارتباطية العكسية بين التصريحات وصفقات التسلح بمعدل (-٠،٧٠)، ويفسر التباين في عدد التصريحات (٤٩%) من التباين في حجم صفقات التسلح العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي. أما دراسة العلاقات بشكل عكسي فقد أظهرت أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين المتغيرين صفقات التسلح والتصريحات الأوروبية بنسبة (-٠،٠٨)،

وبمعامل انحدار يصل إلى (٠،٠٦%)، أي أن عقد دول الخليج لصفقات التسلح لا تؤثر على عدد التصريحات الرسمية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

جدول (١٣):

عدد التصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني وحجم صفقات التسلح العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠٠٩

السنة	عدد التصريحات	نسبة التغير المئوي	صفقات التسلح	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٣	٥	---	٩٤٧	---
٢٠٠٤	١٠	%١٠٠	٢٤٥٩	%١٦٠
٢٠٠٥	٧	%٣٠-	٢٥٨٩	%٥
٢٠٠٦	١٤	%١٠٠	٢٥٥٥	%١-
٢٠٠٧	١٧	%٢١	١٣٠٨	%٤٩-
٢٠٠٨	٦	%٦٥-	٩٣٥	%٢٧-
٢٠٠٩	٦	%٠	١٦٣٢	%٧١
المجموع	٦٥	---	١٢٤٤٣	---

المصدر: جدول (٣) وجدول (٧)

وبالنتيجة؛ فإن التصريحات الأوروبية تؤثر على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي تأثيراً إيجابياً خلال السنة الواحدة، وتأثيراً سلبياً في السنة التي تلي صدور التصريحات،

ولا يوجد تأثير لهواجس الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون على عدد التصريحات الأوروبية بشأن البرنامج النووي الإيراني.

رابعاً: أثر التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

تشير البيانات الواردة في جدول (١٤)، إلى تأثير عدد التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة ضد البرنامج النووي الإيراني على الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٩). وقد أظهرت النتائج إيجابية العلاقة بين التصريحات الأمريكية والإنفاق العسكري لدول الخليج، رغم ضعف قوة تلك العلاقة عند تحليلها خلال السنة الواحدة وبين السنة والسنة التي تليها. فنتائج التحليل في نفس السنة أشارت إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين عدد التصريحات وحجم الإنفاق العسكري مقدارها (٠،٠٩)، ويفسر التغير في عدد التصريحات (٠،٧%) فقط من التغير في حجم الإنفاق العسكري للدول في نفس تلك السنة، و(١%) فقط من التغير في حجم الإنفاق للسنة التي تلي صدور التصريح، بعد أن تبين أن معامل الارتباط يقدر بـــ (٠،١١).

وهذا يعني أن التصريحات الأمريكية تؤثر تأثيراً إيجابياً على الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يمكن تفسيره بطبيعة التعاون العسكري الخليجي مع الولايات المتحدة، من حيث التدريبات العسكرية المشتركة والوجود الأمريكي العسكري هناك، والتعاون في المجالات الاستخباراتية، وهي بالتالي تنصب جميعها في الإنفاق العسكري لتلك الدول. أما دراسة العلاقة على أساس عكسي فقد أظهرت نتائج تحليل البيانات أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق والتصريحات الأمريكية قيمتها (٠،٢٤)، أي أن الإنفاق العسكري الخليجي يؤثر بشكل

إيجابي على زيادة التصريحات الأمريكية ضد البرنامج النووي الإيراني، بحيث يفسر التباين في حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج (٦%) من التباين في عدد التصريحات الأمريكية.

جدول (١٤):

عدد التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني والإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٣-٢٠٠٩)

السنة	عدد التصريحات	نسبة التغير المئوي	الإنفاق العسكري	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٣	٨	---	٤٢،١٩٠	---
٢٠٠٤	٣	-٦٣%	٤٦،١٠٤	٩%
٢٠٠٥	٢	-٣٣%	٥١،٠٨٨	١١%
٢٠٠٦	١٨٤	٩١٠٠%	٥٧،٤٧٦	١٣%
٢٠٠٧	٩	-٩٥%	٦٤،٥٨٥	١٢%
٢٠٠٨	١٢	-٣٣%	٣٣،٦٠٦	-٤٨%
٢٠٠٩	١٢	٠%	٤٨،٥٧٠	٤٥%
المجموع	٢٣٠	---	٣٤٣،٦١٩	---

المصدر: جدول (٤) وجدول (٦)

ويشير جدول (١٥) إلى نتائج دراسة أثر عدد التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، على صفقات التسلح العسكري لدول مجلس التعاون

الخليجي، خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠٠٩). وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات لمعامل الارتباط لنسب التغير المئوي أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين التصريحات الأمريكية وصفقات التسلح العسكري مقدارها (-٠،١٨) عند تحليل العلاقة خلال السنة الواحدة، بحيث يفسر التغير في عدد التصريحات الأمريكية (٣%) فقط من التغير في حجم صفقات التسلح الخليجي. أما في حال دراسة تأثير التصريحات على الصفقات للسنة التالية فقد أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة عكسية قوية مقدارها (-٠،٦٠) تربط عدد التصريحات بحجم الصفقات، بحيث أنه كلما زادت التصريحات الأمريكية قل حجم الإنفاق على التسلح، وقد فسر التباين في عدد التصريحات (٣٥%) من التباين في حجم صفقات التسلح.

وأشارت دراسة العلاقات بشكل عكسي، إلى أن هناك علاقة ارتباطية ضعيفة وعكسية بين الإنفاق على التسلح لدول الخليج وبين التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة ضد إيران بنسبة (-٠،٠٩)، أي أن عقد دول الخليج لاتفاقيات التسلح سيؤدي إلى تخفيض عدد التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة في السنة التي تليها، ويفسر التغير في حجم الصفقات (٠،٨%) فقط من التباين في عدد التصريحات الصادرة.

وكنتيجة؛ فإن عدد التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة ضد البرنامج النووي الإيراني تؤثر إيجاباً على حجم الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وسلباً على حجم صفقات التسلح التي تعقدها تلك الدول في نفس السنة وبين السنة والسنة التي تليها. وتظهر النتائج بشكل مشابهة في حال تحليل العلاقات على أساس عكسي، أي أن الإنفاق العسكري لدول الخليج سيؤثر إيجاباً على زيادة التصريحات الأمريكية، لكن صفقات التسلح العسكري تؤدي إلى خفض عدد التصريحات. وهذا يمكن أن يشير إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة

ودول الخليج، في أنها لا تعتمد على اتفاقيات التسلح كأساس بل تركز على علاقات أخرى يمكن أن تتمحور حول الوجود الأمريكي في المنطقة والاتفاقيات المشتركة.

جدول (١٥):

عدد التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني وحجم صفقات التسلح العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠٠٩

السنة	عدد التصريحات	نسبة التغير المئوي	صفقات التسلح	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٣	٨	---	٩٤٧	---
٢٠٠٤	٣	%٦٣-	٢٤٥٩	%١٦٠
٢٠٠٥	٢	%٣٣-	٢٥٨٩	%٥
٢٠٠٦	١٨٤	%٩١٠٠	٢٥٥٥	%١-
٢٠٠٧	٩	%٩٥-	١٣٠٨	%٤٩-
٢٠٠٨	١٢	%٣٣-	٩٣٥	%٢٧-
٢٠٠٩	١٢	%٠	١٦٣٢	%٧١
المجموع	٢٣٠	---	١٢٤٤٣	---

المصدر: جدول (٤) وجدول (٧)

خامساً: أثر التصريحات الصادرة عن إسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي

توضح البيانات الواردة في جدول (١٦)، تحليل أثر عدد التصريحات الصادرة عن إسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني على الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، في الفترة الممتدة من (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وليس من بداية فترة الدراسة، وذلك بسبب عدم توافر البيانات حول التصريحات الإسرائيلية من قاعدة البيانات التي تبنتها الدراسة نفسها. وقد أظهرت التحليلات وجود علاقة طردية قوية بين التصريحات الإسرائيلية والإنفاق العسكري لدول الخليج، تصل نسبتها إلى (٠،٦٤)، عند تحليل معامل الارتباط على أساس التغير في النسبة المئوية في نفس السنة، وقد فسر التباين في التصريحات (٤١%) من التباين في حجم الإنفاق العسكري الخليجي. ولم تختلف النتائج كثيراً عند دراسة تأثير التصريحات الإسرائيلية على حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج في السنة التالية، والتي تم تحليلها على أساس التغير في القيم الحقيقية وليس على أساس التغير في النسبة المئوية نظراً لمحدودية الفترة الزمنية. وقد أظهرت النتائج أن معامل الارتباط يصل إلى (٠،٦٥)، بحيث يفسر التباين في التصريحات (٤٢%) من التباين في حجم الإنفاق لدول المجلس.

وهذا يعني أن التصريحات الإسرائيلية ضد إيران وبرنامجها النووي تؤدي دائماً إلى زيادة دول المجلس لإنفاقها العسكري، وذلك مدفوع بالتخوفات الخليجية من التهديدات الإسرائيلية لإيران، ورد فعل الأخيرة عليها بما يهدد من الاستقرار الإقليمي للمنطقة. لكن عند دراسة البيانات على أساس عكسي، وجد أن معامل الارتباط قد وصل إلى (-٠،٩٨)، أي أن هناك علاقة عكسية قوية جداً تربط الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي بالتصريحات

الإسرائيلية ضد البرنامج النووي الإيراني، بحيث يفسر التغير في الإنفاق (٩٧%) من التغير في عدد التصريحات الإسرائيلية للسنة التي تليها.

جدول (١٦):

عدد التصريحات الصادرة عن إسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني والإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٦-٢٠٠٩

السنة	عدد التصريحات	نسبة التغير المئوي	الإنفاق العسكري	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٦	٣٦	---	٥٧،٤٧٦	---
٢٠٠٧	٣٨	%٦	٦٤،٥٨٥	%١٢
٢٠٠٨	٤٧	%٢٤	٣٣،٦٠٦	%٤٨-
٢٠٠٩	٩٥	%١٠٢	٤٨،٥٧٠	%٤٥
المجموع	٢١٦	---	٢٠٤،٢٣٧	---

المصدر: جدول (٥) وجدول (٦)

وتدرس بيانات جدول (١٧)، أثر عدد التصريحات الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني على صفقات التسلح العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) لنفس السبب الذي تم ذكره في تحليل الجدول السابق. وقد جاءت نتائج تحليل البيانات لمعاملي الارتباط والانحدار عند دراسة العلاقات في نفس السنة، وبين السنة والسنة التي تليها، مشابهة للنتائج التي توصل إليها جدول (١٦) وبقوة تأثير أعلى.

وقد أشار معامل الارتباط إلى أن هناك علاقة طردية قوية جداً بين التصريحات الإسرائيلية ضد البرنامج النووي الإيراني وحجم صفقات التسلح لدول مجلس التعاون الخليجي بمعدل (٠،٩٩) خلال السنة الواحدة، وبما يفسره التغير في عدد التصريحات (٩٩%) من التغير في حجم صفقات التسلح. أما من حيث تأثير التصريحات على حجم الصفقات في السنة التي تلي صدور التصريحات فقد وجد أن العلاقة تبقى قوية وطردية، وبمعدل (٠،٧٥) لمعامل الارتباط على أساس التغير في القيم الحقيقية، وقد فسر التغير في التصريحات (٥٦%) من التغير في حجم الصفقات. وهذا يعني أن دول الخليج تزيد من إنفاقها على التسلح مع كل تصريح إسرائيلي مهدد لإيران وبرنامجها النووي. وعند دراسة تأثير حجم الصفقات على عدد التصريحات، وجد أن هناك علاقة عكسية قيمتها (-٠،٢٣)، أي أن الإنفاق على التسلح لا يزيد من عدد التصريحات، وأن التغير في حجم الإنفاق لا يفسر سوى (٥%) فقط من التغير في عدد التصريحات الإسرائيلية.

وبالنتيجة؛ تؤدي التصريحات الإسرائيلية إلى زيادة عوامل عدم الاستقرار في منطقة الخليج، فالتهديد الإسرائيلي لضرب إيران ضربة استباقية لمنشأتها النووية يؤدي إلى تهديد دول الخليج أيضاً من توابع ذلك التهديد. وتحاول إسرائيل حشد التأييد الدولي لضرب إيران وتصرح برغبتها في ذلك حتى وإن لم تحصل على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، وإيران سوف ترد على ضرب منشأتها وتهديد جوارها الجغرافي على إثر ذلك، اضافة إلى قدرتها على تفعيل نفوذها داخل المنطقة بما يهدد دول الخليج. وفي كلا الحالتين فإن التفاعلات السياسية الحاصلة من التصريحات الإسرائيلية ستؤدي إلى تهديد المنطقة وتوتيرها بما يدفع دول مجلس التعاون إلى زيادة إنفاقها العسكري وزيادة صفقات التسلح المتقدمة كضامن لأمنها واستقرارها، إضافة إلى ضمان دول المجلس لعدم التفوق العسكري الإيراني عليهم، ورادع لإيران من أجل الحيلولة

دون ضرب دول الخليج العربي كما وسبق أن أعلنتها إيران. في الوقت نفسه يؤثر الأمن الإقليمي في دول الخليج تأثيراً سلبياً على عدد التصريحات الرسمية الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني، لكنه تأثير ضعيف، لذا لا يمكن القول بأن تحقيق الأمن الإقليمي لدول الخليج من خلال زيادة التسلح والإنفاق العسكري سوف يقلل من التصريحات الإسرائيلية تجاه البرنامج النووي الإيراني.

جدول (١٧):

عدد التصريحات الصادرة عن إسرائيل تجاه البرنامج النووي الإيراني وحجم صفقات التسلح العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٦-٢٠٠٩

السنة	عدد التصريحات	نسبة التغير المئوي	صفقات التسلح	نسبة التغير المئوي
٢٠٠٦	٣٦	---	٢٥٥٥	---
٢٠٠٧	٣٨	٦%	١٣٠٨	-٤٩%
٢٠٠٨	٤٧	٢٤%	٩٣٥	-٢٧%
٢٠٠٩	٩٥	١٠٢%	١٦٣٢	٧١%
المجموع	٢١٦	---	٦٤٤٨	---

المصدر: جدول (٥) وجدول (٧)

الخلاصة:

تبين البيانات الواردة في جدول (١٨) حصيلة تحليل أثر التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تم دراستها من خلال ربط مؤشرات التفاعلات الدولية الخمسة بمؤشري الأمن الإقليمي، وتحليل معاملي الارتباط والانحدار لنسب التغير المئوي للعوامل المختلفة، والتي تم دراستها بطريقتين: تحليل أثر كل عامل مستقل على التغير في العامل التابع خلال السنة الواحدة، وبين السنة التي يحصل فيها التفاعل وتأثيرها على الأمن للسنة التي تليها (lag_1). ومن أجل الخروج بالنتائج النهائية، فقد تم اختيار النسب الأعلى لمعاملي الارتباط والانحدار حسب البيانات الواردة في جدول (١٨)، واعتبارها النسب الأفضل لتفسير طبيعة العلاقات السببية القائمة بين المتغيرات واتجاهها، وكانت النتائج على النحو التالي:

١- تزيد التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تجاه البرنامج النووي الإيراني، الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنة نفسها التي يصدر فيها التقرير، وتقلل من إنفاق دول المجلس على صفقات التسلح للسنة التي تلي صدور التقرير. أي أن تلك التقارير يمكن أن تزيد من هواجس دول الخليج نحو التخوف من إيران، بما يدفعها نحو مزيد من الإنفاق على التدريبات العسكرية أو التعاونات في المجالات العسكرية مع الدول الأخرى، إلا أن ضعف قوة تفسير العلاقة لا يدفع دول الخليج نحو مزيد من الإنفاق على التسلح للسنة التي تلي صدور التصريح.

٢- تقلل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن تجاه إيران وبرنامجها النووي، الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنة التي يصدر فيها القرار، وتزيد من

إنفاق دول المجلس على صفقات التسلح للسنة التي تلي صدور القرار. وهذا يعني أنه سوف يتم خلق أجواء من عدم الاستقرار لدى دول المنطقة مع كل قرار يتم استصداره من مجلس الأمن، ومن ثم تبعات تطبيق ذلك القرار والجدالات الدولية حوله، وردود الفعل الإيرانية بعده. ومن أجل إعادة تدعيم دول الخليج لأمنها الإقليمي، فإنها سوف تزيد من حجم صفقات التسلح المتقدمة التي ستعقدها الدول في السنة التي تلي صدور القرار، إلا أن ذلك لن يدفعها نحو مزيد من الإنفاق العسكري في نفس السنة، لكن يمكن أن يدفعها للإنفاق في السنة التالية.

٣- تزيد التصريحات الرسيمة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني، الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنة نفسها التي يصدر فيها التصريح، وتقلل من إنفاق دول المجلس على صفقات التسلح للسنة التي تلي صدور التصريح. فالتصريحات الأوروبية يمكن أن تزيد من التخوفات الخليجية بسبب الاختراقات الإيرانية للاتفاقيات وللمطالب الدولية بشأن برنامجها بما يدفعها نحو مزيد من الإنفاق العسكري، إلا أن تلك التصريحات لا تملك القوة الكافية لدفع دول المجلس نحو استيراد المزيد من الأسلحة التقليدية. كما أن استمرار الاتحاد الأوروبي بالعملية الدبلوماسية يمكن أن يدفع دول الخليج نحو التقليل من تخوفاتها من إيران وبالتالي التقليل من تسلحها التقليدي.

٤- تزيد التصريحات الرسيمة الصادرة عن الولايات المتحدة تجاه البرنامج النووي الإيراني، الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وتقلل من إنفاق دول المجلس على صفقات التسلح، في السنة التي تلي صدور التصريح. أي أن التصريحات الأمريكية تزيد من عوامل التوتر لدى دول الخليج يدفعها نحو زيادة الإنفاق العسكري، ويمكن أن

يكون الإنفاق انعكاساً لطبيعة العلاقات القائمة بين الطرفين (دول المجلس والولايات المتحدة)، فتزيد دول الخليج إنفاقها في التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة، أو على القوات العسكرية القادمة للقواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة على الأراضي الخليجية، وكذلك يمكن أن يكون ذلك من خلال التوقيع على اتفاقيات أمنية وتعاونات في المجالات الدفاعية، والتي ستنصب جميعها تحت أولوية التعامل مع التهديد الإيراني. ومع ذلك فإن التصريحات الأمريكية لا تدفع دول المجلس نحو توقيع المزيد من صفقات التسلح رغم اعتماد تلك الدول على التسلح الأمريكي، ويمكن تفسير ذلك في أن دول الخليج تركز في علاقاتها مع الولايات المتحدة نحو قضايا تتمحور حول الوجود العسكري الأمريكي والضمانات الأمنية، والترتيبات الأمنية المشتركة والاتفاقيات الدفاعية، والتحالف مع القوى الكبرى أكثر من التسلح التقليدي.

٥- تزيد التصريحات الرسيمة الصادرة عن إسرائيل تجاه إيران وبرنامجها النووي، الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي في السنة التي تلي صدور التصريح، وتزيد من إنفاق دول المجلس على صفقات التسلح، خلال نفس السنة لصدور التصريح. وهذا يعني أن التصريحات الإسرائيلية تؤدي دائماً إلى تهديد الأمن الإقليمي لدول المجلس وتوتيرها، وذلك مدفوع بالتخوفات الخليجية من التهديدات الإسرائيلية لإيران من شن الضربة الاستباقية على الأخيرة، ورد فعل إيران على ذلك، بما يهدد من الاستقرار الإقليمي للمنطقة ويدفع دول الخليج نحو المزيد من الإنفاق العسكري والإنفاق على التسلح، كضمانات أمنية تسعى دول المجلس من خلالها ردع إيران من تهديدها، وإعادة تأكيد الأمن والاستقرار في المنطقة، فتحالفات دول الخليج العسكرية مع الدول الكبرى،

وصفقات التسلح المتقدمة، سوف تضمن لدول الخليج توفير قوة رادعة لإيران من أن تقوم بضربها أو حتى تهديد مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

٦- هناك توافق في السلوك الدولي لكل من الوكالة الدولية والاتحاد الأوروبي في التعامل مع البرنامج النووي، بحيث يظهر تأثير سلوكاتهم على زيادة الإنفاق العسكري لدول المجلس خلال السنة الواحدة، دون أن يدفع دول المجلس نحو توقيع المزيد من صفقات التسلح للسنة التي تلي تلك السلوكيات. وهذا مؤشر يدفع إلى القول بأن كلا الطرفين لا يملك قوة التأثير الفعالة على الأمن الإقليمي لدول المجلس تدفعها نحو التخوف من إيران.

٧- يظهر تأثير تفاعلات المنظمات الدولية (المتمثلة في الوكالة الدولية ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي) على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل متشابهة، حيال تأثيرهم على الإنفاق العسكري لدول المجلس خلال السنة التي تحصل فيها التفاعلات، وعلى صفقات التسلح للسنة التي تلي تلك التفاعلات، إلا أن قوة العلاقات واتجاهاتها تختلف عندما يتعلق الأمر بقرارات مجلس الأمن الدولي، وقوة تأثيره على الأمن الإقليمي لدول الخليج. فهي تحظى بأعلى نسب لمعاملي الارتباط والانحدار، وتظهر ردود فعل الخليج عليها بشكل مختلف عن الجميع، بحيث تستجيب للقرار بتقليل إنفاقها العسكري وتزيد من تسلحها التقليدي كرد فعل على سلوكيات إيران في برنامجها النووي.

٨- هناك توافق في السلوك الأمريكي مع كل من الوكالة الدولية والاتحاد الأوروبي في طبيعة التأثير على الأمن الإقليمي لدول المجلس، فالأطراف الثلاثة تزيد من الإنفاق العسكري لدول الخليج وتقلل من صفقات التسلح التي ستعقدها دول المجلس مع الدول

الأخرى، لكن ما يلاحظ على التفاعلات الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، أنها الأقل تفسيراً للأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، بعكس ما تشير إليه معظم الدراسات حول أهمية تلك التفاعلات إذا ما درست اعتماداً على التصريحات الرسمية الصادرة.

٩- أما التفاعلات الإسرائيلية، فإنها تتشابه مع الولايات المتحدة في أن تصريحاتهما سوف تزيد من الإنفاق العسكري لدول المجلس في السنة التي تلي صدور تلك التصريحات، أي أن ردود فعل دول الخليج على التفاعلات سوف تتشابه حيال التهديد الإيراني على إثر تلك التفاعلات، لكنها ستختلف عندما يتعلق الأمر بالإنفاق على التسلح، وهنا تظهر قوة تأثير إسرائيل على سلوك دول المجلس تجاه توقيع المزيد من الاتفاقيات أكثر من بقية الأطراف.

١٠- إذا كان بالإمكان الخروج بنتيجة حول الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، فإنه يمكن القول بأن تحقيق الأمن سيتم من خلال التركيز على كل من مجلس الأمن الدولي وإسرائيل، ويليهم الاتحاد الأوروبي. بحيث يتم محاولة تغيير الديناميكية الحاصلة في تعامل كل من مجلس الأمن وإسرائيل تجاه إيران وبرنامجها النووي، ودعم جهود الاتحاد الأوروبي، بشكل سيعمل على إعادة الاستقرار والأمن لدول مجلس التعاون الخليجي بعيداً عن التهديدات المحتملة من إيران، لأن تغيير الديناميكية سوف يؤدي إلى تقليل تلك التهديدات.

جدول (١٨):

تحليل أثر التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي: ٢٠٠٣-٢٠٠٩

التفاعلات الدولية	**الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي**							
	الإنفاق العسكري				صفقات التسلح			
الطرف	r	r^2	$r_{(lag1)}$	$r^2_{(lag1)}$	r	r^2	$r_{(lag1)}$	$r^2_{(lag1)}$
الوكالة الدولية	٠،١٧	٣%	-٠،٠٠٣	٠،٠٠٠٩%	٠،٠٩	٠،٠٠٨ %	-٠،٦٠	٣٧%
مجلس الأمن	-٠،٩٤	٨٨%	٠،٨٦	٧٣%	-٠،٣٥	١٢%	٠،٨٨	٧٧%
الاتحاد الأوروبي	٠،٤٣	١٨%	-٠،٢٨	٨%	٠،٥٠	٢٥%	-٠،٧٠	٤٩%
الولايات المتحدة	٠،٠٩	٠،٧%	٠،١١	١%	-٠،١٨	٣%	-٠،٦٠	٣٥%
إسرائيل	٠،٦٤	٤١%	٠،٦٥	٤٢%	٠،٩٩	٩٩%	٠،٧٥	٥٦%

المصدر: نتائج تحليل بيانات الجداول السابقة (من جدول (٨) – جدول (١٧))

الخاتمة:

تم دراسة وتحليل مدى تأثير التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، في الفترة الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠١٠)، من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات البحثية المطروحة، والتي احتاجت إلى مراجعة الدراسات الأكاديمية السابقة التي اهتمت بمشكلة الدراسة، واختبار فروض الدراسة العلمية والعملية إمبريقياً، من أجل الخروج بالنتائج النهائية والتي أكدت على صحة الفروض.

وقد ركزت معظم الدراسات التي تناولت الأزمة النووية الإيرانية على نشأة الأزمة وتطوراتها، واستعراض الدوافع والأهداف الإيرانية من امتلاك التكنولوجيا النووية والسلاح النووي. كما وربطت بعض الدراسات المسألة النووية الإيرانية بمسألة الأمن الإقليمي والدولي، مع تحليل بشكل تفصيلي لمخاطر امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية، ونفوذها الإقليمي وتدخلاتها الخارجية خاصة في دول الخليج العربي.

وكانت النتائج النهائية أن هناك علاقة ارتباطية بين التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. تبين ذلك من خلال تأثير التقارير الدولية والقرارات الأممية والتصريحات الرسمية الصادرة عن الأطراف المعنية، على اتجاهات الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وعقدها لصفقات التسلح مع الدول الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

وقد أشارت الدراسة إلى أهداف إيران من تمسكها في برنامجها النووي، والتي أعلنت فيها رغبتها في استكماله من أجل الوصول للطاقة النووية السلمية من أجل تحسين الوضع

الاقتصادي الداخلي، والتمسك في حق امتلاك الطاقة البديلة التي تراها مناسبة دون أن تخالف القواعد الدولية في ذلك، وهو في الواقع حق دولي تعترف به جميع الدول ولا يحق لأحد أن يعارضها، وإنما المعارضة الحقيقية تتأتى من انتشار السلاح النووي ووصول إيران للتكنولوجيا المؤدية لها لامتلاك السلاح النووي.

فإذا ما علم أن إيران تسعى نحو امتلاك السلاح النووي تحت مظلة برنامجها النووي السلمي فلا بد من فهم وجه النظر الإيرانية في ذلك، خاصة في ظل ما تتعرض له من تهديدات اقليمية وعزلة دولية تفرض عليها الحاجة للوصول نحو السلاح الردعي، فمن الجانب الشرقي للخليج تملك كل من الهند والباكستان القدرات النووية التسلحية، وعلى الجانب الغربي للخليج تتواجد القواعد الأمريكية المنتشرة على طول الخليج العربي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية جاراً دائماً لها في العراق وأفغانستان، واستمرار العلاقات المتوترة مع بعض الأطراف في المنطقة واستمرار التهديد القادم من إسرائيل، وهي الدولة المالكة أيضاً للسلاح النووي. فلماذا لا تسعى إيران نحو امتلاك مثل تلك القدرات النووية الردعية في ظل استمرار البيئة الإقليمية المتوترة، ودون حصول أي نوع من الترتيبات الجديدة أو أشكال محددة من الانفراج في العلاقات، والتي يمكن أن تحيد إيران عن مجمل تلك التهديدات والتخوفات. وحسب الرؤية الإيرانية فإن امتلاك السلاح النووي سيردع أي طرف دولي من الإقدام على ضرب إيران أو تهديد مصالحها، هذا اضافة إلى رغبتها في تأكيد دورها ونفوذها الإقليمي في المنطقة. لكن يبقى السؤال: إذا كانت إيران فعلاً تنوي الحصول على السلاح النووي، فإلى أي مرحلة قد وصلت فيها إيران نحو بناء القنبلة النووية؟

والتفاعلات السياسية الإقليمية والدولية تجاه البرنامج النووي الإيراني، أظهرت إجماعاً دولياً نحو الرفض التام السماح لإيران بامتلاك السلاح النووي أو حتى التكنولوجيا المؤدية للوصول نحو القدرات النووية التسلحية، ومطالبة إيران بوقف أنشطة التخصيب والمعالجة فوق الأراضي الإيرانية وكذلك وقف مشاريع التشييد والإعمار الخاصة بالبرنامج النووي، دون أن يمنعها ذلك من حقها في امتلاك تكنولوجيا الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية. إلا أن ذلك الإجماع لم يدفع الأطراف المعنية لتشكيل سياسة موحدة من أجل التعامل مع السلوك الإيراني في برنامجه النووي.

فالوكالة الدولية للطاقة الذرية كونها منظمة دولية محايدة، لم تتأثر تقاريرها وتعاملها مع الملف بشكل كبير بالأشكال الأخرى من التفاعلات ضد البرنامج، واستمرت في تأكيد وجوب إيران نحو الالتزام بالمطالب الدولية دون أن تثبت أن إيران تسعى نحو امتلاك الأسلحة النووية. من جانب آخر فقد استعانت الأطراف الأخرى بتقارير الوكالة لتأكيد الشكوك من المساعي الإيرانية نحو التسلح النووي كالولايات المتحدة، والتي استمرت في إرسال الرسائل الواضحة لإيران من أن توابع إصرارها على امتلاك السلاح النووي ستكون وخيمة، رغم أنها لم تكن ضمن المجموعة الأوروبية التي تبنت العملية التفاوضية كسبيل للتعامل مع الملف الإيراني بعد تعثر الوكالة الدولية في إقناع إيران. وقد أظهر ذلك التفاوت في السلوكات الدولية في معالجة قضايا الانتشار النووي وبالتحديد البرنامج الإيراني، ففي الوقت الذي فضل فيه الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية والتعاون التجاري كنوع من استخدام القوة الناعمة في التأثير على السلوك الإيراني، وجدت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها كنوع من الضربات الوقائية أو الاستباقية السبيل الأفضل للخروج من الأزمة، إضافة إلى المساعي نحو تشكيل التحالف الدولي ضد إيران ومشاركة بعض الأطراف الإقليمية فيه.

ويشعر مجلس الأمن الدولي بالقلق تجاه البرنامج النووي الإيراني، لأن التقنية التي تستخدم لإنتاج الوقود النووي هي نفسها التي يمكن استخدامها لتخصيب اليورانيوم لدرجات أعلى لإنتاج أسلحة نووية، كما أن إيران قد أخفت ضلوعها في برنامج تخصيب اليورانيوم خلال السنوات الفائتة. وبالتالي فإن المجلس يقول إنه لحين التحقق الكامل من أن نوايا إيران سلمية، فإن يتعين على الأخيرة أن توقف تخصيب اليورانيوم والأنشطة النووية الأخرى خاصة المشروعات المتعلقة بإنتاج الماء الثقيل. ويعرض المجلس على إيران المساعدة في تطوير برنامج مدني للطاقة النووية بما فيها مفاعلات للماء الخفيف، وتقديم المساعدة من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، واحتمال رفع بعض العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران في مجالات صناعة الطائرات والاتصالات وغيرها.

أما إسرائيل فتبقى ثابتة ومستمرة في سياستها تجاه إيران، وتتبنى الحل العسكري حتى لو لم تحصل على الموافقة الأمريكية لذلك. فتصريحاتها تشير إلى استمرار تأكيداتها بالخطر النووي الإيراني والتهديد الإقليمي، واستمرار دعمها للمنظمات "الإرهابية" من وجهة النظر الإسرائيلية، بما يثير المخاوف من الخطر الإيراني بغض النظر عن طبيعة القيادات الإسرائيلية القادمة. وقد أثرت الرؤية الإسرائيلية على التوجهات الأمريكية في بعض الحالات نحو التصعيد ضد البرنامج، والحملة الدولية من أجل حشد الإجماع الدولي ضد المساعي الإيرانية في التسلح النووي.

وفي ظل استمرار التصعيد الدولي والانتقادات الموجهة ضد إيران وبرنامجها النووي، وخاصة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية بشن ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية، تستمر إيران في سياستها وإصرارها على الاستمرار في برنامجها النووي، ورفضها للانصياع

للمطالب الدولية والجهود الدولية الرامية لحل المسألة النووية، وترفض أحياناً العـودة لطاولـة المفاوضات. فإن كانت تصر على امتلاك السلاح النووي، فإن ذلك سيمنحها فرصـة لمواجهـة التهديدات من احتمالية ضربها من خلال ردع الولايات المتحدة أو إسرائيل من ضـربها. هـذا إضافة إلى إظهارها لقدرات الردع التقليدية لديها، من خلال إجرائها لتجارب تطـوير صـناعة الأسلحة الردعية التقليدية، والمناورات العسكرية في عدد من المناطق، خاصة في المناطق التي تتواجد فيها منشآت نووية أو منشآت ترتبط بالبرنامج النووي الإيراني.

وتبقى دول الخليج من الدول الأكثر تأثراً من الحالة التصعيدية ضد البرنـامج النـووي الإيراني، ومن خطر تعرض المنشآت النووية لضربات عسكرية، بسبب قدرة إيران على الانتقام من حلفاء الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، سواء كان ذلك من خلال ضرب حقول النفط الخليجية أو المواقع الحيوية، أو إغلاق مضيق هرمز، أم من خلال التأثير على الأقليات الشيعية في دول الخليج وتهديد الاستقرار الداخلي. وقد حاولت الولايات المتحدة حشد التأييـد الخليجـي للتحالف ضد إيران، إلا أن دول الخليج لم تبد استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة من أجـل ضرب الجارة إيران، رغم إعلانها عن تخوفاتها وشكوكها من البرنامج النووي الإيراني. وتبقى استجابتها في تأكيد أمنها من خلال زيادة إنفاقها العسكري، بما يتضـمنه مـن الإنفـاق علـى التدريبات العسكرية المشتركة والمناورات العسكرية المختلفة، واستمرار التأكيد علـى وجـود القواعد العسكرية الأجنبية (وبالتحديد الأمريكية) في المنطقة كضامن للأمن، إضافة إلـى عقـد صفقات التسلح التقليدية المتطورة تكنولوجياً، لإظهار القوة الردعية ضد إيران من أجل الحيلولة دون تهديد الأخيرة لدول الخليج، ومنعها من ممارسة أي نفوذ دولي على الخليج من قبلها.

وقد أظهر تحليل البيانات في الدراسة وجود العلاقة الارتباطية بين التفــاعلات الدوليــة حول البرنامج النووي الإيراني، والأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، عند دراسة تلك العلاقات في نفس السنة وبين السنة والسنة التي تليها. وقد تم التركيز أكثر على دراســة تــأثير التفاعلات على الأمن الإقليمي للسنة التي تليها لأنها أكثر منطقية، فالتخوفــات الخليجيــة مــن التهديد الإقليمي سوف تترجم في ميزانيات الدفاع القومي للسنة القادمة. وأشارت النتــائج إلــى تأثير كل من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتصريحات الإسرائيلية والأمريكيــة علــى زيادة الإنفاق العسكري لدول الخليج على الترتيب، وتأثير كل مــن قــرارات مجلــس الأمــن والتصريحات الإسرائيلية على زيادة حجم صفقات التسلح التي تعقــدها دول مجلــس التعــاون الخليجي، أي أن قرارات مجلس الأمن والتصريحات الإسرائيلية تؤثر تأثيراً سلبياً على الأمــن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي.

أما التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية والتصريحات الصادرة عن الاتحاد الأوروبــي، فهي تؤثر إيجاباً على مؤشري الأمن الإقليمي: الإنفاق العسكري وصفقات التسلح. أما الولايــات المتحدة فهي تؤثر إيجاباً على الإنفاق العسكري وسلباً على صفقات التسلح، فــإذا مــا علــم أن الولايات المتحدة تبقى الطرف الأساسي الذي يسعى لصياغة الأمن في المنطقة ووضع الترتيبات الأمنية، فهذا يمكن أن يعطي مؤشراً على أن استجابة دول المجلس للتهديد النــووي الإيرانــي تتمثل في التركيز على الإنفاق العسكري، في مجالات التدريبات العسكرية المشتركة واتفاقيــات الدفاع المشترك والإنفاق على القوات القادمة للمنطقة، كنوع من الردع ضد أي عمليات يمكن أن تقوم بها إيران في الخليج، أكثر من التركيز على المنظومات التسلحية المتقدمــة التــي لا تجــد الجيوش القوية القادرة على استخدامها. هذا إذا ما نُظر إلى دول مجلس التعاون ككتلة موحدة في

مخاوفها من الخطر الإيراني، وموحدة في سياساتها وقراراتها واستراتيجيات التعامل مع التهديدات المحتملة.

وقد قامت الدراسة بمحاولة تقديم رؤية جديدة لأثر التفاعلات الدولية الحاصلة تجاه إيران وبرنامجها النووي على الأمن الإقليمي لدول المجلس، من خلال تطبيق نظرية الفعل ورد الفعل التي أشار إليها Sullivan (٢٠٠٢) كجزء من المنظور التساومي، بحيث تم تفسير السلوك العسكري لدول المجلس كاستجابة أو كرد فعل على محصلة التفاعلات الحاصلة حول البرنامج النووي الإيراني. وقد جاءت عملية جمع البيانات من أجل اختبار الفروض، من خلال حصر عدد التقارير والقرارات والتصريحات كمؤشرات على التفاعلات الدولية، ولم يتم تصنيفها على أنها سلبية أم إيجابية تجاه إيران وبرنامجها النووي، لكنها أُخذت كحقائق تعبر عن السلوكيات الفعلية للأطراف المعنية، والتي عبرت عن السلوك التصعيدي ضد البرنامج. لذا فمن الممكن تقديم اقتراحات من أجل استكمال ما بدأت به الدراسة، وهي كالآتي:

١- إعادة تصنيف التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني ضمن فئتين، سلبية موجهة ضد البرنامج النووي الإيراني، وإيجابية تكون مع تأكيد حق إيران في برنامجها. ويكون ذلك من خلال تحديد مجموعة من المؤشرات لتصنيف التفاعلات مثل: التهديد باستخدام القوة، التعاون في المجال النووي، إقرار عقوبات، انفتاح دبلوماسي، وغيرها.
٢- دراسة التصريحات الرسمية الصادرة عن دول مجلس التعاون الخليجي، كجزء من دراسة التفاعلات الدولية حول البرنامج النووي الإيراني، ومقارنتها بالتصريحات الأخرى وبالتحديد مع التصريحات الأمريكية.

٣- إبراز الموقف الإيراني، من خلال دراسة أفعال وردود أفعال إيـــران تجـــاه محصـــلة التفاعلات الدولية حول برنامجها النووي من قبل الأطراف المعنية.

٤- دراسة التفاعلات الروسية والصينية، ويمكن دراسة التفاعلات التركيـــة تجـــاه إيـــران وبرنامجها النووي، على أنها تفاعلات ذات طابع تعاوني وليس صراعي مع إيران تجاه برنامجها النووي. ومقارنة نتائج تحليل أثرها على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعـــاون مع نتائج تحليل الأطراف التي تتعامل مع البرنامج النووي بالبعد الصراعي.

٥- إعادة اختبار مؤشرات الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي التي تم اعتمادها في الدراسة، من خلال التركيز على طبيعة السلوك الفعلي الموجهة بســـبب التخـــوف مـــن إيران، كأن تعقد دول المجلس صفقات تسلح محددة موجهة ضـــد إيـــران، أو أن تقـــوم بتدريبات عسكرية مع قوى دولية على الحدود المشتركة مع إيران، وغيرها.

٦- تقديم مؤشرات جديدة للأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون تساهم في دراسة الأمن بشكل أوسع، مثل: القوات القادمة للمنطقة، التدريبات العسكرية الموجهة نحو التخـــوف مـــن إيران وليست مجرد تدريبات روتينية متفق عليها مسبقاً، اتفاقيات الدفاع المشترك التـــي تعقدها دول المجلس مع الدول الكبرى والدول النووية.

قائمـــة المصــادر والمراجــع

المراجع باللغة العربية:

ادريس، محمد السعيد، "دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي ككيان اقليمي"، **المستقبل العربي**، ١٩، ٣٩-٥٧ (١٩٩٧).

ادريس، محمد السعيد، "مجلس التعاون الخليجي والعراق: خبرة الماضي وسناريوهات المستقبل"، **السياسة الدولية**، ٣٨، ١٢٤-١٣١ (٢٠٠٣).

ادريس، محمد السعيد، **الأزمة الإيرانية تفتح الباب أمام نظام جديد للعلاقات الإقليمية**، الحياة اللندنية، منشورة في صحيفة الغد الأردنية، عمان ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

http://www.alghad.com/?news=106429 {12/10/2009}.

آل نهيان، شمة بنت محمد، "تداعيات حرب الخليج الثانية على قضايا الأمن السياسي والاجتماعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي"، **المستقبل العربي**، ٢٢، ٤٩-٥٧ (١٩٩٩).

براون، كريس، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

توفيق، سعد حقي، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، ٢٠٠٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

جواد، سعد ناجي، والعمار، منعم صاحي، "الخليج العربي في عالم متغير: دراسة في معضلة الأمن الخارجي وترتيباته"، **السياسة الدولية**، ٣١، ٢٦-٤٨ (١٩٩٦).

الخالدي، حمد عدنان، **التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية (١٩٩١-٢٠٠٦)**، رسالة ماجستير، ٢٠٠٧، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

خليل، محمود، "إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق"، **السياسة الدولية**، ٣٨، ٣١٨-٣٢١ (٢٠٠٣).

الدوسري، سلمان، **افتتاح القاعدة الفرنسية بأبو ظبي وإيران تحذر الإماراتيين من الالتحاق بسياسة الأجانب**، الشرق الأوسط، لندن ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩، ع ١١١٣٨.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=520888&issueno=11138 {20/10/2010}.

أبو سنينة، فؤاد، **دور إيران الإقليمي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠١)**، رسالة ماجستير، ٢٠٠٣، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن.

زرنوقة، صلاح سالم، "الخليج العربي: ضغوط من كل اتجاه"، **السياسة الدولية**، ٣٧، ٦٥-٧٢ (٢٠٠٢).

عبد السلام، محمد، "السلوك العسكري ومحدداته"، **السياسة الدولية**، ٢٦، ١٢٢-١٣١ (١٩٩١).

عبد الله، عبد الخالق، "العلاقات العربية – الخليجية"، **المستقبل العربي**، ١٨، ٤-٢٤ (١٩٩٦).

عبد الله، عبد الخالق، "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، ٢٧، ١١-٢٨ (٢٠٠٤).

العفيفي، فتحي، "الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، ٢٥، ٢٠-٣٦ (٢٠٠٣).

كشك، أشرف محمد، "تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، **السياسة الدولية**، ٣٨، ١١٢-١١٧ (٢٠٠٣).

مبيضين، مخلد، "الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة دراسات**، ٣٤، ٧٧٠-٧٩١ (٢٠٠٧).

مجذوب، محمد، **التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة**، ط ٧، ٢٠٠٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

مرهون، عبد الجليل زيد، "العلاقات الخليجية-العراقية ومستقبل الأمن في الخليج"، **المستقبل العربي**، ٢٠، ٤-١٥ (١٩٩٨).

ميثاق الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٤٥، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة.

هياجنة، عدنان، "أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل: دراسة استراتيجية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، ٤١/٤٠، ١١-٢٧ (٢٠٠٨).

References:

Al Sayegh, Fatemah. "Post-9/11changing in the Gulf: the case of the UAE". **Middle East Policy**, 2, 107-124 (2004).

Aman, Mohammed M. "Gulf security in the twenty-first century", **Digest Of Middle East Studies**, 2, 1-5 (2006).

Ayalon, Daniel. **Deputy fm Ayalon addresses international institute for strategic studies on mideast issues**, Israel Ministry of Foreign Affairs, 8 Feb 2010.

http://www.mfa.gov.il/MFA/The+Iranian+Threat/Statements+by+Israeli+leaders/Iran-Israeli_statements-Feb_2010 {4/8/2010}.

Bahgat, Gawdat. "Iran and the United States: the emerging security paradigm in the Middle East", **Parameters**, Summer, 5-18 (2007).

Barak, Ehud. **Defense minister Barak meets with US secretary of defense Gates**, Israel Ministry of Foreign Affairs, 27 July 2009.

http://www.mfa.gov.il/MFA/The+Iranian+Threat/Statements+by+Israeli+leaders/Iran-Statements_by_Israeli_leaders-July_2009 {3/8/2010}.

Betts, Richard K. "Paranoids, pygmies, pariahs and non-proliferation revisited", **Security Studies**, 2, 23-100 (1993).

Blanchard, Christopher M. and Grimmett, Richard F. **The Gulf security dialogue and related arms sale proposals,** CRS Report for Congress, 2008, Congressional Research Service.

Brzezinski, Zbigniew, Scowcroft, Brent and Murphy, Richard. "Differentiated containment", **Foreign Affairs**, 76, 20-30 (1997).

Bush, George W. **Interview of the president on the upcoming G8 summit,** U.S. Department of State, 10 July 2006**.**

http://2001-2009.state.gov/e/eeb/rls/rm/2006/68812.htm {15/7/2010}.

CBS News, **$60B U.S. - Saudi arms deal sends message to Iran**, 21 Oct 2010.

http://www.cbsnews.com/stories/2010/10/21/world/main6977941.shtml {22/10/2010}.

Clinton, Hillary Rodham. **Remarks to bureau of near eastern affairs staff involved in Iran**, U.S. Department of State, 28 April 2010.

http://www.state.gov/secretary/rm/2010/04/141023.htm {19/7/2010}.

Cordesman, Anthony H. **Security challenges and threats in the Gulf: a net assessment**, 2008, Center for Strategic and International Studies**,** Washington, DC.

Coté, Owen R. A primer on fissile materials and nuclear weapons design. in: **Avoiding nuclear anarchy: containing the threat of loose russian nuclear weapons and fissile material**, Graham Allison (ED) , Owen R. Coté, Richard Falkenrath and Steven Miller, 1996, MIT Press, USA.

Dowty, Alan. **Uzi Arad and the unthinkable**, Middle East Strategy at Harvard, Weatherhead Center for International Affairs, 13 July 2009.

http://blogs.law.harvard.edu/mesh/2009/07/uzi-arad-and-the-unthinkable/ {14/12/2010}.

El-Hokayem and Legrenzi, Matteo. **The Arab Gulf states in the shadow of the iranian nuclear challenge**, working paper, Henry L. Stimson Center, Washington DC. 2006.

Foreign Ministry Spokesman, **Israel welcomes UN Security Council resolution against Iran**, Israel Ministry of Foreign Affairs, 3 March 2008.

http://www.mfa.gov.il/MFA/The+Iranian+Threat/Statements+by+Israeli+leaders/Israel%20welcomes%20UN%20Security%20Council%20resolution%20against%20Iran%203-Mar-2008 {30/7/2010}.

Gold, Dore. **Iran's nuclear aspirations threaten the world**, Los Angeles Times, 6 August 2009.

http://articles.latimes.com/2009/aug/06/opinion/oe-gold6 {18/10/2010}.

Hui, Lu. **Timeline of Iran's nuclear issue**, Xinhua News Agency, 27 June 2010.

http://news.xinhuanet.com/english2010/world/2010-06/29/c_13375102.htm {29/6/2010}.

Issa, Alaa, Regional issues: Middle East, **Atlanta consultation II on the future of the NPT**, 2005, The Carter Center, Atlanta, USA.

Jahanpour, Farhang. **Iran's nuclear programme and regional security**, 2007, Oxford Research Group, UK.

Jentleson, Bruce W. **The Middle East multilateral arms control and regional security (ACRS) talks: progress, problems and prospects**, policy paper, Institute on Global Conflict and Cooperation, UC Berkeley, USA. 1996.

Kaussler, Bernd. "European Union constructive engagement with Iran (2000-2004): an exercise in conditional human rights diplomacy", **Iranian Studies**, 3, 269-295 (2008).

Kerr, Paul K. **Iran's nuclear program: status**, CRS Report for Congress, 2009, Congressional Research Service.

Keynoush, Banafsheh. **The iranian-saudi arabian relationship: from ideological confrontation to pragmatic accommodation**, PhD Dissertation, 2007, The Fletcher School of Law and Diplomacy, USA.

Limbert, John. "Why can't arabs and iranians just get along?", **Foreign Policy**, December (2010).

http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/12/01/why_can_t_arabs_and_iranians_just_get_along {12/12/2010}.

Lowe, Robert and Spencer, Claire. **Iran, its neighbours and the regional crises**, 2006, Chatham House (The Royal Institute of International Affairs), London, UK.

Mahjoub, Taieb. **Gulf leaders meet after wikileaks revelations**, AFP, 6 Dec 2010.

http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5g824YOMKPiLTSltL2Hm6EltzJ_A?docId=CNG.3fa03baecf416b1a3e9b3c92fffdaaf5.aa1 {7/12/2010}.

Mahnaimi, Uzi. **Israel readies forces for strikes on nuclear Iran**, The Sunday Times, 11 December 2005.

http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/article757224.ece {23/7/2009}.

Maoz, Zeev. Domestic politics of regional security: theoretical perspectives and Middle East patterns, in: **Building regional security in the middle east: international, regional and domestic influences**, Zeev Maoz, Emily B. Landau, and Tamar Malz, (ED), 2004, Frank Cass Publishers, USA.

Mayer, Charles C. **National security to nationalist myth: why Iran wants nuclear weapons**, Masters Thesis, 2004, Naval Postgraduate School, California, USA.

Mearsheimer, John. "The case for a ukrainian nuclear deterrent", **Foreign Affairs**, 72, 50-66 (1993).

Migdalovitz, Carol, **Iran: regional perspectives and U.S. policy**, CRS Report for Congress, 2010, Congressional Research Service.

Mokhtari, Fariborz. "Security in the persian Gulf: is a security framework possible?", **American Foreign Policy Interests**, 26, 1-10 (2004)

Netanyahu, Binyamin. **PM Netanyahu to the israeli press after meeting with russian president Medvedev**, Israel Ministry of Foreign Affairs, 15 Feb 2010**.**

http://www.mfa.gov.il/MFA/The+Iranian+Threat/Statements+by+Israeli+leaders/Iran-Israeli_statements-Feb_2010 {4/8/2010}.

Nicoll, Alexander and Delaney, Jessica. "Gulf states step up defences: perceived threat from Iran prompts new approaches", **The International Institute for Strategic Studies**, 15, 1-12 (2009).

Odom, William E. "The cold war origins of the U.S. central command", **Journal of Cold War Studies**, 2, 52-82 (2006).

Ottoway, Marina. **Iran, the United States and the Gulf: the elusive regional policy**, Carnegie papers, 2009, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC.

Peres, Shimon. **From Washington post interview with president Peres**, Israel Ministry of Foreign Affairs, 25 Oct 2009**.**

http://www.mfa.gov.il/MFA/The+Iranian+Threat/Statements+by+Israeli+leaders/Iran_Statements_Israeli_leaders-Oct_2009 {3/8/2009}

Rice, Condoleezza. **Interview with George Stephanopoulos of abc's this week**, U.S. Department of State, 12 Feb 2006, a.

http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2006/60968.htm {15/7/2010}.

Rice, Condoleezza. **Excerpts from remarks for delivery before the senate foreign relations committee**, U.S. Department of State, 15 Feb 2006, b.

http://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2006/61282.htm {15/7/2010}.

Rice, Susan. **Briefing on the nonproliferation treaty review conference**, U.S. Department of State, 30 April 2010.

http://www.state.gov/t/us/141271.htm {19/7/2010}.

Rosen, Stephen Peter. "After proliferation: what to do if more states go nuclear", **Foreign Affairs**, 5, 18-30 (2006).

Ross, Dunn. **Israel threatens strike on iranian nuclear targets**, The Scotsman Newspapers, 23 November 2003.

http://news.scotsman.com/ViewArticle.aspx?articleid=2481023 {20/10/2009}.

Russell, James A. **Regional threats and security strategy: the troubling case of today's Middle East**, 2007, Strategic Studies Institute, USA.

Sagan, Scott, and Waltz, Kenneth N. **The spread of nuclear weapons: a debate renewed**, 2002, W.W. Norton, New York.

Sagan, Scott, and Waltz, Kenneth N. "A nuclear Iran: promoting stability or courting disaster?", **Journal of International Affairs**, Spring/ Summer, 135-152 (2007).

Siddique, Haroon and Weaver, Matthew. **Timeline: Iran's nuclear brinkmanship**, Guardian. CO. UK, 30 November 2009.

http://www.guardian.co.uk/world/2009/nov/30/iran-nuclear-timeline {20/10/2010}.

SIPRI. **The SIPRI definition of military expenditure**, 2010, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden.

http://www.sipri.org/research/armaments/milex/resultoutput/sources_methods/definitions {15/10/2010}.

Solmirano, Carina And Wezeman, Pieter D. **Military spending and arms procurement in the Gulf states**, SIPRI Fact Sheet, 2010, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden.

Sullivan, Micheal. Games, rules and norms in International politics, in: **Theories of international relation: transition vs. persistence**, 2002, Pagrave Macmillan, USA.

Tarzi, Amin. "The world’s ninth nuclear power: Iran’s ambitions in the Middle East and beyond", **Turkish Policy Quarterly**, 2, 61-65 (2007).

Thayer, Bradley A. "What to read on nuclear proliferation", **Foreign Affairs**, 88, November (2009).

Treaty on The Non-Proliferation of Nuclear Weapons, International Atomic Energy Agency, 1970, New York, United States of America

Waltz, Kenneth. "The spread of nuclear weapons: more may better", **Adelphi Papers**, 171(1981).

Waltz, Kenneth. "Nuclear myth and political realities", **America Political Science Review**, 84, 731- 745 (1990).

White, Tanya Ogilvie. "Is there a theory of nuclear proliferation? an analysis of the contemporary debate", **The Nonproliferation Review**, fall, 43-60 (1996).

(5+1) Package to Iran, European Union, 2008.

http://www.campaigniran.org/casmii/index.php?q=node/5295 {20/12/2010}.

Abstract

"The Effect of the International Interactions over Iran's Nuclear Programme on the Regional Security of GCC States: 2003-2010"

By

Hadeel Nasr Mohammad Al-Qunaibi

Supervisor

Professor Adnan Mohammad Hayajneh

The study is an attempt to analyze the effect of the international interactions over Iran's nuclear programme on the regional security of Gulf Cooperation Council (GCC) states in the period from 2003 up to 2010. The study aim is to understand and analyze the regional and international approaches of dealing with Iran's nuclear programme. It examines, using an analytical perspective, the effect of these approaches on the GCC security. It investigates the importance of the relationship between international interactions over Iran's nuclear programme and the response of GCC states regarding their regional security issues.

The study attempts to answer the following research question. What is the impact of the international interactions over Iran's nuclear programme on regional security in the Gulf region? It consists of a theoretical framework including a literature review of the main issues, the study hypotheses as well as testing them. The main hypothesis of the study is: an increase of international interactions against Iran's nuclear programme will decrease the level of security in the GCC states. The independent variable indicators include: number of IAEA reports, Security Council Resolutions, official statements of the EU, USA and Israel over Iran's nuclear programme. The dependent variable indicators include GCC states military expenditure and arms deals. The study uses reliable international databases in collecting its data in order to test the proposed relationships.

The study concludes that there is a relationship between the number of international interactions over Iran's nuclear programme and the regional security of GCC states. The relationship explains the effect of international reports, resolutions and statements of major parties, on the trends of military expenditures of GCC states and arms deals particularly with the U.S. Regional and international political interactions over Iran's nuclear programme show an international consensus in trying to prevent Iran from developing nuclear weapons. Moreover, Iran continues to hold on its nuclear programme regardless of the position of those international actors. These interactions effected regional security regarding the GCC states. It is evident in their behaviour regarding increasing their military expenditure and arms deals in order to boost their military defence.

The study attempts to present a new perspective regarding the actual impact of international interactions over Iran's nuclear programme namely on the security of GCC states. By using the stimulus- response (S-R) model which is presented by Sullivan (2002) in his analysis of the dyadic international system which is part of the bargaining theory. Military expenditure of GCC states has been explained as a reaction to Iran's nuclear programme and international interactions over that programme.